مكتبة الاهرام
للبحث العلمي

الخصخصة

المجلد الثاني



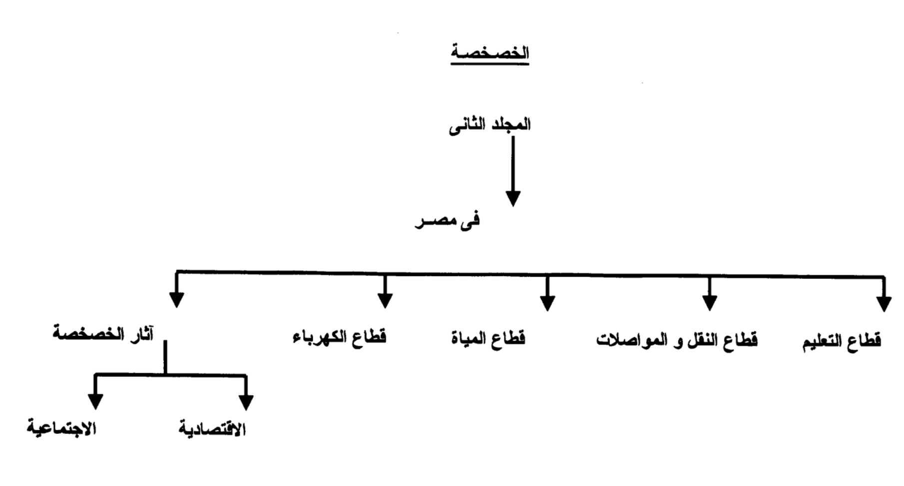
الخصخصة

المجلد الثانى

١٩٩٩

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


الخصخصة
المجلد الثانى
فى مصـر
قطاع التعليم
قطاع النقل و المواصلات
قطاع المياة
قطاع الكهرباء
آثار الخصخصة
الاقتصادية
الاجتماعية

قطاع التعليم

الخصخصة

فى مصر : قطاع التعليم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التعليم والمنابع المتعددة	لبيب السباعى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٥	١٩٩٩/٣/١٥	٩٢
٢	التعليم والبداية الصحيحة لأى اصلاح	لبيب السباعى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	٩٣
٣	جامعات رجال الاعمال	شهيرة الرافعى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٩	١٩٩٩/٦/٢٨	٩٤
٤	المشاركة فى الجامعات بضوابط	شهيرة الرافعى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٢	١٩٩٩/٧/١٢	٩٥
٥	عفوا سيادة الوزير	شهيرة الرافعى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٣	١٩٩٩/٧/١٩	٩٦

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	لبيب السباعى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٥٧٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٣/١٥

لبيب السباعى

التعليم والمنابع .. المتعددة

لم تكن مصادفة ان يطلق على التعليم تسمية المشروع القومى لمصر، ولعل وراء ذلك اسبابا عديدة نذكر منها بروز ظاهرة التعليم المتعدد المنابع ، تماما مثل الثقافات المتعددة التى باتت ظاهرة لصيقة بالعولمة وتلاشى الحدود بين الدول والقوميات بسبب ثورة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات والنقل والإعلام وحرية التجارة واقتصاديات السوق . وهذا هو مايطرحه الدكتور السيد عليوه موضحا أنه كلنا يذكر كيف ان التعليم فى بدايات القرن ارتبط بحركة التحرر الوطنى وقضية الاستقلال ، لذلك استهدف ضمن ما استهدف التنشئة السياسية بتنمية الانتماء الوطنى والشخصية القومية وتكوين الكوادر والمهارات اللازمة للنهضة الاقتصادية والتنوير الثقافى العام.

ويمكن ان نؤكد ان هذه الأهداف مازالت هى الصحيحة على مشارف القرن الحادى والعشرين ولكن مع إضافات جديدة تمليها مستجدات العصر، من تلك الأهداف تغذية المواطن بالجديد من روافد الثقافة العالمية وتنمية المهارات التقنية المتطورة تلبية لحاجات سوق العمل العالمية والتأهيل لمجابهة المشكلات المستحدثة كحماية البيئة بالإضافة إلى التزود بالعلوم الحديثة مثل المعلوماتية والهندسة الوراثية.

لذلك كان التعليم الأهلى الذى عنى عدم خضوع التعليم لإشراف موحد من الدولة كان هذا التعليم امرا مكروها نظراً لتأثيراته السلبية على عملية التنشئة السياسية والتربية الوطنية للشباب ، ولا أدل على ذلك من الأخطار المدمرة التى تعرضت لها لبنان إبان الحرب الأهلية التى كان أحد روافدها تعدد التعليم (الرسمى والطائفى والخارجى) الذى وضع بذور قيام الميليشيات المتقاتلة على الساحة.

صحيح أن بعض هذه الأخطار مازال قائما، ولكن رياح التغيير التى شبت تجعلنا نسلم بحقائق جديدة. ففى مصر على سبيل المثال نجد التعليم الحكومى والتعلم الخاص والتعليم الدينى والتعليم الأجنبى الوافد غير الاف المتخرجين فى جامعات خارج الوطن

وقد بدأت ظلال هذه الظاهرة (تعدد منابع التعليم) تزحف بشكل مكثف مع إنشاء الجامعات الخاصة التى اقتضتها ظروف واقعية بحكم سياسة التحرير الاقتصادى وتشجيع الاستثمار الخاص وضرورة إشباع الطلب المتزايد على التعليم الجامعى وإطلاق المنافسة مع الخارج، وهى كلها حاجات واقعية لا يمكن تجاهلها.

خلاصة القول أن ظاهرة التعليم المتعدد المنابع قد امست حتمية تمليها التغيرات العالمية والثورة العلمية والتقنية، ينبغى أن نعترف بها ونتعامل معها بحذق ومهارة مثلما نتعامل مع (الثقافات المتعددة) كمفهوم حضارى بدلا من مفهوم (الثقافات المتصادمة).

فى هذا الإطار يظل للدولة اليد العليا فى تصميم نوع من الإشراف المحكم على التعليم الجديد المتعدد المنابع، وذلك من خلال بعض الأدوات مثل:

- تلزم الدولة - ممثلة فى وزارة التعليم العالى - الجامعات الخاصة بأن تضم فى مقرراتها - بندا جديدا - باسم المتطلبات العامة (التى تشمل موضوعات مثل الحضارة العالمية، الثقافة الانسانية، الشخصية القومية، القيم الروحية. إلخ) جنبا إلى جنب مع المتطلبات الثلاثة التقليدية (متطلبات الجامعة والكلية والتخصص).
- أن يراعى عند تشكيل مجالس الأمناء تمثيل الدولة والمجتمع المحلى واتحادات الطلاب وشركات الأعمال التى تشغل الخريجين.
- أن تلتزم الجامعات الخاصة عند قبول الطلاب بالحد الأدنى للدرجات فى الكليات المناظرة سنويا حتى لا يهبط مستوى الطلاب مع الالتزام بالمؤشرات والمستويات المعيارية للتعليم الجامعى المتقدم.
- لا يكفى الموافقة على رئيس مجلس الأمناء، بل لابد من اختيار الدولة لنصف أعضاء المجلس بحيث يمثلون الضمير العام جنبا إلى جنب مع أصحاب راس المال .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	لبيب السباعى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٥٨٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٧

لبيب السباعى

التعليم .. والبداية الصحيحة لأى إصلاح

بكلمة هامة للرئيس حسنى مبارك يقول فيها «ان النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة فى اى اصلاح يستهدف اقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته».. بهذه الكلمة وحولها دارت أعمال مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى الذى عقد تحت رعاية الدكتور مفيد شاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى وبرئاسة الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة فى محاولة لصياغة «رؤية لجامعة المستقبل» ولأننا لا نعترض على فكرة المؤتمرات فى حد ذاتها ، كان اعتراضنا موجها الى الاسراف فى هذه المؤتمرات وعدم الاستفادة من النتائج التى تتوصل لها ولذلك لا ننفى تقديرنا لجهد جامعة القاهرة فى عقد هذا المؤتمر ولن كنا ننتظر فيها المزيد من الاحترام بالاستفادة بما تتوصل اليه ورقة تقديم المؤتمر تدعو للتفاؤل حيث تقول انه فى هذه المرحلة الهامة من التاريخ التى يقبل العالم فيها على قرن جديد قوامه ثورة التكنولوجيا والتدفق المعرفى الذى افضى الى ما يسمى «بعصر العولمة» وتؤمن جامعة القاهرة بضرورة تطوير التعليم الجامعى تطويرا يتواكب مع هذه الحقبة الجديدة ومع متغيراتها السريعة المتلاحقة. فالتعليم الجامعى هو وحده القادر فى السنوات القادمة على قيادة التقدم والتحديث والتطور وهو العامل المؤهل لصناعة المستقبل بما فيه من آمال وأحلام.

وايمانا من جامعة القاهرة ودورها الرائد بوصفها الجامعة الأم فى مصر والعالم العربى بمسئوليتها التاريخية فى ارتياد الطريق نحو آفاق المستقبل، فقد قررت أن تعقد مؤتمرها الأول لتطوير التعليم الجامعى فى المرحلة الجامعية الأولى. بغية بحث هذا الموضوع مع جميع جوانبه. بعد أن مهدت لذلك بدراسات مفصلة فى اطار عدد كبير من المؤتمرات التمهيدية والندوات الداخلية التى استمرت عاما كاملا، لوضع الخطط التى تكفل ان يكون عقد هذا المؤتمر نقطة انطلاق نحو بناء جامعة قادرة على مواجهة تحديات عالم جديد وقرن جديد.

والتعليم الجامعى علم وفن وصناعة، لأنه يقوم على الكشف عن حقائق الظواهر الانسانية والطبيعية، والتعرف على العلاقات التى تربط بين عناصرها، وادراك القوانين التى تحكمها، كما يحاول تدريب الحواس على معرفة القيم والخصائص الجمالية، وتنمية القدرة على تذوقها والاستمتاع بها. وهو ـ فضلا عن ذلك ـ ذو صلة مباشرة ـ سلبا وايجابا ـ بالقدرة الاقتصادية ويتأثر بها ويؤثر فيها، مما يجعله عنصرا فعالا فى تطوير الخبرة التى تهدف الى بناء القدرات الذاتية فى جميع المجالات وكافة المستويات.

ويفترض فى الأستاذ الجامعى أن يكون قيادة متوهجة مشعة، مؤثرة فى جميع الجوانب ذات الصلة به: علميا وفكريا، وثقافيا، واجتماعيا، وسلوكيا، انه فى هذه الدوائر كلها مركزها المحورى ، الذى يستطيع بفضل ما يتمتع به من قدرات عالية استقطاب الجهود وتوجيهها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للوطن والأمة، وتحدد الورقة أهداف المؤتمر فى عدة نقاط تتضمن :

- التأكيد على المفهوم الحديث للتعليم الجامعى، وتحديد اهدافه والتوجيهات التى تحكم سياساته ونظمه وقوانينه.
- دراسة نظم التعليم الجامعى فى ضوء قوانينه وتجاربه، واقتراح الأساليب التى تتفق مع فلسفته وتواكب اهدافه ومحاولة وضع تصور لتطوير التعليم الجامعى يتناسب مع متغيرات القرن القادم ومتطلباته.
- تحديد مجموعة المعايير التي ينبغى توافرها فى الأداء الجامعى (مدخلاته ـ عملياته الوظيفية ـ مخرجاته) ثم ايضاح التصورات العامة لمحتوى المناهج الجامعية بحيث تتسق مع وحدة المعرفة الانسانية وتكاملها، وتتفق مع ثقافة المواطن المصرى وتقاليده، وتستجيب لمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية.
- ابراز مواصفات المعلم الجامعى المتميز، وتحديد المهارات والقدرات التى ينبغى أن يتمتع بها، وما يتطلبه ذلك من اعداد وتدريب وتأهيل.
- اقتراح اساليب جديدة ومتطورة لتمويل التعليم الجامعى ودعم الادارة الجامعية.

تحدد ٨ محاور أساسية لهذه القضايا تشمل:

اولا : فلسفة التعليم الجامعى من خلال وضع استراتيجية ملائمة فى إطار فلسفة محددة واهداف واضحة وسياسات قابلة التنفيذ.

ثانيا: نظام التعليم الجامعى من خلال نظم التعليم الجامعى المستحدثة (التعليم المفتوح ـ التعليم عن بعد ـ التعليم الذاتى ـ جامعة القمر الصناعى ـ التعليم المستمر ـ جامعة المتفوقين ـ الجامعات الشاملة ـ الجامعات الأهلية والخاصة ..الخ) ودراسة تطوير نظم التعليم الجامعى القائمة (نظام القبول ـ اللوائح المنظمة ـ نظام الفصلين ـ الانتساب بنوعيه ـ شعب اللغات) ونظام الساعات المعتمدة كهدف أساسى للتطوير.

ثالثا : الاطار المرجعى للبرامج التعليمية : ويتناول المناهج الجامعية الحالية وتطويرها فى مجالات اللغات والعلوم الانسانية والعلوم الأساسية والعلوم الهندسية والأساسية والتطبيقية والعلوم الطبية الأكاديمية والاكلينكية وعلوم المستقبل والتخصصات البينية وتكامل المعرفة ونظام المناهج الاختيارية والمناهج الالزامية فى التعليم الجامعى.

رابعا: تقويم التعليم الجامعى ويشمل معايير تقييم الأداء الجامعى والاساليب الحديثة فى تقييم الأداء الجامعى والكيانات المؤسسية المختصة بتقييم الأداء الجامعى .

خامسا: طرق التدريس ويشمل تقويم طرق التدريس القائمة فى الجامعات وتكنولوجيا التعليم وطرق التدريس المستحدثة والوسائط التعليمية المتعددة وشبكات المعلومات والتدريبات العملية والتطبيقات وفلسفة التعليم باللغة العربية وباللغات الأجنبية.

سادسا : المعلم الجامعى من حيث اعداد وتأهيل المعلم الجامعى فى القرن القادم وواجبات الأستاذ الجامعى وعلاقة الأستاذ بالطالب.

سابعا: ادارة التعليم الجامعى والتمويل وتشمل الأنماط الحديثة فى ادارة التعليم الجامعى واقتصادياته ومصادر التمويل الجامعى وارتباط خطط التعليم الجامعى بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل وضرورة التوسع فى التعليم الجامعى كما وكيفا.

الخدمات الجامعية وتتضمن الكتاب الجامعى والأنشطة الطلابية ودورها فى تكامل شخصية الطالب والمكتبات الحديثة والأجهزة والمعامل والورش والمدن الجامعية. وعلى الجانب الآخر تعقد جامعة حلوان ندوة قومية بعنوان التصنيع المحلى لقطع الغيار وخطوط الانتاج وانعكاساته على حركة التنمية الصناعية فى مصر تحت رعاية كل من المهندسين سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية والمهندس محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى والفريق صلاح الدين حلبى رئيس الهيئة العربية للتصنيع وتهدف الندوة الى :

- تعزيز وتفعيل القدرات الوطنية الساعية الى تعميق درجة التصنيع المحلى لقطع الغيار وخطوط الانتاج، وبالتالى زيادة القيمة المضافة للصناعة الوطنية.
- ضغط الواردات المصرية التى تمثل السلع الوسيطة الرأسمالية أكثر من ٨٠٪ من قيمتها وذلك من خلال حث الصناع ورجال الأعمال على استخدام السلع الوسيطة المصنعة محليا (قطع الغيار) والسلع الرأسمالية المصنعة محليا (خطوط الانتاج)، وبالتالى تخفيض الطلب على الواردات من كلا النوعين ، ومن ثم السيطرة على الطلب على العملات الأجنبية فى سوق الصرف المصرية.
- تعزيز الاتجاه الوطنى لدعم القدرات التصديرية من خلال تصدير تشكيلة من المنتجات التى وظفت فيها خطوط انتاج وطنية وقطع غيار مصرية وبالتالى تخفيض تكاليف انتاج المنتج المصرى وبالتالى زيادة قدرته التنافسية.

ويقول الدكتور حسن حسنى رئيس جامعة حلوان ورئيس الندوة ان مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية اختار نهجا وطنيا يهدف الى دعم وتفعيل القدرات الوطنية لصغار الصناع المنتجين لقطع الغيار وخطوط الانتاج والتى تعرفهم مناطق الدويقة والسبتية وكذلك الحرفيون المنتشرون فى محافظات الجمهورية وشباب الخريجين والممولون بقروض من الصندوق الاجتماعى، من هنا قام المركز بتنظيم لقاءات أسبوعية لهم وتوعيتهم وتشكيل رابطة ترعاهم ويرعاها المركز ويؤدى وظيفة الاستشارى لهم، كذلك استخدم الطاقات المعرفية والتكنولوجية بكليات الهندسة والفنون الجميلة والتطبيقية صاحبة الخبرة والدراية فى مجال التصنيع المحلى لقطع الغيار وخطوط الانتاج.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرافعى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٥٨٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٦/٢٨

جامعات رجال الاعمال

اتجاه أو اهتمام جديد ظهر مؤخرا فى مجتمع الاعمال وهو اقبال رجال الاعمال على دراسة مشروعات الجامعات والجديد هنا ان تلك الجامعات ليست جامعات خاصة مصرية ولكنها جامعات اجنبية وهو اتجاه حسن فمجرد التفكير فى مشاركة «البيزنس» فى البحث العلمى والاكاديمى امر مطلوب ويستحق التشجيع والتحية الا ان ما استوقفنى فى ذلك الامر ليست الفكرة فى حد ذاتها بقدر ماهو طريقة تنفيذها.

فليست كل الجامعات الاجنبية على مستوى عال ولايعطيها انتماؤها لدولة اوروبية اية ميزة علمية الا اذا كانت بالفعل جامعة من الجامعات المعروفة ذات السمعة العلمية الجيدة.

ومن هنا يجب الا نفرح بان هناك مشروعا لجامعة بريطانية او المانية أو فرنسية .. أو غيرها الا اذا عرفنا اية جامعة بالضبط وليست مجرد جنسيتها .

الامر الثانى هو الاعداد لمشروع ضخم كهذا ، ونقصد بالاعداد الاعداد العلمى والاكاديمى وطاقم التدريس وغيرها من الامور الاساسية فى العملية التعليمية ، فما رأيناه فى بعض بدايات تلك المشروعات هو اتجاه المناقشات والبحث الي مجالات اخرى كالمقر ومكان اقامة المشروع وغيرها من الامور التى قد تكون هامة ولكنها تاتى بلاشك فى مرتبة ثانية أو ثالثة بعد الاستقرار علي الجانب العلمى.

وأخيرا فإن هناك شعورا بان مجال الجامعات الاجنبية دخل هو الاخر فى زمرة مجالات التنافس الشخصى أو الموضوعى بين رجال الاعمال بعضهم البعض وهذا امر خطير.

ان هذا ليس تثبيط للهمم ولا إثناء عن اتجاه نرجو ان يستمر من مساهمة مجتمع الاعمال فى المجالات العلمية والمزيد من الانفتاح علي العالم المتقدم ولكن ان لم يتم بالطريق الصحيح فان عواقبه ستكون بلاشك اكبر من منافعه.

شهيرة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرافعى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٥٩٢
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٧/١٢

المشاركة فى الجامعات ..بضوابط!

ردا علي مانشرناه الاسبوع قبل الماضى تحت عنوان «جامعات رجال الاعمال» وصل الينا من الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي خطاب لخص فيه وجهة نظره حول قضية الجامعات الخاصة والاجنبية ومشاركة رجال الاعمال فيها.

ويقول الدكتور مفيد شهاب:

لقد اطلعت علي المقال المعنون «جامعات رجال الاعمال» المنشور فى مجلة «الاهرام الاقتصادى» بعددها الصادر فى ١٩٩٩/٦/٢٨ والذى تعرضت فيه الكاتبة الزميلة لما يطلق عليه مجازا الجامعات البريطانية والالمانية والفرنسية ويهمنى فى هذا المجال ان اوضح الحقائق الاتية:

اولا: هناك أمر يخفي علي الكثيرين وهو أن الجامعات التى يطلق عليها مجازا «الجامعات الفرنسية والالمانية والبريطانية» هى فى حقيقتها، ووفقا لطلبات تاسيسها وتكييفها القانونى الصحيح، جامعات مصرية يتم انشاؤها وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن الجامعات الخاصة الامر الذى لايتم الا بعد توافر كافة الشروط والضمانات التى يستلزمها هذا القانون وهذه الجامعات يستلزم القانون أن تكون اغلبية رأس المال المشارك في انشائها مقدم من اشخاص طبيعيين مصريين أو من أشخاص أعتبارية مصرية.

ثانيا: بحكم أن هذه الجامعات جامعات مصرية خاصة فانها تخضع للقانون المصرى بضوابطه فى الانشاء، ثم فى الاشراف والمتابعة المستمرة لهذه الجامعات بعد أن تبدأ الدراسة بها.

ثالثا: أن التعليم الجامعى الخاص هو اضافة الي التعليم الجامعى الحكومى ومكمل له ليسد نواحى النقص فيه وهذا الهدف موضوع فى الاعتبار عند النظر فى طلب الموافقة علي انشاء جامعة خاصة ولامبرر اذن للتخوف الذى يعبر عنه المقال.

رابعا: ان دخول رجال الاعمال فى مجال انشاء الجامعات بالضوابط السالفة هو أمر يحمد لهم، كما انه يضمن دعم هذه الجامعات وتوفير المقومات المادية والبشرية لحسن سير العملية التعليمية وهو أمر مطلوب ويفيد منه المجتمع قبل رجال الاعمال انفسهم.

خامسا: ان مشاركة رجال الاعمال فى كافة المجالات هى سمة من سمات المجتمع الحر والمهم ان نفيد من هذه المشاركة فى مجال الجامعات لتخريج شباب يؤمن ببلده وقادر علي التعامل مع متطلبات العصر وعندنا من نصوص الدستور والتشريعات والضوابط مايكفل تحقيق هذا الغرض

....

● كان هذا هو رد وزير التعليم العالي وإننا اذ نشكره علي سرعة الرد والاهتمام فإننا نعتقد ان القضية مازالت بحاجة الي بعض التوضيح، لذا نترك الملف مفتوحا، ونستكمل النقاش حوله الاسبوع القادم بإذن الله.

شهـ....يرة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرافعي
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٥٩٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٧/١٩

عفوا سيادة الوزير..

لم يصلني الرد !

علي قدر سعادتي بالرد الذى ارسله لنا الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي حول مانشرناه تحت العنوان « جامعات رجال الاعمال » علي قدر شعوري بان هناك بعض النقاط مازالت بحاجة الى المزيد من المناقشة.

فقد تناول الوزير فى خطابه - المنشور الاسبوع الماضى - خمس نقاط استعيدها بسرعة مع القارئ فى ان الجامعات المسماة مجازا اجنبية هى جامعات مصرية برأسمال الغالبية فيها لمصريين وانها تخضع للقانون المصرى وتخضع للاشراف والمتابعة وان التعليم الجامعى الخاص اضافة للتعليم الحكومي وأن دخول رجال الاعمال فى هذا المجال امر مفيد واخيرا انه سمة من سمات المجتمع الحر.

والحقيقة اننى لم اجد فى رد الدكتور مفيد شهاب تصحيحا أو تعقيبا او ايضاحا لما نشرناه فالرؤية فى الاثنين تكاد تكون متطابقة فانى اذكر اننا قد نشرنا فى السطور الاولى بموضوعنا ان دخول رجال الاعمال فى مجال التعليم والبحث العلمى امر مطلوب وتشجيع التعليم الاجنبى ايضا امر مطلوب والتعليم الخاص اضافة للتعليم العام هذه كلها نقاط نتفق تماما مع الوزير فيها اما النقاط التى لم يصلنا الرد حولها الظاهرة التى صاحبت دخول رجال الاعمال ذلك المجال من منافسة فيما بينهم بعيدا بعض الشئ عن الاقتراب العلمى والاكاديمى المفترض عند تأسيس مثل هذه الجامعات الامر الآخر هو أن المطلوب هو جذب الجامعات الاجنبية المعروفة ذات السمعة العالمية الجيدة الي مصر وليس مجرد أى جامعة ذات جنسية اجنبية.

واخيرا الظاهرة الغريبة التى صاحبت هى الأخرى دخول رجال الاعمال مجال التعليم العالى وهى الخلاف والتنافس الشديد حول موقع الجامعة وكأن هذه هى القضية الاساسية للتعليم .

هذه هى النقاط التى لم يصلنا الرد فيها وفيما عـدا ذلك فإننا نتفق تماما مع الوزير .

شهيرة

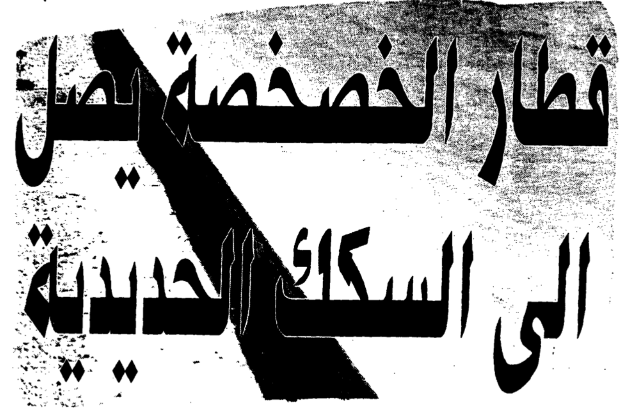
قطاع النقل
والمواصلات

الخصخصة

فى مصر : قطاع النقل والمواصلات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قطار الخصخصة يصل الى السكك الحديدية	كمال ريان	العالم اليوم	٢٤٩٦	١٩٩٩/٤/١٥	٩٧
٢	الخبراء يرحبون بخصخصة الادارة بالقابضة للنقل	حسام سايمان	العالم اليوم	٢٥٨٣	١٩٩٩/٧/٢٨	١٠٠
٣	مابعد الخصخصة : التوكيلات الملاحة بين الازدهار والاندحار	ايمن النحراوى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦١٥	/١٢/٢٠ ١٩٩٩	١٠٢
٤	الوكالة الملاحية بين العام والخاص	بدر الدين حسن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى .	١٦١٥	/١٢/٢٠ ١٩٩٩	١٠٤

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العـــدد :	٢٤٩٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/١٥



انطلقت الرحلة الاولى لخصخصة السكك الحديدية حيث بدأت وزارة المواصلات الترويج لثلاث مشروعات بتولى رجال الاعمال تنفيذها عن طريق شركات بعض بنظام B.O.T .. والتكلفة الاجمالية لهذه المشروعات تصل الى نحو 2 مليار جنيه بخلاف مشروع اخر يقوم به الدكتور محمد عبد الفتاح طلحة لانشاء خط بين بولاق الدكروروبرج العرب بتكلفة تصل الى مليار جنيه. والسؤال المطروح الآن هل يستطيع القطاع الخاص ادارة مثل هذه المشروعات ام ان هناك صعوبة في القيام بذلك نظرا لان انشاء خطوطها وادارتهايتطلب امكانيات ضخمه كما انها لن تحقق ربحا سريعا وقد تجد منافسة ضخمة من السكك الحديدة المملوكة للدولة في ظل تدعيم الحكومة لهذه المرافق بالاضافة الى تخوف البعض من ارتفاع سعر الخدمات التى تقدمها هذه الشركات الخاصة.

د. اسامة عقيل: الخدمة ستتناسب مع الفئات المختلفة

د. على حافظ: السكك الحديدية يديرها القطاع الخاص فى كثير من دول العالم

□ تحقيق ــ كمال ريان:

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العـــدد :	٢٤٩٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٤/١٥

يؤكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق ان القطاع الخاص قادر من حيث المبدأ على انشاء وإدارة جميع المرافق العامة سواء كانت للطرق أو الكبارى أو المطارات أو الموانيء وهو ما ينطبق كذلك على السكك الحديدية التى لانشك فى قدرة القطاع الخاص على انشائها وادارتها.

ويضيف ان خط السكك الحديدية المقترح انشاؤه بين القاهرة والاسكندرية مهم لأننا فى حاجة إلى مد خطوط السكك الحديدية من خلال الصحراء إلى المناطق الجديدة لتعميرها وتنميتها.

ويشير إلى أنه لايمكن تحقيق التنمية بالمناطق الجديدة دون الاهتمام بالمواصلات موضحا انه فى جميع الدول التى حققت التقدم تم ذلك من خلال الاهتمام بشبكات المواصلات والسكك الحديدية مؤكدا أن النقل من خلال السكك الحديدية هو ارخص واسهل وسائل النقل.

ويؤكد ان فكرة انشاء خط قطاع خاص للسكك الحديدية جيدة لكن لابد من اجراء دراسة جدية للتأكد من امكانية تحقيق الربح بحيث تحدد الدراسة تكلفة المشروع وعائده وقدرته على تحقيق الربح.

ويشير إلى أن تخوف البعض من تقديم الخدمة بسعر مرتفع لتغطية تكلفة المشروع لامبرر له لانه من الطبيعي أن تكون اسعار الخدمة مرتفعة لانها ستكون لمن يحتاج لها ويقدر على سدادها، أما محدودو الدخل الذين لا يستطيعون سداد سعر الخدمة فإنهم غير مجبرين عليها ويمكنهم استعمال خطوط السكك الحديدية المملوكة للحكومة كما يمكنهم استعمال وسائل المواصلات الاخرى.

ويوضح انه فيما يتعلق بقدرة القطاع الخاص على تمويل هذا المشروع وتحقيق الربح فإن المستثمرين الذين يعرضون انشاء مثل هذا المشروع يدركون بالطبع امكانياتهم كما أنهم لن يتقدموا بعرض انشاء خط السكك الحديدية الابناء على دراسة يتأكدون من خلالها من قدرة المشروع على تحقيق الربح.

ويضيف انه عندما توافق الدولة للمستثمرين على انشاء خط السكك الحديدية فإنها تتفق معهم بالطبع على اسلوب إدارة الخدمة وتحديد السعر والقطاع الخاص سيلتزم بالسعر الذى يتم الاتفاق عليه وعندما يبدى القطاع الخاص استعداده لانشاء خط السكك الحديدية وادارته وفقا للقواعد التى يتم الاتفاق عليها مع الحكومة وبناء على دراسات جدوى فيجب ان نعطيه الفرصة لذلك.

ويؤكد أن انشاء مثل هذا الخط يمكن ان يساهم فى خدمة مشروعات التنمية بالمناطق الجديدة والتوسع فى اقامة المدن بهذه المناطق ويؤكد الدكتور على لطفى ان القطاع الخاص سيقدم خدمة افضل بلاشك فى مجال السكك الحديدية من الخدمة التى تقدمها الخطوط المملوكة للحكومة حاليا موضحا ان التكلفة المرتفعة للخدمة التى سيقدمها القطاع الخاص سيقابلها اداء افضل سواء فى توفير الوقت ودقة المواعيد والسرعة الأكبر أو فى الوسائل الأكثر أمانا.. وتتلاشى الكوارث التى تحدث حاليا فى خطوط السكك الحديدية.

شركات عملاقة

ويقول الدكتور اسامة عقيل رئيس قسم الطرق بكلية الهندسة جامعة عين شمس اننى أؤيد تماما فكرة خصخصة السكك الحديدية لانها ستتيح المجال لدخول شركات ضخمة واستثمارات كبيرة تمكننا من التطوير والتحديث وتقديم افضل الخدمات.

ويشير إلى أن التخوف من لجوء القطاع الخاص لرفع سعر الخدمة بما يتجاوز امكانيات محدودى ومتوسطى الدخل لامبرر له لأن القطاع الخاص يهمه جذب جميع الركاب وليس فئة بسيطة من مرتفعى الدخل لذلك فإنه سيقدم جميع الخدمات التى تتناسب مع الفئات المختلفة وسيكون سعر كل خدمة على حسب نوعيتها ولكن الخدمة بشكل عام ستكون افضل ولاننسى ان هناك وسائل نقل اخرى ستكون منافسة للسكك الحديدية وبذلك فلن يقدم القطاع الخاص على رفع سعر الخدمة بشكل كبير حتى لا ينصرف الركاب إلى وسائل النقل الاخرى.

ويضيف ان الشركات التى ستتولى انشاء هذا المرفق يجب ان تكون لديها القدرة على انشائه كما يجب ان تمنح امتياز ادارته لفترة كبيرة تمكنها من تحقيق الربح كما انه يمكن مشاركة أكثر من مستثمر فى انشاء خط السكك الحديدية وادارته نظرا لضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة له كما يمكن ان تشارك الدولة فى انشاء هذا الخط بحيث يكون الحجم الاكبر من الاستثمارات للقطاع الخاص.

ويضيف ان الدولة يمكن ان تقوم بانشاء البنية الاساسية للمشروع ويكون للقطاع الخاص الدور المكمل بعد قيام الدولة بتخصيص الارض والبنية الاساسية.

ويشير إلى أن الامر لايتوقف عند قيام القطاع الخاص بانشاء خط جديد للسكك الحديدية بل يجب ان يتم خصخصة الخطوط الحالية المملوكة للحكومة لان القطاع الخاص سيدير هذا المرفق بشكل افضل.. والقطاع الخاص يمكنه تطوير شبكة الخطوط والتى لم تتطور منذ عشرات السنين لان الشبكة الحالية المملوكة للحكومة متهالكة مشيرا إلى أن القطاع الخاص سيعمل ايضا على رفع مستوى الخدمة وزيادة عدد القطارات.

ويضيف ان الاسلوب الامثل بالنسبة لخصخصة السكك الحديدية هو البدء بخصخصة الإدارة بمعنى أن تظل شبكة الخطوط مملوكة للدولة وفى نفس الوقت يديرها القطاع الخاص ويحصل على جزء من الارباح مقابل التحديث والتطوير ثم يتم فى فترة لاحقة خصخصة السكك الحديدية بالكامل.

أما الدكتور على حافظ استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة فيؤكد ان السكك الحديدية يديرها القطاع الخاص فى الكثير من دول العالم بل إن هذه الخدمة بدأت تابعة للقطاع الخاص فى دول عديدة منها انجلترا.

ويشير إلى انه رغم ذلك فإن اقدام القطاع الخاص على انشاء وإدارة خطوط للسكك الحديدية لابد ان يكون له ما يبرره وما يضمن امكانية انشاء هذا المرفق وتحقيق الربح من خلاله كان يخدم المرفق مشروعات للمناجم أو مشروعات استثمارية اخرى فى المناطق التى يمر بها خط السكك الحديدية اما انشاء الخط بهذه الطريقة فلن تكون له فائدة.

ويضيف ان انشاء الخط لا يمثل مشكلة امام القطاع الخاص الذى لن يقدم بالفعل على مثل هذا المشروع الا إذا كان يمتلك الامكانيات اللازمة له ولكن تعمير المناطق التى يمر بها الخط وانشاء مدن سكنية ومشروعات استثمارية على طول مساره هو الذى سيستغرق وقتا طويلا وبالطبع فإن العائد من تشغيل الخط لن يكون كبيرا خلال هذه الفترة وقد لايكفى لتغطية اعباء إنشاء الخط وتشغيله.

ويوضح ان خط السكك الحديدية الذى يمر من خلال الصحراء سيواجه مشكلة اخرى هى الكثبان الرملية التى يمكن ان تغطيه وهو ما يجب وضعه فى الاعتبار عند اعداد دراسة انشاء الخط.

ويشير إلى أن المستثمرين لن يضعوا فى اعتبارهم عند انشاء الخط انه سيخدم الفئات العريضة من المواطنين الذين سيفضلون بالطبع الخطوط الحالية للمواصلات أو السكك الحديدية التى تمر بالتجمعات العمرانية وفى نفس الوقت ذات تكلفة مناسبة لهم اما مثل هذا الخط فسيخدم المشروعات الاستثمارية فى الصحراء حتى يتم انشاء مدن جديدة على جانبيه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العـــــدد :	٢٤٩٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٤/١٥

د. علي لطفي: القطاع الخاص قادر على انشاء وادارة جميع المرافق الكبرى

ويضيف انه يمكن انشاء هذا الخط بعد اجراء كل الدراسات التي تأخذ في اعتبارها العوامل المشار إليها بحيث يتم انشاؤه وادارته بنظام BOT الذي يحصل بمقتضاه المستثمرون على حق تشغيل وادارة المشروع لمدة معينة تصل إلى 90 عاما تعود بعدها ملكيته للدولة.

خطوط جادة

يقول الدكتور محيي عبداللطيف رئيس لجنة النقل والمواصلات بالحزب الوطني ان القطاع الخاص قادر على الاستثمار في مجالات المرافق البنية الاساسية والنقل والاتصالات بل إنه بدأ بالفعل خطوات جادة للاستثمار في هذه المجالات.

ويشير إلى أنه رغم امكانيات وقدرات القطاع الخاص على الاستثمارات في هذه المجالات الا أن الاستثمار في مجال انشاء السكك الحديدية له طبيعته الخاصة لان الاستثمار في هذا المجال يتطلب استثمارات ضخمة لانشاء الخطوط ولتشغيل القطارات ويضيف ان المستثمر أو مجموعة المستثمرين التي تأخذ على عاقتها انشاء خطوط للسكك الحديدية تضطر لرفع اسعار الخدمات لتعويض ما انفق على انشاء الخطوط.

ويوضح ان الدولة لايهمها تحقيق الربح عند تقديم خدمة السكك الحديدية كمايهم افراد المستثمرين لذلك فإنها لا تحرص على تعويض ما انفقته من استثمارات على انشاء وتطوير الخطوط والقطارات وبذلك فهي لاتضطر لرفع اسعار تذاكر السفر.

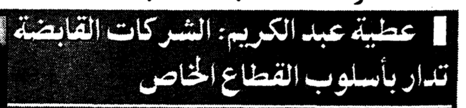
ويضيف انه يمكن للمستثمرين الذين يرغبون في انشاء هذا الخط التقدم باقتراحاتهم للجهات المعنية ومنها وزارة النقل والمواصلات مدعمة بالدراسات التفصيلية التي توضح اسلوب تمويل المشروع وادارته مؤكدا أن المهم هو قدرة المستثمرين على الموازنة بين تكلفة المشروع والعائد منه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
الموضوع الفرعى :	فى مصر : النقل العام	رقم العـــــدد :	٢٥٨٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٧/٢٨

رحب عدد من المسئولين والخبراء باتجاه الدولة نحو خصخصة الادارة بالشركة القابضة للنقل، واكدوا ان تحقيق الشركة لارباح من عدمه ليس هو المعيار الوحيد للخصخصة، واشاروا إلى ان خصخصة الادارة ستؤدى إلى رفع مستوى الخدمة وتحديث الأسطول وتحقيق المزيد من الارباح.. واختلف الخبراء حول خصخصة الملكية فى شركات النقل ففى الوقت الذى اكد فيه البعض ان النقل بشكل عام يعتبر من الأعمال السيادية للدولة والتى يجب الا تتنازل عنها حفاظا على البعد الاجتماعى بينما يرى البعض الآخر ان هناك العديد من دول العالم اتجهت نحو خصخصة الملكية فى شركات النقل مما ادى إلى تحسين الخدمة.. واتفق الطرفان على ضرورة النص صراحة - سواء فى خصخصة الادارة او الملكية - على تعريفة الركوب والا تترك للقطاع الخاص حرية تحديدها إلا بعد الرجوع للدولة.

اختلفوا حول الملكية

الخبراء يرحبون بخصخصة الإدارة بالقابضة للنقل




عطية عبد الكريم

□ كتب: حسام سليمان وكمال ريان:

اكد المهندس عطية عبد الكريم رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل ان خصخصة الادارة نظام متبع فى بعض الدول منها السويد حيث يتم تسليم الشركة لمديرين يديرونها بأسلوب القطاع الخاص لتحقيق ارباح دون الاعتماد على دعم الدولة او تمويلها.

واشار إلى انه وفقا لهذا الاسلوب فإن ادارة الشركة تستمر إذا حققت النتائج المستهدفة، اما إذا لم تحقق هذه الادارة الارباح المتوقعة فإنها لا تستمر.

واوضح ان الاسلوب المتبع حاليا فى ادارة شركات نقل الركاب لا يختلف كثيرا عن ذلك حيث تدار الشركات من خلال مجالس ادارات بعقود محددة المدة إذا تحقق الهدف المطلوب تستمر ادارة الشركة ويتم تجديد العقد لها وإذا تبين عجز ادارة الشركة عن تحقيق الهدف يتم الغاء العقد والتعاقد مع مجلس جديد لادارة الشركة.

أسلوب متبع

واكد ان شركات قطاع الاعمال تدار من خلال مجالس إدارات محددة المدة بثلاث سنوات حيث تتم مراجعة نتائج الشركات وتحديد امكانية التجديد لمجالس الادارات بناء على ما يتحقق من نتائج مشيرا إلى ان ذلك يتضح من خلال ما تم فى احدى شركات نقل الركاب وهى شركة وسط الدلتا التى تم عزل مجلس إدارتها للفشل فى تحقيق النتائج المستهدفة.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : حسام سلمان

الموضوع الفرعي : فى مصر : النقل والمواصلات — رقم العـــــدد : ٢٥٨٥

المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٧/٢٨

مشيرا إلى ان الدولة حين سلمت شركات نقل الركاب لوزارة قطاع الاعمال كانت هذه الشركات تواجه أزمة حادة سواء من حيث الديون المتراكمة على هذه الشركات التي بلغت 250 مليون جنيه أو خسائرها المرحلة التي بلغت 186 مليون جنيه أو من حيث تهالك اسطول النقل بهذه الشركات.

وقال ان وزارة قطاع الأعمال العام والشركة القابضة للنقل بدأت خطة جادة لاصلاح الشركات فور نقل تبعيتها حيث تم تجديد اسطول النقل بهذه الشركات من خلال شراء سيارات جديدة بتكلفة بلغت نحو 80 مليون جنيه موضحا ان السيارات الجديدة تم شراؤها من شركات الانتاج الوطنية لمساعدة هذه الشركات على تسويق انتاجها.

نجاحات كثيرة

وأشار المهندس عطية عبد الكريم إلى أن حرص الشركة القابضة للنقل على دعم اسطول الشركات التابعة لها من خلال انتاج الشركات الوطنية يساهم كذلك في تطوير الصناعة المحلية مؤكدا أن الدولة لم تتكلف شيئاً في تطوير شركات نقل الركاب وتجديد اسطول نقل الركاب.

موضحا أن الشركة القابضة للنقل تحملت نحو 1,1 مليار جنيه كتكلفة لإصلاح وتطوير شركات نقل الركاب التي كانت على وشك الانهيار حيث تم ازالة الخسائر التاريخية المرحلة على الشركات وتسوية الديون المستحقة عليها.

وأشار إلى أن اجراءات اصلاح شركات نقل الركاب تضمنت كذلك تطبيق المعاش المبكر بالشركات للتخلص من اعباء العمالة الزائدة مؤكدا أن هذه الاجراءات جميعها ادت إلى تحول الشركات من الخسارة إلى الربح بعد أن كانت على وشك الانهيار.

وقال إن كل ذلك تحقق في شركات نقل الركاب دون الاعتماد على موارد الدولة أو تحميلها أي اعباء اضافية حيث تحولت الشركات إلى الربح بعد أن كانت في وقت سابق تتعرض لنزيف خسائر مستمر رغم اعتمادها على ميزانية الدولة.

ويشير إلى أن شركات نقل الركاب تسدد ما عليها من اعباء باقساط شهرية من خلال مواردها الذاتية موضحا أنه رغم عدم حصول الشركات على أي دعم من ميزانية الدولة إلا أنها تلتزم بالابعاد الاجتماعية حيث تتحمل الدولة نحو 55 مليون جنيه سنويا كتكلفة لدعم الخدمة لمحدودي الدخل وعدم زيادة أسعار الخدمة.

أسلوب القطاع الخاص

وأكد أن الشركات تتحمل هذه الالتزامات وتسدد الضرائب وتلتزم بالابعاد الاجتماعية في الوقت الذي تدار فيه بأسلوب القطاع الخاص الذي يحدد اهدافا يلتزم بتحقيقها مشيرا إلى أن الشركات وهي تدار بأسلوب القطاع الخاص الذي حولها من الخسارة إلى الربح دون الاعتماد على دعم الدولة فإنها رغم ذلك تابعة للحكومة كشركات استراتيجية جاهزة في أي وقت لتنفيذ أية التزامات تطلب منها.

وأضاف أن الشركة القابضة للنقل ملتزمة بتنفيذ أي قرار يطلب منها تنفيذه فيما يتعلق بخصخصة شركات نقل الركاب مؤكدا أن الشركات تدار حاليا منفصة بأسلوب القطاع الخاص ويتم محاسبة مسئوليها بكل حسم كما يتم مراجعة نتائجها بشكل مستمر وهو ما يتحدد بناء عليه استمرار مجالس اداراتها أو عدم استمرارها.

شروط

ومن جانبه أكد المهندس عبد الحميد مختار رئيس مجلس إدارة شركة أتوبيس القاهرة الكبرى أن خصخصة الادارة في شركات النقل هو أسلوب متبع في معظم دول العالم وقد أثبت هذا النظام نجاحه في توفير خدمة جيدة وتحقيق أرباح كبيرة في نفس الوقت مشيرا إلى أن شركات نقل الركاب تعتبر من الأعمال السيادية للدولة التي لا يجب التنازل عن ملكيتها ولكن يمكن خصخصة الإدارة بها عن طريق الاعلان عن الشروط التي تضعها الدولة لادارات شركات وخطوط النقل في الشركة القابضة للنقل على أن تتقدم بعد ذلك شركات الادارة التي ترغب في ادارة هذه الشركات وتقدم عطاءاتها وتقوم وزارة قطاع الاعمال بعد ذلك باختيار أفضل هذه العطاءات.

ويعتقد أن خصخصة ادارة الشركة القابضة للنقل سيتم بنفس الشكل الذي انشئت به شركات التليفون المحمول، حيث ستحدد الدولة الشروط التي تراها وتحدد أيضا تعريفة الركوب مؤكدا أن الدولة لا [illegible]رك تحديد التعريفة لشركة الادارة لان ذلك يمكن أن يؤدي إلى العديد من العواقب الوخيمة.

وينبه المهندس عبد الحميد مختار إلى أن شركة الادارة لن تستطيع رفع تعريفة الركوب لسببين رئيسيين.. الأول هو الشروط التي ستضعها الدولة في هذا الخصوص، والسبب الثاني هو المنافسة الحادة التي تواجهها خطوط الشركة القابضة للنقل من وسائل النقل الأخرى كالسرفيس والميكروباص، فسوق النقل به نوع من المنافسة وهو الأمر الذي لن يسمح بأية حال من الأحوال لشركة الادارة برفع التعريفة إلا إذا كانت معقولة ومقبولة في نفس الوقت.

حرية أكبر

وقال المهندس عبد الحميد مختار ان النقل بوجه عام يعتبر من الاعمال السيادية للدولة وشركات النقل مملوكة في كل دول العالم للدولة، إلا أن هناك العديد من الدول اتجهت مؤخرا إلى خصخصة الادارة لأن الادارة في ظل الأوضاع الحالية مكبلة بقيود ولوائح لا تستطيع الخروج عنها وهو الأمر الذي يعوق تحقيق نتائج أفضل.

وأكد أن خصخصة الادارة في الشركة القابضة للنقل سيمنح شركة الادارة حرية اكبر في الحركة وتقديم خدمة افضل للجمهور مع ضرورة الالتزام بالشروط التي تضعها وزارة قطاع الأعمال من تحقيق أرباح معينة، وعدم رفع تعريفة الركوب وخلافه. هذا بالاضافة إلى ضرورة المحاسبة على النتائج بحيث يمكن بعد كل فترة تقييم النتائج التي حققتها شركة الادارة، وبالتالي اتخاذ قرار بتغيير الادارة أو اتخاذ القرار باستمرارها.

ويرفض رئيس مجلس إدارة شركة أتوبيس القاهرة الكبرى تماما الاتجاه نحو خصخصة الملكية في الشركة القابضة للنقل، مؤكدا أن هذا الاتجاه مرفوض تماما في جميع دول العالم لأن النقل بشكل عام ليس به منافسة على مستوى الوسيلة الواحدة.

الإدارة بالأهداف

ويوافق المحاسب محمد حسب الله رئيس قطاع الحركة السابقة في شركة أتوبيس القاهرة الكبرى على خصخصة الادارة بالشركات التابعة للشركة القابضة للنقل، مؤكدا أن هذا الاتجاه سيؤدي إلى تقديم خدمة أفضل وتحقيق أرباح أكبر.

وأضاف أنه ليس معنى أن الادارة القائمة حاليا على الشركة القابضة للنقل تحقق أرباحا سنوية ألا يتم التفكير في خصخصة الادارة مؤكدا أن الاتجاه نحو الخصخصة هو اتجاه عالمي الآن فضلا على أنه أصبح طريق الحكومة لا يمكن الرجوع عنه. هذا بالاضافة إلى أن الادارة في ظل الأوضاع الحالية مكبلة بالكثير من العوائق البيروقراطية التي تحول دون تحقيق مزيد من الأرباح.

وقال أن الخطوط العادية أو الشعبية في الشركة القابضة للنقل تحقق خسائر سنوية بسبب الدعم المقدم لها في حين تحقق الخطوط المكيفة ارباحا كبيرة تعوض الخسائر المحققة من الخطوط المدعمة مشيرا إلى أن خصخصة الادارة يمكن أن تخفض الخسائر وترفع الأرباح عن طريق ضبط ايقاع الحركة وتقليل زمن الرحلة عن طريق التشديد على السائقين ومراقبتهم على الشبكات بالشكل الذي يمكن أن يخفض تكاليف الوقود وقطع الغيار والصيانة هو الأمر الذي سينعكس بشكل أو بآخر على تحقيق مزيد من الأرباح.

وأكد أن هناك العديد من الركاب يهربون من استخدام أتوبيسات الشركة القابضة للنقل بسبب سوء الخدمة وسوء المعاملة من قبل السائقين والمحصلين، ويضيف أن احكام الرقابة على هؤلاء العمال – بعد خصخصة الادارة – والتشديد على حسن معاملة الركاب يمكن أن يجذب جمهورا اضافيا يحقق المزيد من الأرباح للشركة.

ويطالب وزارة قطاع الاعمال بضرورة وضع مجموعة من الاهداف التي يجب على الادارة تحقيقها فضلا عن الالتزام بالشروط الموضوعة أيضا على أن يتم مراجعة وتقييم اعمال الادارة في نهاية كل عام.

ليس معيارا

وأكد الدكتور عبد الرحمن العريان استاذ الادارة بكلية التجارة جامعة عين شمس أن تحقيق أرباح أو عدم تحقيق أرباح ليس هو المعيار للاتجاه نحو خصخصة الادارة بالشركة القابضة للنقل مشيرا إلى أن الخصخصة هو اتجاه عالم لاسناد ادارة النشاط الاقتصادي للقطاع العام حتى تتفرغ الحكومة لما هو أهم من ذلك سواء كان رسم سياسات أو توفير الخدمات الرئيسية للمواطنين.

وأضاف أن هناك العديد من الفوائد التي ستعود على الدولة من خصخصة الادارة في الشركة القابضة للنقل على رأسها التخلص تدريجيا من جهاز اداري ضخم كان يتولى ادارة الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل لأن الادارة في هذه الحالة لن تحتاج إلى هذا الجهاز الضخم وسيكتفي بمجموعة من المديرين من ذوي الكفاءات الادارية القادرة على تسيير أعمال خطوط النقل والقيام بأعمال الصيانة وتحديث الأسطول.

وأضاف أن الامر لن يتوقف على حل الجهاز الاداري فقط بل إنه سوف يخفف العبء عن الاجهزة الرقابية المنوط بها مراقبة اعمال هذه الشركات مشيرا إلى أن القطاع الخاص يكون حريصا على أمواله ومن السهل مراقبته عن طريق الأوعية التمويلية كالبنوك.

ولا يمانع الدكتور عبد الرحمن العريان في الخصخصة الكاملة للشركة القابضة للنقل سواء الادارة أو الملكية مؤكدا أن الخصخصة هي الحل الوحيد للارتقاء بمستوى الخدمة، وتحقيق أرباح كبيرة، وتخفيف العبء عن الجهاز الاداري للدولة.. ويرد على امكانية ارتفاع قيمة تعريفة الركوب بعد الخصخصة بقوله إن اتفاق خصخصة الادارة والملكية المبرم بين الدولة والقطاع الخاص يجب أن ينص على شروط ادارة شركات النقل سواء، من ناحية تحديد تعريفة الركوب أو تحديث أسطول النقل أو أية شروط اخرى تراها الدولة لاحكام السيطرة على هذه الشركات.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان النحراوى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العـــــدد :	١٦١٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١٢/٢٠

مابعد الخصخصة..
التوكيلات الملاحية بين الإزدهار والإندحار

أيمن النحراوى
استشارى النقل البحرى

لقد تعرضت التوكيلات الملاحية الحكومية خلال الأونة الأخيرة لمجموعة من المتغيرات كانت بمثابة عاصفة شديدة أطاحت بأوضاع استمرت لفترة تقترب من أربعين عاما تمتعت خلال التوكيلات الملاحية الحكومية بوضع شبه احتكاري أتاحه لها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أتاح لها العمل منفردة في هذا القطاع الهام من قطاعات النقل البحرى، ومع إقرار القانون الشهير رقم (١) لسنة ٩٨ والذى فتح الأبواب على مصراعيها امام القطاع الخاص للقيام بمختلف الاعمال والأنشطة البحرية ومن ضمنها التوكيلات الملاحية تشكلت بيئة جديدة للصناعة تقوم على اقتصاديات السوق في منافسة شديد الضراوة بين هذه الشركات وشركات القطاع الخاص الجديدة وكان من المفترض أن تكون هذه المنافسة في صالح الاقتصاد القومي بالعمل على رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة مع تقديمها بسعر تنافسي بما يساعد في زيادة مستوى أداء هذا القطاع الهام من قطاعات النقل البحرى، والعمل على اجتذاب المزيد من الخطوط الملاحية الأجنبية وترددات السفن على الموانى المصرية في وقت تشهد فيه هذه الموانى منافسة حادة من الموانى المحيطة فى منطقة البحر المتوسط.

لقد انفقت الدولة فى هذا الاطار ملايين الدولارات فى الاستثمارات الموجهة لدعم طاقات وتسهيلات الموانى المصرية بالاضافة الى تأسيس وانشاء ميناءين عملاقين فى شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس ، وهذه الاستثمارات يفترض لكى تحقق عائدا اقتصاديا يتلاءم مع حجم الانفاق الاستثمارى ان تقدم خدمة متكاملة ومتنوعة عالية الجودة من انشطة النقل البحرى للسفن والحاويات والبضائع للخصوص الملاحية والمصدرين والمستوردين ولسنا وحدنا فى هذا الشأن إذ ان الموانى المحيطة بنا فى منطقة شرق البحر المتوسط قد حذت حذونا فى ليماسول وبيريه ومالطه وحيفا واشدود والعامل الحاسم فى تردد السفن والخطوط الملاحية هو جودة الخدمة وتسعيرتها، والمحدد لمستوى الميناء هو مجموعة عوامل يتصدرها معدل دوران السفينة وانتاجية الآلات والمعدات المستخدمة ومدى تكامل أنشطة التداول والتخزين والتخليص والسحب والنقل الداخلى وهى مجموعة عوامل متكاملة تشكل سلسلة مترابطة تقاس قوتها بقوة أضعف حلقاتها.

المشكلات الحرجة للفترة الانتقالية

وتطبيقا للقاعدة النفعية الشهيرة بأن الغاية تبرر الوسيلة لم تعد التوكيلات الملاحية الخاصة وسيلة لتحقيق الربح إلا واتبعتها حتى وصل الأمر بتسعير اداء الخدمة الى أن هبطت الى مستويات متدنية وأخذت المنافسة شكلا جديدا يتمثل فى حرق الأسعار بدلا من المنافسة على مستوى جودة الخدمة ودرجة الأداء وبالطبع كان المستفيد هو صاحب الخط الملاحى أو المالك الاجنبى للسفينة ، وهذا أمر وارد إذ أن القرار الوزارى رقم ٣١ لم يضع حدا أدنى أو شرائح لمستوى تسعيرة خدمات نشاط التوكيلات الملاحية، ولم توضع قواعد تسعير مناسبة تتفق مع درجات حدة المنافسة فى كل نشاط مع اجراء تمييز سعرى لكل خط ملاحى وفقا لحجم تردداته ونشاطه الملاحى واهميته للموانى والنقل البحرى فى مصر، واندفع الجميع الى اجتذاب العملاء بأى ثمن ولقد قدرت بعض الاحصائيات فى هذا الصدد أن الإيرادات الإجمالية المتدفقة من نشاط التوكيلات الملاحية الى الاقتصاد الوطنى قد انخفضت بما مقداره ٥٠٪ تقريبا عنها قبل صدور القانون، وكأن المشرع المصرى يستهدف منح إعانة مستترة لمالكى السفن والخطوط، وبرغم ذلك فقد انتهجت التوكيلات الملاحية التابعة لقطاع الأعمال العام استراتيجية دفاعية تستهدف بها حماية مصالحها والإبقاء على البقية الباقية من العملاء الذين لم

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال : ايمان النحراوى
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع النقل والمواصلات
رقم العـــــدد : ١٦١٥
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١٢/٢٠

يتسـربوا الى المنافسـين من شـركـات القطاع الخاص بحيث تستند هذه الاستراتيجية الى عدة أسس تتمثل فى رفع مستوى الأداء للخدمة المقدمة وزيادة التركيز على السوق والبيئة الخارجية من اجل اسـتـغـلال الفـرص ، ورصـد سـيـاسـات وتوجيهات المنافسين، لكن التأمل فى الية عمل كل من القطاعين الأعـمـال والخـاص فى مـجـال التوكيلات الملاحية توضح وجود مرونة عالية فى اتخاذ القـرارات فى القطاع الخـاص على عكس نظيره فهو غير مكبل بالقيود الادارية والتنظيمية فى الادارة والتشغيل مثل رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات والشركة القابضة واللوائح والقرارات الحكومية والوزارية وغيرها، والتى تصب بأثارها السلبية فى صالح القدرة التنافسية للشركات الخاصة فى مواجهة مثيلتها من الشركات العامة لصالح طبقة ممثلى الملاك الذين بدآ عملهم فى هذا المجال على تشهيل إجراءات وإنجاز مصالح الملاك ولم تتنبه التوكيلات الى خطورة هذه الفئة على أعمال التوكيلات ودعم ذلك بصورة غير مباشرة ارتكان التوكيلات الملاحية العامة الى وضعها الاحتكارى وعدم اهتمامها بتجويد الخدمات بحيث أخذت هذه الفئة فى النمو والتطور حتى أصبح لدى ممثلى الملاك هياكل تنظيمية تماثل الموجودة لدى التـوكـيـلات بل وتجاوز الأمر ذلك الى قيام ممثلى الملاك فى الظل لسنوات طويلة كان صدور القانون رقم (١) لسنة ٩٨ بمثابة إصدار شهادة ميلاد رسمية للعمل كتوكيلات ملاحية صريحة وقانونية سرعان ما أثبتت وجودها وتميزها التنافسى.

هل مازالت الفرصة قائمة للتوكيلات الملاحية العامة؟

مما لا شك فيه أن لكل شركة مقومات للنجاح وعوامل الفشل بحيث يتحقق النجاح إذا ما أمكن تعظيم الاسـتـفـادة من نقـاط والفـرص القـائمـة ومـحـاصـرة مـواطن الضـعف والتـهديدات وتدنية اثارها واعتقد انه لدى التوكيلات العامة فرصة قائمة وفعالة برغم المؤشرات السلبية التى تقول بعكس ذلك وأن نقاط القوة لديها ممثلة فى الخبرة الطويلة المتراكمة وكفاءة العاملين فيها تعد من أهم العوامل الإيجابية التى تضاف للرصيد التنافسى للتوكيلات الملاحية العامة بحيث يمكن تصور محورين لعمل الشركة فى المرحلة القادمة المحور الداخلى يتمثل فى اعادة هيكلة الشركة من الناحية التنظيمية والادارية مع وضع هيكل تنظيمى جديد يتسم بالبساطة والوضوح وفعالية الاتصال وتدفق القـرارات والمعلومـات ووضـوح خطوط السلطة والمسئولية وضرورة تبنى وظائف وأدوار جديدة تتمثل فى وظيفة متعهد النقل متعدد الوسائط والدخول والتوزيع بهدف تنويع مجال الأعمال وتحقيق قيمة مضافة . أيضا اتضح ضرورة التركيز على تطبيق الخطط التسويقية بأسلوب علمى وحديث مع تنشيط وظيفة التسويق الخارجى فى اتجاه المؤتمرات والتحالفات الملاحية وملاك ومشغلى السفن ، مع ابرام التعاقدات مع الشركات الرائدة والمتخصصة فى مجال التسويق على أن يكون لمدير التسويق صلاحية المشاركة فى إبرام التعاقدات والارتباطات القانونية مع أهمية ادخال نظم الاتصالات الحديثة وأساليب التبادل الالكترونى للبيانات والعمل مع الأطراف الفاعلة على إقرار الجهات التشريعية لصلاحية هذه الأساليب كمستندات موثقة ووضع أساليب تسعير للخدمة المقدمة تتناسب مع درجات حدة المنافسة مع اجراء تمييز سعرى لكل خط ملاحى وفقا لحجم تردداته ونشاطه الملاحى لدعم القدرة التنافسية للتوكيلات العامة مع حصر جميع العملاء المتسربين من التوكيلات والتعرف على اسباب تحولهم الى الشركات الأخرى وكذلك تحديد متطلبات العملاء الحاليين والقطاعات السوقية المستهدفة.

أما المحور الخارجى لعمل التوكيلات فيفترض فيه ضرورة الاتصال مع الجهات التشريعية والوزارية والرقابية ذات العلاقة بعمل الشركة ، ومناقشتها والتفاوض معها لاتخاذ مايلزم من القرارات التى تضمن تحرير التوكيلات الملاحية العامة من القيود الادارية والتنظيمية التى تقيد حركتها فى الادارة والتشغيل بهدف العمل على مراجعة بنود القرارين ٣١، ٣٠ لسنة ٩٨ بما يتفق مع المصلحة الاقتصادية للدولة ووضع ضوابط حازمة أمام ملاك السفن الذين باتوا يقومون بأعمال الوكالة الملاحية لحسابهم أو لسفنهم على أن يصرح لهم بالخدمة حتى حمولات معينة ولايجوز رفع هذه الحمولات الا بعد ممارسة نشاط الوكالة الملاحية فى مصر لعدد من السنوات تثبت فيه كفاءة الخدمة المقدمة للسفن على الموانئ المصرية.■■

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع النقل والمواصلات
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : بدر الدين حسن
رقم العـــــدد : ١٦١٥
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/١٢/٢٠

يصعب على الفهم، وأصبح سؤالا ملحا للجميع، مهتمين وغير مهتمين فى قطاع النقل البحرى فى بلدنا.

كيف وافقت وزارة المالية على الاستغناء عن مبلغ مائتى مليون جنيه سنويا يقدمها قطاع الوكالة الملاحية للميزانية سنويا.

ولمصلحة من نقضي على شركة قائمة ناجحة بدون سبب جنته.. سوى انها تقدم للدولة سنويا ملايين الجنيهات دون ان تكبدها أي أعباء.

كل هذا بدعوى الخصخصة.. التي هي ليست خيرا دائما والقضاء على الاحتكار المحلي ولصالح الاجنبي الخارجي

قضية للمناقشة

الوكـــالة الملاحـيــة..

بين العـــام والخـاص

وأين مصلحة الاقتصاد القومى

بدر الدين حسن
مواطن بورسعيدى
نائب رئيس تحرير جريدة بورسعيديون
ومتخصص فى الشئون الملاحية

القصة من البداية تقول وقائعها .. انها احدى شركات قطاع الاعمال التى تعمل فى مجال التوكيلات الملاحية ، وهى شركة ام تضم اربعة توكيلات ظلت تخدم الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٦٤ ، وحتى اول يناير ١٩٩٨ .

وتقول ارقام الميزانية والحسابات الختامية فى ختام العام المالى فى ٣٠ يونية ١٩٩٧ المقدمة لوزارة النقل البحرى ان الشركة حققت دعما ساهمت به فى تدعيم الموازنة العامة للدولة بمبلغ (١٩٥.٨) مليون جنية وهى عبارة عن (١٢٣.٩) مليون جنيه حصة الشركة القابضة (ممثل الدولة) من الارباح ، (٣٣.٧) مليون جنيه رسوم تؤول لوزارة النقل و (٣٨.٢) مليون جنيه ضرائب تسدد الى وزارة المالية

كما ساهمت الشركة فى تحسين ميزان المدفوعات بالنقد الاجنبى كفوائض بالعملة الاجنبية بلغت (٤١٦.٦) مليون جنيه وهو المعادل لمبلغ العملات الاجنبية وهى (١٢١.٢) مائة وواحد وعشرين مليون دولار امريكى (١.٢) مليون فرنك فرنسى ونصف مليون جنيه استرلينى ، ونصف مليون مارك المانى !

علما بأن الجهاز المركزى للمحاسبات راجع كل رقم واثبت صحته ولك ان تتصور أن هذه الشركة حققت هذه كله بعدد عاملين قدره (١٧٦٣) موظف وموظفة وعامل موزعين على اماكن عمل الشركة فى بورسعيد ، والسويس ، والقاهرة ، والبحر الاحمر ، ومكاتبها فى نويبع وسفاجا ورأس غارب ، والغردقة ، والاسكندرية .

وقد تتساءل وما هى الاعباء التى تضعها هذه الشركة على الدولة .. اقول لاشىء

اضيف أن الشركة كانت تحقق هذه الايرادات سنويا ، وتزيدها كل عام عن السنوات السابقة لكل ميزانية رغم انخفاض اعداد السفن العابرة لقناة السويس اوالتى تصل الى موانى بورسعيد .. والسويس .. وغيرها من الموانى التى تعمل بها الشركة من سنة الى اخرى .

شركة مثل هذه .. هل المطلوب خصخصتها .. تطويرها .. **ماهو المطلوب بالضبط .. وماهى مصلحة الدولة المطلوب تحقيقها ؟**

لن تصدقوا ماحدث. تقرر .. تصفيتها .. جزاء لها وللعاملين بها لنجاحهم وبدعوى القضاء على الاحتكار والانفتاح على القطاع الخاص .. والخصخصة .

واستغنت الدولة متمثلة فى وزارة المالية عن هذه الاموال بكل سهولة ويسر وألقت بمبلغ مائتى مليون جنيه فى البحر !.

بقى أن أقول ان هذه الشركة احدى شركات قطاع الاعمال وهى تابعة للشركة القابضة للنقل التى تبلغ نسبة مساهمتها فى رأس المال (٩١.٧٪) فى حين تبلغ المساهمات الباقية (٨.٣٪) اى انها شركة حكومية صرف ، ويبلغ رأس مالها (٣٩٠ ٤٤٠) مليون جنيه

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	بدر الدين حسن
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العـــــدد :	١٦١٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١٢/٢٠

والذى يصعب على الفهم .. ما هى أسباب صدور القرارات التى سمحت للقطاع الخاص بدخول فى مجالات التوكيلات الملاحية واعطت له فى البداية حق العمل فى خدمة السفن حتي ٤٠٠ طن .. رفعت الى ١٥٠٠ طن .. ثم كانت قمة المأساة

جاء القرار رقم (١٩٩٨/٣٠) ليفتح الباب على مصراعيه لمزاولة اعمال النقل البحرى ، وليصبح من حق اى شخص طبيعى لايقل راس ماله عن ٢٥٠ الف جنيه أن يزاول اعمال الوكالة الملاحية للسفن!

القرار كان ظاهره الرحمة .. وباطنة العذاب كله .. كيف ؟

١ـ سمح لمجموعة من اصحاب مكاتب القطاع الخاص الانقضاض على الخطوط التى كانت تخدمها الشركة الأم العملاقة . **واغتصبوها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة؟**

٢ ـ كان يستهدف القضاء على احتكار الشركة العملاقة للعمل فى مجال الوكالة الملاحية ، لكنه نسى ان هذا الاحتكار كان لمصلحة الدولة اولا ، ولحماية هذا القطاع من الوجود الاجنبى .. الهدف الاول الذى قامت الدولة فى عام ١٩٦٤ بالقضاء عليه بانشائها للشركة ، واغلاقها مكاتب الأجانب عاد الوضع للخلف ٣٥ عاما كاملة ، بدأ القطاع الخاص يعمل ممثلا للاجنبى ، ثم وكيلا له .. والان جاءت الشركات الاجنبية نفسها لتستولى على الوكالة المحلية وتجعل المواطن الوكيل مجرد شريك ولفترة ..

٣ ـ هذا القرار حرم الدولة من الملايين التى كانت تحصل عليها من الشركة العملاقة .. وعليها الآن ان تستجدى مستحقاتها من مكاتب القطاع الخاص .. وطبعا ليس هناك ارباح ستوازى الذى كانت تقدمه الشركة العملاقة اطلاقا ، واسألوا وزارة المالية عن الضرائب التى حصلتها من هذه المكاتب الخاصة بعد ان سمحت لها باغتصاب اعمال الشركة والخطوط التى تخدمها منذ سنوات بعيدة ـ

٤ ـ كان ظاهر القرار تطوير العمل بالشركة والقضاء على الاحتكار فهل تحقق ذلك فى ظل الوضع الحالى .. والان .. بعد عام او اكثر من هذا القرار ماذا حدث .. دارت حرب بين الشركة العملاقة والمكاتب الخاصة .. حول

١ ـ خطف الخطوط الملاحية .. استخدم فيها القطاع الخاص اساليبه المعروفة !!

٢ ـ تخفيض اسعار الخدمات التى تقدمها ، والنزول بها الى حدود ادنى بهدف استقطاب العملاء وكسب ودهم .. **ومن هم العملاء ؟.. هم ملاك ومشغلو السفن الاجانب فى الخارج اى ان الصراع كان لمصلحة الاجانب والتخفيف من اعبائهم ؟!!**

وبعد نبح البطة ، وزعت على مكاتب القطاع الخاص التى اعتمدت على انها خاصة فى كل تعاملاتها واساءت للشركة التى كانت دائما تتهمها بانها حكومية وممثلة للحكومة لتبعد عنها العملاء وبهذه المقولة خطفت غالبية الخطوط الملاحية التى كانت كلها تخدمها الشركة العملاقة منذ سنوات طويلة .

ولم تات بجديد .. مجرد انها سحبت الخطوط الملاحية من الشركة العملاقة ولم تضف جديدا اطلاقا .. ولم تحدث تطويرا او تحديثا ..

الشىء المؤسف .. ان سوق الوكالة الملاحية لم ينتعش وايرادات الدولة ذهبت ادراج الرياح .. والى جيوب حفنة من المغامرين فى سوق التوكيلات الملاحية .

واصبح وضع الشركة العملاقة لايسر عدوا اوحبيبا .. لقد تم تخفيض رأس المال الى النصف .. لنواجه انخفاض الايرادات بفعل خطف الخطوط الملاحية والتى اصبحت نسبة ماتقوم على خدمته الى سابق عهده ٤٦٪ من حجم عملها السابق وتأثرت ايراداتها بشدة وهبطت معدلاتها هبوطا!!

واصبحت الشركة التى كانت تحقق فائض مائتى مليون لاتحقق سوى ٤٥ مليونا!!؟!

وهبطت ارباحها بشكل كبير وتأثرت بذلك ارباح وحقوق المساهمين والعاملين ..

وبدأت الآن اجراءات المعاش المبكر لموظفيها وعمالها تخفيفا من اعبائها .. وتمهيدا لتسريح عمالتها صاحبة الخبرة الطويلة .. ليعملوا فى مكاتب القطاع الخاص وليزداد سوق البطالة باعداد جديدة من العمالة المدربة صاحبة الخبرة فى هذا المجال الفريد ..

كل هذا تمهيدا لان تغلق ابوابها مع نهاية عام ٢٠٠١ حقيقة انه يصعب على الفهم بعض القرارات التى تصدر دون دراسة لاثارها الايجابية والسلبية .

ان السؤال الملح الذى يطرأ على الذهن هل الخصخصة والتطوير ، والقضاء على الاحتكار تجعلنا نهدر ملايين الجنيهات فى الهواء .. وتؤدى الى زيادة البطالة وتفتح الابواب لخطر عودة الاجانب مرة أخرى ؟!

أعتقد أن الامر كان يحتاج الى بعض التروى .. وعدم الاندفاع ، واذا كان هدف الخصخصة هو تطوير الوحدات الانتاجية .. فان ماجرى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية ببورسعيد لم يكن قضاء على احتكار ، او تطويرا انما كان قضاء على احدى صروحنا العملاقة ولصالح فئة او حفنة من اصحاب المكاتب الخاصة ولعودة احتكار من نوع جديد هو عودة الاجانب لتولى قطاع التوكيلات الملاحية فى بلادنا .. وهذه صرخة تحذير نطلقها احذروا الاجانب قادمون ولاعزاء للقطاع الخاص المصرى فى مجال الوكالة الملاحية . ■■

قطاع المياه

الخصخصة

فى مصر : قطاع المياة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نحو خصخصة خدمات المياة	محمد نصر الدين علام	الاهرام	٤٠٩٤٠	١٩٩٩/١/٨	١٠٦
٢	بعض الخصخصة مفيد لقطاع الرى	عبد الرسول الزرقانى	العالم اليوم	٢٥٢٩	١٩٩٩/٤/٢٥	١٠٨
٣	خصخصة خدمات المياة : مفاهيم	محمد نصر الدين علام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨١	١٩٩٩/٤/٢٦	١١٢
٤	نعم لتسعيرة المياة	على محمد موسى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨١	١٩٩٩/٤/٢٦	١١٦
٥	القطاع الخاص يطرق ابواب محطات مياة الشرب	مصطفى خلاف	العالم اليوم	٢٦٧٨	/١١/١٤ ١٩٩٩	١١٨

الموضوع الرئيسي : الخصخصة	إسم كاتب المقال : محمد نصر الدين علام
الموضوع الفرعي : فى مصر : المياة	رقم العدد : ٤٠٩٤٠
المصدر : الاهرام	تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٨

نحو خصخصة خدمات المياه

تشهد مصر طفرة فكرية وتنفيذية في مجالات التنمية والخدمات تقودها حكومة الدكتور الجنزورى من خلال برامج خصخصة شركات القطاع العام، وتحرير التجارة الداخلية ، والتوسع في مجالات التجارة الخارجية، وإنشاء الموانىء الجديدة، والتوسعات الصناعية والتعدينية ، ومحاولة اقتحام دنيا التكنولوجيا المتقدمة، والتوجه التنموى نحو الجنوب. ونظرا لأن سرعة الاداء تفوق ما اعتادت عليه الأجهزة الحكومية ، فقد نتج عدم تناغم في الاداء بين القطاعات والهيئات المختلفة، بل وتعارض في بعض السياسات الحكومية، خاصة بين التى تم تطويرها والاخرى التى مازالت تتعثر بحثا عن اطار جديد تتماسك من خلاله ، وقد أدت ايضا هذه السرعة العالية للأداء إلى ايجاد ضغوط على الموارد والمرافق والخدمات لتواكب احتياجات المشاريع الجديدة. وللتغلب على بطء تحرك الأجهزة الخدمية ومحدودية الموارد، قامت الحكومة بخطوات فعالة نحو خصخصة العديد من الخدمات ، خاصة في مجالى الطاقة والنقل مثل محطات الكهرباء والموانىء، والمطارات ، والتليفونات، وفي هذا المقال نتعرض لامكانية خصخصة خدمات المياه لتطوير الاداء وللتوسع في هذا المرفق المهم ، والذى يمثل العمود الفقرى لأى برامج تنموية حالية أو مستقبلية ، حيث نتناول التحديات التى تواجه إدارة مرفق المياه وصولا إلى اهمية الخصخصة لهذا المرفق، مع توضيح المحددات الضرورية لأى برنامج خصخصة بما يضمن سلطة الدولة على الموارد المائية، واستغلالها بما يخدم الاستراتيجية العليا للبلاد. وجدير بالذكر ان خصخصة الخدمات ليست ترفا ، بل أصبحت ضرورية خاصة مع مانراه الان من انخفاض حاد في أسعار البترول واثر ذلك على انخفاض ايرادات الدولة، والانخفاض المتوقع في تحويلات المصريين العاملين بمنطقة الخليج، هذا بالاضافة إلى ظاهرة الكساد العالمى في التجارة الدولية نتيجة للأزمات الاقتصادية في اسيا وامريكا اللاتينية واثر ذلك على الصادرات المصرية ، وكذلك علي ايرادات قناة السويس ، مما يتطلب رفع ولو جزء من الأعباء المالية والادارية من على كاهل الحكومة ، والذى يمكن تحقيقه من خلال مشاركة الراسمال الوطنى في إدارة المرافق والخدمات.

ويتمثل مرفق المياه في نهر النيل وشبكة من القنوات لتوصيل مياه الرى إلى الأراضى الزراعية وأيضا لخدمة الملاحة النهرية ومصايد الاسماك وتغذية العديد من شبكات المياه في القرى والمدن. وشبكة الصرف الزراعى تمثل ايضا احد المكونات الرئيسية لمرفق المياه، لما تقوم به من التخلص من مياه الصرف الزائدة على الاحتياجات المائية للزراعة، وأيضا شبكة الصرف الصحى، والتى تحمل مياه صرف المنازل والمصانع والفنادق والمستشفيات والهيئات مرة ثانية إلى شبكتى الرى والصرف او إلى البحر مباشرة ويمثل نهر النيل المورد الرئيسى للمياه ، وذلك من خلال حصة مصر الثابتة منذ عام ١٩٥٩م والتى تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا، وهناك ايضا مخزون هائل من المياه الجوفية العميقة غير المتجدد في الصحراء الغربية وفى سيناء مع زيادة الاحتياجات المائية نتيجة للزيادة السكانية والتوسعات الزراعية . قامت الحكومة باتخاذ خطوات عديدة لزيادة كفاءة استغلال الموارد المائية، حيث تم تقليل المنصرف من السد العالى لأغراض توليد الكهرباء او النقل النهرى والسياحة النيلية مما قلل فاقد المياه إلى البحر من اكثر من ٥ مليارات مترمكعب سنويا إلى اقل من ٠.٣ مليار وتتم إعادة استخدام كميات كبيرة من مياه الصرف الزراعى والصحى المعالجة تزيد على ٤ مليارات متر مكعب سنويا ، واستغلال المخزون الجوفى الضحل في الدلتا والوادى القديم بما يقرب من ٤.٥ مليار متر مكعب سنويا ، وقد نجحت هذه السياسات الحكومية في توفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية بحوالى ١.٥ مليون فدان في الدلتا والوادى مع الايفاء بالزيادة الكبيرة التى حدثت في احتياجات مياه الشرب والصناعة والسياحة خلال العقود القليلة الماضية. وبالرغم من هذه النجاحات السابقة إلا ان مرفق المياه يتعرض حاليا لضغوط وتحديات كبيرة مقارنة باى مرفق اخر في الدولة، نظرا لاعتماد كل البرامج التنموية والخدمية عليه، ذلك بالاضافة إلى المؤثرات والتدخلات العالمية والاقليمية وتاثير ذلك على الاستقرار السياسى في حوض النيل وبالتالى على مدى تعاون دول الحوض للتنمية المشتركة لموارد النهر وقبل التعرض لكيفية مساهمة القطاع الخاص في التعاون مع الدولة لمواجهة بعض هذه التحديات وتطوير هذا المرفق المهم، نتناول بايجاز هذه التحديات والتى يمكن تصنيفها على النحو التالى:

اولا تحديات سياسية واستراتيجية: :الجهد المستمر المطلوب للمحافظة على حقوق مصر من مياه النيل، والعمل على التحسين المستمر لعلاقات مع دول الحوض ومحاولة الاتفاق على اليات لزيادة موارد النهر ، ومواجهة اى تحركات دولية او اقليمية تهدد حصة مصر من مياه النيل.

- الزيادة المضطردة في الاستخدامات المائية مع ثبات حصة مياه النيل ، وبالرغم من الجهود الكبيرة لترشيد الاستخدامات إلا انه من المتوقع ان تزيد الاحتاجات عن الموارد مما يتطلب استراتيجية قومية لأولويات الاستخدامات المائية وكيفية المعايشة وتعظيم الانتاجية مع نقص المياه عن الاحتياجات وتحقيق توزيع عادل للمياه بين القطاعات المختلفة للدولة .

- إعادة تاهيل وتطوير العديد من المنشآت المائية الكبرى على نهر النيل والرياحات والترع الرئيسية والتوسع في شبكة الرى الرئيسية شرقا إلى سيناء وغربا إلى الساحل الشمالى الغربى وجنوبا إلى توشكى، حيث تمثل هذه المنشآت والتوسعات صميم البنية الرئيسية لمرفق المياه وهى من مسئولية الدولة، ذلك بالاضافة إلى اهمية قيام الدولة بتشغيل هذا الجزء الرئيسى من شبكة المياه لضمان تنفيذ استراتيجيتها في التوزيع العادل والكفء للمياه بين المحافظات وبين الاستخدامات المختلفة.

- تلوث مياه المصارف وبعض الترع في منطقة الدلتا نتيجة للصرف الصحى والصناعى غير معالج مما يهدد الصحة العامة والزراعات وخصوبة الاراضى الزراعية، ويقلل من فرص التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف واللازمة للتوسعات الزراعية المستقبلية والمحافظة على الموارد المائية من التلوث مسئولية الدولة وعليها الزام الصناعات الملوثة للمياه ومعظمها من القطاع العام ، بتركيب وحدات معالجة لمخلفاتها قبل القائها في المجارى المائية.

ثانيا: الحاجة الملحة لاستثمارات كبيرة ومتعددة:

الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتدبير الاحتياجات المائية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية والتوسعات الصناعية والعمرانية والتوسعات الزراعية في مساحة ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧، وذلك من خلال التوسع في إعادة استخدامات مياه الصرف الزراعى والصحى والمياه الجوفية الضحلة. وتطوير الرى السطحى وترشيد الاستخدامات المائية.

- التوسع الذى حدث في شبكات مياه الشرب وبما يعطى حوالى ٩٠٪ من محافظات مصر والذى ادى إلى زيادة كبيرة في استهلاك مياه الشرب، ولم يصحب هذا التطور توسع مماثل في شبكات الصرف الصحى، مما ادى إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتلوثها واثار ذلك على الصحة العامة والبيئة. والتوسع في شبكات الصرف الصحى يتطلب استثمارات مالية كبيرة .

- الاستثمارات المطلوبة لامدادات المياه إلى التجمعات الصناعية الضخمة الجديدة في خليج السويس وبورسعيد وجنوب الوادى وتجمعات زراعات مختلفة مثل التى على طريق مصر - اسكندرية الصحراوى والتى تعانى حاليا شحا مائيا.

- الاستثمارات الكبيرة التى تمولها الحكومة من المنح والقروض الدولية على الصرف الحقلى وتطوير الرى السطحى وبما يزيد على حوالى ٣٠٠٠ جنيه للفدان ، والتمويل المطلوب للاستمرار في هذه البرامج من الصعب توفيره من الميزانية العامة للدولة.

ثالثا - الحاجة لتطوير نوعية الاداء وكيفية الادارة: تحرير التركيب المحصولى وتغير الاحتياجات المائية الزراعية عما كانت عليه لعقود طويلة سابقة ، وكانت قنوات الرى مصممة على اساس توفير الاحتياجات المائية لتركيب محصولى ثابت. مما أوجد اختناقات في شبكة الرى وقيام المزارعين بالتعدى على الترع والمصارف لاستكمال حاجاتهم من المياه، وظهور مشاكل الشح المائى في اماكن من الشبكة، خاصة في نهايات الترع وأثر ذلك على الانتاجية الزراعية مما يتطلب معايير جديدة لتوزيع المياه بين الترع وكذلك بين الاسخدامات. - النوعية العالية لخدمات المطلوبة للمزارع الاستثمارية وخاصة في توشكى، وذلك من حيث توفير كميات المياه المطلوبة في الوقت المناسب على مدار السنة لتفادى تعرض المحاصيل الزراعية في هذه المنطقة الحارة لمشاكل الجفاف، وما يتطلب ذلك من اداء عال في تشغيل ترعة جنوب الوادى وفروعها، وصيانة فورية لأى أعطال إنشائية او تشغيلية.

وبنظرة فاحصة لهذه التحديات نجد ان المجموعة الاولى من نصيب الحكومة حيث انها تختص بسيادة الدولة ومسئولياتها ويختلف الامر بالنسبة للمجموعتين الثانية والثالثة من هذه التحديات حيث يتوافر دور مهم للقطاع الخاص للقيام بمهامه الوطنية نحو تطوير هذا المرفق والنهوض بخدماته من خلال المساهمة في الاستثمارات الكبيرة المطلوبة سواءا للتوسع في شبكات مياه الرى والشرب والصرف الصحى ووحدات المعالجة او للتشغيل والصيانة، وذلك من خلال جذب الكوادر المؤهلة والمميزة فنيا واداريا لتشغيل المشاريع العملاقة. وقد يكون من الانسب ان يكون هناك على الاقل نوعان من شركات القطاع الخاص، الاول شركات لامدادات مياه الشرب تكون مسئولة عن استثمارات وتشغيل وصيانة شبكات مياه الشرب والصناعة وشبكات الصرف الصحى والصناعى، والثانية لإمدادات مياه الرى سواء من الترع او من المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى، وذلك نظرا لاختلاف طبيعة الاستخدام والمستخدمين. وكبداية مماثلة لما تم على وشك التنفيذ مثل خطوط امدادات المياه للمناطق الصناعية في خليج السويس أو شرق بورسعيد أو غيرها، وكذلك لخطوط أنابيب أو ترع لرى المزارع الخاصة. وفى هذه المشاريع يمكن فرض رسوم مناسبة على المستخدمين يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال الحيوى، مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية على القطاع الخاص وبمايتناسب مع اهمية للمياه. اما بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص في ادارة المياه في القرى والمدن فستكون لها فوائد جملة سواء للحكومة او للمواطنين

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	محمد نصر الدين علام
الموضوع الفرعي :	في مصر : المياه	رقم العدد :	٤٠٩٤٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١/٨

ففي مجال امدادات مياه الشرب يستطيع القطاع الخاص استكمال البنية الاساسية من شبكات امدادات المياه وشبكات الصرف الصحي ووحدات المعالجة، مما يرفع من على كاهل الحكومة اعباء هذه الاستثمارات وكذلك الأعباء الادارية. والقطاع الخاص ايضا يستطيع المساهمة الفعالة في ادارة مياه الرى وتنفيذ الاستثمارات المطلوبة لترشيد الاستخدامات المائية وتدبير الموارد المالية للمشاريع العملاقة مثل التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية الضحلة، وتطوير الرى السطحي، واستكمال شبكات الصرف الحقلي، ذلك بالاضافة إلى الصيانة الجادة للترع والمصارف. ويبدو انه ليس هناك عائق امام القطاع الخاص للبدء في انشاء شركات لامدادات مياه الشرب، على أن تتم زيادة الرسوم الحالية وبما يجذب القطاع الخاص ويشجعه على الاستثمار في هذا المجال. وقد تكون الرسوم على شكل شرائح تتزايد مع الاستهلاك وبما يدعم الأسر محدودة الدخل على حساب الأسر ذات الدخول العالية والاستهلاك الكبير للمياه. وإذا كان الطريق ممهدا للقطاع الخاص للدخول في مجال امدادات مياه الشرب، إلا انه هناك عقبات كثيرة لدخوله مجال ادارة مياه الرى، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - الدعم الكبير الذى توجهه الدولة لخدمات المياه للاغراض الزراعية حيث لاتوجد حاليا أى رسوم على المياه، مما يفقد القطاع الخاص الحافز للعمل في هذا المجال، علما بان تكاليف خدمات المياه قد تتضاعف مع تطوير هذه الخدمات.

٢ - الملكية الزراعية صغيرة جدا وخاصة في الاراضى القديمة ولاتوجد اى اجهزة لقياس معدلات استهلاك المياه سواء على مستوى الحيازة الزراعية أو على مستوى المسقى او قناة التوزيع مما يتطلب تركيب اجهزة قياس على المساقى او ترع التوزيع، مع ضرورة أن يكون هناك فكر جديد لدور الدولة في دعم المزارعين.

٣ - ظاهرة البلطجة المائية التى تفشت حديثا وخاصة في الريف المصرى واخذت اشكالا عديدة كلها جشع أصحاب الحيازات الواقعة على بدايات المساقى في الاستيلاء على مايزيد على حاجاتهم من المياه على حساب الحيازات الواقعة بنهاية المساقى، والتعديات على الترع والمصارف سواء بضخ المياه مباشرة منها أو بالاستيلاء على اتربتها أو زراعة جسورها او البناء على هذه الجسور. وهناك ايضا المخالفات الزراعية المنتشرة في الريف المصرى منذ سنوات عديدة ولم تجد حلا حتى الآن من قبل الحكومة مثل مخالفات زراعة الأرز، ومزارع الأسماك غير القانونية، والاراضى الزراعية غير المرخصة وهذا السلوك الاجتماعي يصعب المهمة على القطاع الخاص لادارة مياه الرى في ظل غياب التدخل الحكومي لردع المخالفين.

يتضح مماسبق انه لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال ادارة مياه الرى لابد من حل هذه المشاكل والتى تتمثل في إعادة هيبة القانون للقرية المصرية، وحل المشاكل الزراعية والمائية المتفاقمة، والتغلب على مشاكل ادارة مياه الرى في ظل الملكية المفتتة للاراضى الزراعية، وضرورة ايجاد الية لتوفير الرسوم المالية المطلوبة للقطاع الخاص نظير خدماته. وقد سبق ان تعرضت في عدد من المقالات السابقة لكيفية القضاء على ظاهرة البلطجة المائية وكذلك مشاكل الارز والمخالفات الزراعية الاخرى، ولاداعى للتطرق لها هنا مرة ثانية، اما مشكلة تفتت الملكية الزراعية فيمكن التغلب عليها من خلال تعميم التجربة الرائدة لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية الخاصة بتشكيل جمعيات مستخدمى المياه على المساقى والترع الفرعية مما يسهل التعامل مع مساحة زراعية تتراوح مابين ٥٠ و ٥٠٠ فدان بدلا من التعامل مع افراد وحيازات زراعية لاتزيد عن أفدنة قليلة. وقد يتطلب الأمر ايضا تشكيل هيئة من مستخدمى المياه على مستوى الترعة الثانوية للمشاركة مع القطاع الخاص في وضع أولويات الاستخدامات على مستوى الترعة وحل مشاكل التشغيل والادارة. اما بالنسبة لالية توفير رسوم خدمات المياه، فهى مشكلة معقدة أخذا في الاعتبار أن المزارعين وخاصة في الاراضى القديمة في الدلتا والوادى مع صغر الحيازة الزراعية ومحدودية الدخل لايستطيعون دفع رسوم اضافية لخدمات مياه الرى. ولكن هذا لايعنى عدم مشاركة المزارعين في تكاليف اى تحسين او تطوير خاص باراضيهم الزراعية مثل الصرف المغطى او تطوير وتطهير المساقى حيث يقومون حاليا بالفعل بالمشاركة في هذه التكاليف. من ناحية أخرى الضرائب التى يتم تحصيلها حاليا على الاراضى الزراعية تمثل مشاركة من المزارعين في ادارة وصيانة المرافق الزراعية ومنها مرفق المياه، وقد يمكن استغلال هذه الضرائب كمصدر تمويل للقطاع الخاص لادارة مياه الرى، وقد يستلزم الأمر ايضا دعما اضافيا من الحكومة نظرا للفائدة التى ستعود على بقية المجتمع نتيجة لتدبير الموارد المائية اللازمة لتنفيذ المشاريع العملاقة.

ومن الضرورى وجود رقابة حكومية جادة على شركات المياه، وقد تاخذ الرقابة اشكالا متعددة منها اخذ الضمانات الكافية نحو عدم المضاربة في المياه فيما بين المستخدمين، وعدم الاحتكار، والالتزام بالاستراتيجية العامة للدولة نحو اولويات الاستخدامات المائية، وتحديد كميات المياه الكلية لكل شهر وعلى مدار السنة المنطقة امتياز القاطع الخاص والتى يفضل الا تزيد عن مستوى المركز او الترعة الثانوية. ويجب ايضا اخذ الضمانات اللازمة نحو قيمة رسوم الخدمات في حالة اقرار أى رسوم اضافية على المزارعين مع مراجعة شاملة لهذه الرسوم كل فترة زمنية ٥ سنوات مثلا. ومن المهم التفتيش الدورى على توزيع المياه وعلى صيانة المجارى المائية، ومدى التزام القطاع الخاص بالاستثمارات المطلوبة لزيادة كفاءة الاستخدامات المائية. وقد يتطلب الامر فتح مكتب حكومي في كل منطقة امتياز لشركة خاصة لتلقى شكاوى المواطنين والتحقيق فيها. من ناحية اخرى هناك ايضا حاجة للرقابة المالية والادارية على شركات القطاع الخاص للتاكد من التزامهما باللوائح المالية المقررة، وايضا التزامهم نحو توفير الكوادر الادارية والمالية والفنية المناسبة.

واخيرا اود ان اوضح أن ماجاء أعلاه لايزيد على أن يكون تصورا لما يمكن ان يكون عليه دور القطاع الخاص في ادارة المياه في مصر جنبا إلى جنب مع الحكومة لتحقيق التطوير المامول لهذا المرفق المهم، واقترح أن يكون هناك حوارا قوميا حول هذا الموضوع، وخاصة أن ابعاده كثيرة ومتشابكة وتشمل الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحتاج إلى خبرات عديدة حتى تتكامل جوانب هذا التصور ومافيه من خدمة للوطن والمواطنين.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٢٥٢٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

20 مليار متر مكعب حجم العجز بعد ربع قرن

«بعض» الخصخصة مفيد لقطاع الرى

■ عبدالرسول الزرقانى ■

دراسة علمية طرحت القضية فى تساؤلاتها وقدمت لنا الاجابة.. السؤال الاساسى بالارقام : لن يتجاوز حجم للموارد المائية المتاحة فى مصر عام 2025 حجم 70,8 مليار متر مكعب فى حين سيصل حجم الاحتياجات إلى 91,54 مليار متر مكعب بعجز متوقع قدرة 20,74 مليار متر كيف سيتم تغطيته مع الاخذ فى الاعتبار أن مواردنا الحالية لاتتجاوز 55,5 مليار متر ؟! الدراسة قدمت الاجابة فى اكثر من زاوية منها اهمية دخول القطاع الخاص فى إدارة قطاع الرى بمصر كخطوة تكميلية لجهود الدولة وليس بديلا عنها مشيرة إلى وجود اساس لهذا الدور الذى يجب أن يتم بالتدريج.. الواقع و الصور المستقبلية والتوقعات المختلفة فى هذه الدراسة.

توضح الدراسة التى اعدها الباحث مهيب حجازى للحصول علي الماجستير من كلية تجارة عين شمس حول امكانية تطبيق الخصخصة فى قطاع مياه الرى أن عرض الموارد المائية المتاحة للاستغلال يرتبط بعدة عوامل سياسية واقتصادية وتكنولوجية، ويقول بأن حصة مصر من مياه النيل تعد المورد الاساسى للمياه في مصر وتصل إلى 55,5 مليار متر مكعب سنويا وفقا لاتفاقية 1959 مع السودان، ومن الممكن زيادة الحصة بنحو 17,5 مليار إلا ان ذلك صعب التحقيق لارتباطه بالترتيب على دول حوض النيل والاقرب للتنفيذ مشروع قناة جونجلى الذى يزيد حصة مصر بنحو 2 مليار متر سنويا.

وبحسبة بسيطة نجد أن جملة الموارد المائية الحالية والمستقبلية لن يزيد عام 2025 على 70,8 مليار متر مكعب، وبمقارنة ذلك بحجم الموارد المطلوبة حتى نفس العام للزراعة والشرب والصناعة وغيرها المتوقع بنحو 91,54 مليار سيتضح أن مصر تواجه 20,14 مليار متر عجزا مائيا.

ويشير فى دراسته التى شارك فى مناقشتها الدكتور محمود أبوزيد وزير الرى إلى أن وزارة الاشغال تدير شبكة النيل والمصارف من خلال عدد من الاجهزة وتعانى الشبكة التقليدية من مجموعة من المشاكل وقامت الدولة باعداد مشروع قومى للتطوير يواجه عقبة رئيسية تتمثل في التكلفة وكيفية استردادها ومن يتحمل دفعها وكيفية اقناع الفلاحين بالعائد الذى يعود عليهم من وراء التطوير، ولمواجهة هذه العقبة تم انشاء جمعيات مستخدمى المياه غير الحكومية، وتعد حجر الاساسى لخصخصة الرى فى مصر يمتلكها ويشغلها ويراقبها اعضاؤها بغرض بتحسين وتوصيل واستخدام المياه باكبر كفاءة ممكنة لتحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى وبالتالى تحقيق دخل أعلى للفلاح وذلك من خلال تحسين اداء شبكة الرى..

مدخل الخصخصة

وتسعى جمعيات مستخدمى المياه لتحقيق بعض المهام الرئيسية منها : المشاركة فى تخطيط وتصميم وتنفيذ شبكات المساقى وتشغيل وصيانة وإدارة المساقى والترع الفرعية بمنطقة الجمعية، وتحسين استمرارية تدفق المياه وتعبئة وإدارة الاموال اللازمة لصيانة المضخات والمعدات والمساقى، وقد أوجدت الجمعيات موازنة كافية لتشغيل وصيانة المسقى وتظهر بعض الدراسات ان جميعات مستخدمى المياه نجحت فى تحقيق العديد من الانجازات سواء فى زيادة كفاءة توصيل المياه وانخفاض تكاليف الضخ للفدان زيادة الانتاجية الزراعية والتخلص من عدم عدالة توزيع المياه بين المساقى.. ويمكن اعتبار نجاح مستخدمى المياه حافزا لتطبيق التخصيصية فى قطاع الرى.. لان هذه الجمعيات ما هى إلا صورة بدائية أو أولية من مشاركة القطاع الخاص فى إدارة هذا القطاع الحيوى والمهم فى مصر.

وتعتبر عملية استرداد التكاليف بالنسبة لجمعيات مستخدمى المياه من أهم المشكلات أو العقبات فى التنفيذ أو الوصول لتطوير الرى.. فالمفهوم جديد على مصر ولم يكن هناك اساس قانونى، إلى أن صدر القانون رقم 213 لعام 1994 حيث يسمح لجمعيات مستخدمى المياه باسترداد تكاليف انشاء المساقى والذى يعد الخطوة الأولى على طريق تطبيق التخصيصية فى قطاع الرى.

تظهر أهمية الموضوع إذا علمنا أن تطوير وتحسين الرى فى مساحة تزيد على 6,7 مليون فدان يمكن الوصول إليه بحلول عام 2025، ولكن باجمالى تكاليف تقديرية تبلغ 26 مليار جنيه.. وتحاول الدولة كما يشير الخبراء جاهدة فى الحصول على القروض والمنح لتنفيذ ذلك الا أن ضخامة المبالغ المطلوبة تقف حائلا دون ذلك وكذلك اشتراط البنك الدولى دائما عند منح القروض تنفيذ برنامج لاسترداد التكاليف ومن هذا المنطلق يعتبر دخول القطاع الخاص القادر على تمويل تلك الاستثمارات الضخمة خطوة للوصول لهدف تطوير الرى.

نتائج مهمة

وتنحصر مبررات تخصيصية قطاع الرى فى مصر ــ كما يقول الباحث مهيب حجازى فى التفتيت الإدارى الذى يظهر بوضوح في مجالات البحوث والارشاد وتحسين التربة وصيانتها..

فالسياسات المائية الحالية في مصر مفككة تتبناها عدة مؤسسات فوزارة الاشغال العامة تتبنى اعمال الرى ووزارة المواصلات تتبنى شئون الملاحة وجهاز شئون البيئة يتولى الامور المتعلقة بالبيئة ووزارة الصحة تتولى للمحافظة على الصحة العامة وهذا القصور فى التنسيق بين الاعمال وكذلك الضعف فى التنظيم يؤدى إلى احباط وعرقلة اى محاولة جادة لرفع كفاءة الاستخدامات المائية ويظهر هذا التفتت الإدارى ايضا واضحا على مستوى المحافظات.

وتطرح الدراسة مجموعة من النتائج التي توصلت إليها أكدت فيها ان دخول القطاع الخاص فى إدارة والرى يعتبر خطوة تكميلية لجهود الدولة فى هذا المجال وليس بديلا عنها ومن أهم نتائج دخول القطاع الخاص فى هذا المجال وضع تسعيره للمياه والمقصود بها هنا وجود رسوم التكاليف خدمة الرى وليس للمياه المقدمة..

كما أن قيام الدولة بالسماح لجمعيات مستخدمى المياه والتشجيع لها يعد حجر الاساس لتخصيصية الرى فى مصر فتلك الجمعيات تعد شكلا من اشكال الخصخصة وقد بدأت فى الانتشار فى ربوع الجمهورية.

كما اكدت أهمية ان تتم الخصخصة على مراحل وأشارت إلى اثار لتخصيصية على الرى حيث سيحصل القطاع الخاص المشارك على عائد مناسب لاستثماراته وسيحصل الفلاح على عائد نتيجة التطوير يجعله قادرا علي سداد رسوم خدمة الرى الجديدة.. وكل ذلك سينعكس بالتالى على الاقتصاد القومى حيث سيزيد الانتاج الزراعى ويتحقق وفر كبير من المياه يساعد على تنفيذ طموحات الزراعة المصرية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٢٥٢٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

الخبـــراء: مرفوضة بالطريقة «التقليدية»

لكن ماذا يقول والخبراء رأى حول النتائج التى انتهت إليها الرسالة العلمية من نقاط تتعلق بخصخصة الرى ووضع تسعيرة لخدمة المياه وتطوير قطاع الرى بشكل عام؟

يؤكد الدكتور نصر القزاز استاذ الاقتصاد الزراعى بزراعة الأزهر ان مشكلة العجز المائى التى ستواجهها مصر فى المستقبل القريب أو البعيد، وضرورة التحرك فى عدة محاور سواء بالنسبة للموارد أو الاستخدامات، ويقول إن الدولة أحسنت صنعا عندما أنشأت جمعيات مستخدمى المياه على المساقى والترع الفرعية وفى الأراضى الجديدة. أما بالنسبة لخصخصة مياه الرى بالشكل التقليدى للخصخصة فلا يمكن لأحد أن يقبله، لكن يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فى تنفيذ بعض الأعمال الخاصة بتطوير الرى والصرف تحت اشراف الدولة.. كما لا يمكن أيضا وضع تسعيرة لمياه الرى، فالفلاح لن يقبل هذا، علما بأنه يقوم حاليا بدفع جميع تكاليف نقل المياه للحقل من خلال جمعيات مستخدمى المياه، كما يرفض الدكتور القزاز ادارة الترع والقنوات حتى فى الأرض الجديدة بنظام الـ BOT وقال إن مياه الرى يجب أن تبقى بشكل كامل فى يد الدولة.

تركيب عدادات للمياه

ويطالب الدكتور رجب محمد سالم الخبير فى الاقتصاد الزراعى بضرورة وضع عدادات ومواسير فى الحقول لالزام الفلاح بحصته المائية المقررة لكل فدان.

ويرفض بشدة خصخصة ادارة مياه الرى أو حتى دخول نظام الـ BOT للمناطق الجديدة وقال إن هذا سيؤدى إلى رفع سعر المياه على المزارعين.

وأوضح أن قيام الدولة بالسماح لروابط مستخدمى المياه والتشجيع لها لا يعد حجر الأساس لتخصيصية مياه الرى، لأن هذه الجمعيات أنشئت على مساق خاصة والذى يشرف عليها ويديرها الفلاحون أنفسهم.. وهذا شيء بعيد عن نظام الخصخصة التقليدى الذى لا يمكن أن يحدث فى قطاع الرى بأى حال من الأحوال.

خطوة تكميلية

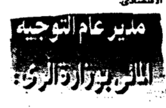
أما الدكتور محمد دياب الاستاذ بقسم الاراضى والمياه بزراعة الازهر فيرى أن دخول القطاع الخاص فى إدارة الرى يجب أن يكون فى اطار انه خطوة تكميلية لجهود الدولة فى هذا المجال وليس بديلا عنها، ورفض بشدة وضع تسعيرة للمياه.. وقال إن الفلاح يدفع بالفعل تكاليف خدمة الرى لانه هو الذى يشترى آلة رفع المياه من الترع الفرعية للمساقى وهو الذى يقوم بتبطين المساقى أو تحويلها لمواسير مغطاة.

كما يرفض الدكتور زكريا يونس عبد اللطيف الخبير فى الهندسة الزراعية بشدة تطبيق نظام الـ BOT فى الأراضى الزراعية لانه سيؤدى إلى وضع تسعيرة للمياه على المدى الطويل.

ويعترض الدكتور سعود الخفيف مدير مشروع الصيانة اليدوية بالترع الصغيرة بالصعيد والدلتا ورئيس قطاع الرى سابقا بشدة على النتائج التى انتهت إليها الدراسة، وقال إن العمل الاكاديمى شيء والواقع شيء آخر.. فخصخصة ادارة الرى لا يمكن أن تحدث، ولا يمكن أن تكون حتى خطوة تكميلية لجهود الدولة فى هذا المجال.. كما اعترض بشدة أيضا على وضع تسعيرة المياه وفرض رسوم جديدة وقال إن جمعيات وروابط مستخدمى المياه تقوم بدور كبير فى تحسين الرى، وقد نجحت بشكل كبير فى تقليل الفاقد من المياه.

ويؤيد الدكتور فتحى الجمل أمين عام مركز البحوث المائية بشكل أو بآخر ما ذهب إليه د. سعود الخفيف لكنه أوضح بجلاء أن خصخصة مياه الرى وتسعيرها أمر غير وارد.. وأن هناك مشروعا قوميا لتطوير الرى تنفذه الدولة حاليا سيساهم بشكل كبير فى تحسين أداء قطاع الرى.

ويوافق الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية على ما انتهت اليه الدراسة من نتائج وقال ما المانع من دخول القطاع الخاص فى ادارة الرى، وما المانع من وضع تسعيرة لخدمة الرى وتطبيق نظام الـ BOT فى المدن الزراعية الجديدة؟ حيث تستطيع من خلال هذا النظام شق ترع جديدة، وانشاء آبار جوفية يمكن أن تساهم فى زيادة الرقعة الزراعية.. وأوضح أن الخصخصة ستتم على مراحل وستكون ضمن منظومة متكاملة من الاصلاح الاقتصادى.



مستحيلة!

أكد المهندس عصام بركات مدير عام التوجيه المائى بقطاع الرى بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية أن دخول القطاع الخاص فى إدارة الرى — من خلال روابط مستخدمى المياه — يعتبر خطوة تكميلية لجهود الدولة وليس بديلا عنها..

كما أكد ان مواجهة العجز المائى الذى قد يصل إلى عشرين مليار متر مكعب فى عام 2025 يمكن ان يتم من خلال عمل تطوير جاد لقطاع مياه الرى، وتطوير اداء روابط واتحادات مستخدمى المياه، بالاضافة إلى تنفيذ مشروع جونجلى فى السودان وتعديل انماط الانتاج عن طريق الهندسة الوراثية.

ورفض المهندس بركات بشدة خصخصة إدارة قطاع المياه ووضع تسعيره للمياه وقال إن هذا شيء مستحيل والفلاح لن يتقبل هذا مؤكدا عدم وجود نية للسير فى هذا الاتجاه، وقال إن موارد المياه محدودة ومجالات زيادتها تحتاج إلى جهود بالغة ونحن فى أشد الحاجة بالفعل إلى تجاوز العجز المائى الذى يمكن ان يحدث فى المستقبل من خلال الاستغلال الامثل والكفء لكل قطرة مياه متاحة.

وقال إن خصخصة هذا القطاع المهم والحيوى شيء مرفوض.. لاخصخصة إدارة ولا خصخصة ملكية.. ووضع تسعيرة للمياه ايضا شيء مرفوض ولن يتقبله أحد.. لقد حاولنا وضع عدادات تجريبية لمعرفة حجم المياه التى يأخذها الفدان فى بعض الاماكن.. تخيل ماذا كانت النتيجة؟ الفلاح رفض هذا بشدة. رغم ان هذا كان عملا بحثيا لاعلاقة له بتسعير المياه وأوضح أن الواقع المصرى شيء وكلام الاكاديميين شيء اخر، وسيدخلنا نظام العدادات فى بيروقراطية ودوامة لاتنتهى فضلا عن أن تكلفته الاقتصادية عالية جدا، حيث ستحتاج لحراسة وجيش من الموظفين ويقول «الفلاح مش ناقص تكلفة زيادة».

وأكد ان تطبيق نظام الـ B.O.T فى قطاع الرى لايصلح فى الاراضى القديمة ولايتخيل اعطاء شركة حق امتياز لفترة قد تصل إلى 50 أو مائة عام لتتحكم فى المياه بشكل أو بآخر.. هذا لايمكن ان يحدث فمياه النيل يجب ان تظل تحت اشراف الدولة.. لكن يمكن لنظام الـ B.O.T أن يستخدم فى شق ترع للمجتمعات الجديدة أو عمل آبار.. لكن الاراضى القديمة.. لا ..لا!

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٢٥٢٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

هل يعود القطاع الخاص فى مصر لتقديم خدمة تقديم المياه؟ فى الماضى القريب كانت الشركات الخاصة تقوم بذلك من خلال حق الامتياز الممنوح لها فى المدن الرئيسية وانتهى ذلك مع الستينيات وتاميم هذه الشركات وتحويل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الدولة.. الآن نحن فى أخر شهور القرن العشرين اختلف الوضع العام وتدهور وضع قطاع مياه الشرب فهل يمكن للقطاع الخاص العودة مرة اخرى للمشاركة فى إدارة مرفق مياه الشرب؟ مجرد سؤال نطرحه من خلال دراسة علمية وآراء الخبراء.

أكثر من طريقة لمشاركة القطاع الخاص فى ادارتها

«قيود» على خصخصة مياه الشرب

نضع القضية فى الاطار العام لها.. حيث تحتاج مصر سنويا إلى حوالى 4 مليارات متر مكعب من مياه الشرب وتتغير هذه الكمية تبعا للنمو الكافى وتحسين مستوى المعيشة ونجاح خطط الترشيد وتخفيض نسبة الفاقد، التى تصل فى كثير من الاحيان إلى 50٪.. وتؤكد كل الدلائل الحاجة الماسة لتطبيق الخصخصة فى هذا القطاع الحيوى.

يقول د. عبد المطلب عبد الحميد استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات للعلوم الادارية إن ذلك سيساهم فى توصيل المياه النقية بأسعار معقولة للجميع، وسيجذب استثمارات كبيرة لهذا القطاع وسيعمل على توفير موارد مالية متجددة تضمن كفاءة التشغيل والصيانة وإجراء التوسعات المستقبلية.

ويطرح المبررات العديدة لمشاركة القطاع الخاص فى إدارة هذا المرفق ويقول بضرورة التعامل مع مشروعات البنية الاساسية على أنها مشروعات تجارية وليست مرافق خدمات حكومية فقط. كما يجب اتاحة الفرصة للتنافس من أجل تقديم خدمات تلك المرافق.. كما يجب تقييد التدخل الحكومى ليقتصر على وضع السياسات وإيجاد النماذج التنافسية، والتوجيه والمتابعة والرقابة الصارمة.

ويشير إلى ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل إدارية ناتجة عن تعدد الجهات المسئولة عن هذا النشاط، وكذلك بعض المشكلات المالية، حيث يعتمد التنظيم المالى لهذا القطاع اساسا على دعم الدولة، وهذا موقف غير سليم، لأن هذا القطاع يجب أن يعمل على اسس اقتصادية صحيحة.. وهذا سيترتب عليه، تقديم خدمة جيدة، وتوفير المياه النقية، والتقليل من الفاقد، الذى وصل إلى مليون متر مكعب يوميا وهذا شىء خطير للغاية.. إن الدولة يجب أن تدعم المنافسة بدلا من تدعيمها للاحتكار فى شكله المالى، وأن تصدر قوانين وتشريعات تؤدى لتحقيق كل هذه التوجهات.

د. حمدى عبد العظيم: الحل فى عقود الخدمات والتأجير والـ B.O.T

د. محسن الخضيرى: الخصخصة أمر غير مقبول لا يجب التفكير فيه

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العــــدد :	٢٥٢٩
المصــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

ويوضح الباحث مهيب مجاهد محمود فى دراسة له عن خصخصة مياه الشرب أن الإدارات الحالية لا تسعى لتحقيق أية أهداف اقتصادية محددة، مثل تحديد حد أدنى للعائد أو تغطية مصاريف الصيانة والتشغيل أو تحقيق نقطة التعادل، حيث إن حرية الاطار المؤسسى فى ذلك محدودة للغاية.. وتهدف سياسة الدولة فى هذا القطاع إلى عدم تعديل أو تحريك أسعار المياه التى يتعامل بها وذلك لأهداف اجتماعية وسياسية، وفى حالة زيادة أسعار عناصر التكاليف، فإن الموارد المالية المطلوبة لتمويل هذا العجز يتم توفيرها عن طريق الموازنة العامة للدولة.. يأتى ذلك على خلاف مشاركة القطاع الخاص التى تقوم على ضمان استقلالية الوحدة الاقتصادية التى تدير المرفق العام وتحقق أعظم عائد. وبالطبع فإن هذا سيؤدى إلى وضع تسعيرة جديدة تعكس وبوضوح تكاليف توفير هذه الخدمة بشكل جيد.

ويشير الباحث مهيب مجاهد محمود إلى برنامج عمل لإصلاح قطاع مياه الشرب يشمل وضع وتصميم خطة عمل شاملة، ومجموعة من القوانين والسياسات التنظيمية والاصلاحية لقطاع مياه الشرب.. بالاضافة إلى تقديم المعونة الفنية لتهيئة واعداد البيئة المناسبة لتولى القطاع الخاص مهمة تقديم مياه الشرب للمستهلكين فى مصر.. ويشمل البرنامج الحصول على دعم وتأييد المؤسسات المالية الدولية لمساندة عملية التمويل، بالاضافة إلى إنشاء أجهزة لا مركزية مستقلة تقوم برسم وتوجيه السياسات لتشجيع القطاع الخاص فى دوره الجديد.. وكذلك ضمان الحكومة للشركات الخاصة التى تساهم فى هذا القطاع باتباع سياسات مالية تكفل لها استرداد التكاليف وتحقيق ربح مناسب يتناسب والاستثمارات التى يتم تدفقها لهذا القطاع مع اعطاء الشركات الحرية الكاملة والتسهيلات اللازمة للاقتراض من المؤسسات المالية.

ويطرح الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد وعميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا سابقا وجهة نظر مختلفة، فهو يرى أن هذا القطاع الحيوى يمكن أن يدار من خلال نظام الـB.O.T لتمويل وإنشاء القطاع الخاص لمحطات معالجة مياه، والقيام بتشغيلها وصيانتها لفترة زمنية متفق عليها، وتمتاز هذه العقود برفع عبء تمويل وإدارة وصيانة المشروعات من على كاهل الحكومات. وقد قامت الحكومة المصرية مؤخرا باتباع هذا الاسلوب فى عدة مجالات.

كما يمكن للحكومة أن تعتمد فى تشغيل مرفق المياه على عقود الخدمات، حيث يمكن بموجب هذا النوع من العقود أن يتعاقد المرفق الحكومى مع شركة خاصة لأداء مهام محددة، مثل قراءة العدادات.

وهناك عقود أخرى تسمى عقود التأجير حيث يتيح هذا النوع من العقود للشركات الخاصة، أن تقوم باستئجار المحطات من الجهات الحكومية والقيام بجميع مهام التشغيل وغيرها نظير مبلغ معين، مع السماح للمستأجر بتحصيل رسوم مقابل الخدمات المقدمة.

ويعترض الخبير الاقتصادى الدكتور محسن الخضيرى على خصخصة مياه الشرب، ويقول إن أمريكا نفسها، لا تسمح بهذا النوع من الخصخصة، ففيها شركات خدمات تطرح أسهمها للجمهور وتراقب أعمالها جميع أجهزة الرقابة الحكومية، وتشرف عليها مؤسسات قوية لضمان عدم التلاعب بالمواصفات القياسية أو بصحة المواطنين، ومن هنا فإن الحديث عن خصخصة مياه الشرب أمر غير وارد وغير مقبول، لا يجب بأى حال مجرد التفكير فيه، حتى لا يأتى يوم يخرج علينا أحد الافراد ليطالب بخصخصة الهواء. إن ما نسمح به فقط هو إنشاء شركات تطرح أسهمها للجماهير، وتراقب أعمالها بصرامة جميع الاجهزة الحكومية.

ويضيف د. الخضيرى أن المشاكل التى يعانى منها قطاع مياه الشرب يمكن حلها من خلال اختيار القيادة العلمية والادارية التى تحمل مواصفات خاصة، فهى تستطيع أن تضع تعريفة مناسبة لمياه الشرب بحيث تعكس جزءا كبيرا من التكاليف الاقتصادية لتقديم خدمات المياه.. كما تستطيع هذه القيادة أن تصحح الكثير من الاوضاع الخاطئة الموجودة بهذا القطاع.

ونعود إلى الدراسة التى أعدها الباحث مهيب مجاهد محمود ويحدد فيها العديد من المعوقات والقيود على خصخصة مياه الشرب ويقول إن على رأسها القيود السياسية وكذلك القيود الاجتماعية ويمكن تفادى ذلك من خلال اختيار اسلوب التخصيصية الملائم فبدلا من البيع الكامل يتم اتباع اسلوب عقود الإدارة أو مشاركة المستثمرين للحكومة فى ملكية تلك المنشآت، وهو ما يعنى رقابة فعالة على تسعير الخدمة، كما يمكن توفير ضمانات تمنع حدوث أى تجاوز كأن ينص على ذلك صراحة فى عقود الادارة وعموما يتوقف نجاح عملية الخصخصة على تهيئة البيئة، من خلال اعادة النظر فى التشريعات واعادة هيكلة السياسة العامة.

ويطرح فى هذا السياق الخبير الاقتصاد الدكتور منير هندى عدة اساليب وطرق لتطبيق التخصيصية منها تلك الاساليب التى تنطوى على بيع جزئى أو كلى لحصة الحكومة فى ملكية المنشأة وتشمل: الطرح العام للأسهم، وتحليل العاملين واعضاء مجلس الإدارة للمنشأة، وبيع الاصول.. كما أن هناك اساليب أخرى لا تتضمن عملية البيع وتشمل: تقسيم المنشأة إلى وحدات مستقلة، والتخصيصية من خلال جلب استثمارات خاصة اضافية، والتأجير وعقود الإدارة وعقود حق الامتياز التى سبق الاشارة اليها.. وبصفة عامة فإن تنفيذ الخصخصة فى هذا القطاع، يجب أن يتم بشكل تدريجى وعلى مراحل، على أن تقيم كل مرحلة قبل الدخول فى المرحلة التالية للاستفادة من الواقع العملى وعدم الاضرار بمصالح الاقتصاد القومى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	احمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : المياه	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٦ / ٤ / ١٩٩٩




اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايدبارك حيث يستطيع كل انسان ان يقول مايشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا



● يشرف عليها :
أحمد يوسف القرعى

خصخصة خدمات المياه .. أم تسعيرها؟

مع تعدد الآراء حول فكرة خصخصة مرفق المياه أو تسعيرها أو الاكتفاء بخصخصة خدماتها تعرض حديقة هايدبارك هذا الاسبوع مقالين مهمين المقال الاول للدكتور محمد نصر علام ويدعو الى الخصخصة الرشيدة لخدمات المياه فى اطار رؤية متكاملة لهذا الموضوع الحيوى والمهم من خلال تحديد أهداف الخصخصة والاجراءات الحكومية المطلوبة مع تناول لأهم مجالات الخصخصة ومنها ماهو قائم بالفعل ومنها ماهو متوقع خصخصته فى المستقبل القريب ويختتم د. علام مقاله بعرض الثوابت والمحددات والضوابط التى يجب ان تراعى فى خصخصة خدمات المياه.

أما مقال د. على محمد مرسى فيؤيد فكرة خصخصة المياه ترشيدا للاستهلاك من ناحية وخفضا للاعباء المالية المحملة على ميزانية الدولة فى الصيانة والتشغيل سواء لمحطات وشبكات مياه الشرب أو شبكات الصرف الصحى ومحطاتها.

ويعنى هذا ان المسألة تحتاج الى مزيد من المناقشة نظرا لحيوية مرفق المياه من ناحية وللبعد الاجتماعى الذى ترعاه الدولة فى مجال الخصخصة من ناحية أخرى.

المحرر

> خصخصة خدمات المياه، عندما تكون رشيدة وواعية، ستؤدى بلا شك الى تحسين مستوى هذه الخدمات من حيث نوعية وكفاءة الأداء، وستؤدى أيضا الى توصيل هذه الخدمات الى المناطق التى تفتقد إليها فى الوقت الحاضر حيث إنها وسيلة فعالة لجذب استثمارات وطنية وأجنبية توفر على الدولة القروض التى تستخدمها حاليا للتوسع فى شبكات المياه ومرافقها، وقد توفر الخصخصة على الدولة أيضا جزءا من الميزانية الكبيرة التى تخصصها الدعم لتكاليف تشغيل وصيانة هذه الشبكات من خلال ترشيد هذا الدعم وتوجيهه الى مستحقيه. والخصخصة الرشيدة التى نقصدها هى الخصخصة الجاذبة للاستثمارات الخاصة والتى تخضع لرقابة حكومية إيجابية تلزم القطاع الخاص بحسن الأداء.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	محمد نصر الدين علام
الموضوع الفرعي :	في مصر : المياه	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

أ.د. محمد نصر الدين علام
استاذ هندسة الري والصرف - هندسة القاهرة

مفاهيم حول خصخصة خدمات المياه

وهي الخصخصة التي لا ينتج عنها زيادة أعباء الأسرة المصرية وخاصة المحدودة الدخل ، وهي التي لا تتعارض مع ممارسة الدولة لسيادتها على الموارد المائية للبلاد. وتحقيق هذه الخصخصة الرشيدة لخدمات المياه ليس بالأمر اليسير بل من الصعب تحقيقه إلا في حالة وجود رؤية متكاملة لأهداف الخصخصة وأولوياتها ومحدداتها مع تحديد خط فاصل بين دور القطاع الخاص ودور الحكومة في تخطيط وإدارة وتنمية هذا المرفق الحيوي المهم. ونحاول في هذا المقال عرض بعض جوانب هذه الرؤية المتكاملة، من منطلق تفهمنا لتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار أهمية المياه وندرتها في مصر خاصة مع تطلعاتنا المستقبلية للتوسع الكبير في الأنشطة العمرانية والزراعية والصناعية والتجارية من خلال المشاريع العملاقة في شرق التفريعة وخليج السويس وترعة السلام وجنوب الوادي، والتي أوشك بعضها بالفعل على الاكتمال. ونبدأ هذه الرؤية بتصور لأهداف ودواعي خصخصة خدمات المياه بناء على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعلنة للحكومة وبرامجها التنموية العملاقة. وهذه الأهداف يمكن إيجازها في النقاط الست التالية:

١ - تحقيق التناغم المفقود في الأداء بين القطاعات الإنتاجية الخاصة منها وكذلك العامة والتي تم خصخصة العديد منها وجار خصخصة المزيد ، وبين المرافق العامة للدولة وفي مقدمتها «مرفق المياه» والتي تكتظ بعمالة زائدة وتتم إدارتها من خلال بيروقراطية حكومية لا تتواكب مع احتياجات المرحلة الحالية والطموحات المستقبلية.

٢ - توفير المستوى العالي المطلوب لنوعية خدمات المياه من حيث الكم والكيف للمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية العملاقة، والتي تتطلب مستوى عاليا للتشغيل والصيانة يصعب توفيره خلال الأجهزة الحكومية الحالية.

٣ - تدبير الاستثمارات الهائلة والتي تصل الى مئات المليارات واللازمة لتطوير وتحديث واستكمال شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وشبكات الري والصرف الزراعي والتي من الصعب تدبيرها من الميزانية العامة خاصة مع ما نتعايشه من نقص في الإيرادات السيادية، وزيادة في الإنفاق خاصة في المشاريع العملاقة ، وتزايد في عجز الميزان التجاري.

٤ - توجيه المدخرات الوطنية والرأسمال الوطني وكذلك الأجنبي لاستثمارات مهمة وضرورية للوطن وللمواطنين بدلا من توجه بعضها حاليا الى مجالات استهلاكية وعقارية لا يستفيد منها إلا قطاع محدود من المواطنين ولا تساهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني بل تمثل عبئا عليه في أحيان كثيرة.

٥ - رفع جزء من تكاليف تشغيل وصيانة شبكات المياه من فوق كاهل الحكومة من خلال ترشيد الدعم الذي تقدمه الحكومة حاليا لخدمات المياه ليذهب الى مستحقيه من محدودي الدخل ذوي الاستخدام المحدود من المياه، ورفع الدعم عن أصحاب الدخول العالية ذوي الاستخدامات الكبيرة للمياه.

٦ - تقليص الهيكل الوظيفي الحكومي وتوفير الفرص الوظيفية في القطاع الخاص لاستيعاب العمالة الحكومية الزائدة والمساهمة في حل مشاكل البطالة الحالية.

وتحقيق هذه الأهداف لن يتأتى بين ليلة وأخرى بل سوف يستغرق سنوات طويلة قد تزيد عن عقد أو عقدين من الزمان تتحول أثناءها الحكومة الى دور المخطط والموجه العام ويقوم القطاع الخاص بالاستثمار في تشغيل وصيانة وتطوير شبكات المياه تحت رقابة حكومية واعية. وستقوم الحكومة أيضا بتركيز استثماراتها في الموافقة الرئيسية والمشاريع السيادية مثل مشاريع زيادة إيراد نهر النيل وحماية جسور النيل وفرعي دمياط ورشيد والقناطر والمنشآت ومحطات الطلمبات الرئيسية وغير ذلك من المرافق الرئيسية والسيادية. وتحقيق هذه الأهداف سيتطلب العديد من الإجراءات والخطوات والتسهيلات الحكومية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - إعطاء مميزات نسبية للاستثمار في هذا المجال مثل المزايا التي يتمتع بها المستثمرون في المدن الجديدة أو المشاريع العملاقة من إعفاءات ضريبية وإعفاءات جمركية وتأجير أو حق استغلال أراضي برسوم رمزية.

٢ - توسيع قاعدة الملكية للشركات الخاصة التي ستقوم بإدارة الشبكات من خلال طرح أكثر من نصف الأسهم مثلا في البورصة المصرية مع تحديد حد أقصى لملكية الأسهم للفرد الواحد أو الجهة الواحدة.

٣ - دراسة الإطار الإداري والقانوني للدور الرقابي للحكومة على الشركات الخاصة سواء الرقابية الفنية أو الادارية، وتحديد الجزاءات للمخالفات الإدارية والفنية، وإعداد اللائحة التنفيذية للدور الرقابي ولائحة الجزاءات.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة	إسم كاتب المقال : محمد نصر الدين علام
الموضوع الفرعى : فى مصر : الميـــاة	رقم العــــدد : ١٥٨١
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

٤ ـ تحديد مجالات وأولويات مشاركة القطاع الخاص فى إدارة هذا المرفق الهام وإطار زمنى لهذه الأولويات على أن يشمل هذا الإطار بعض المشاريع الرائدة والتى يتم من خلالها تقييم أداء القطاع الخاص وكذلك أداء الحكومة كجهة إدارية ورقابية، والاستفادة من هذا التقييم فى تعميم النتائج الإيجابية.

٥ ـ تحديد المواصفات الفنية والإدارية لخدمات المياه للمناطق والمشاريع المختلفة التى ستطرح للقطاع الخاص مع إعداد دراسات جدوى مبدئية لتقدير الاستثمارات المطلوبة وتعريفة الخدمات المناسبة والدعم الحكومى المطلوب لمحدودى الدخل.

٦ ـ دراسة إمكانية إحياء دور الرقابة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع أجهزة الحكم المحلى، نظرا للأهمية الحيوية لدور مرفق المياه وما قد تسببه أى مخالفات فى هذا المرفق من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وجدير بالذكر بأنه قد سبق لنا فى مقال سابق فى يناير من هذا العام استعراض المجالات المختلفة لخدمات المياه التى يمكن للقطاع الخاص المشاركة فيها. وفى مارس من هذا العام جاءت توصيات المؤتمر الدولى لتكنولوجيا المياه بالأسكندرية لتعزز التوجه نحو خصخصة خدمات المياه وتحدد أيضا مجالات متعددة لمشاركة القطاع الخاص فى خدمات المياه. ومن ضمن هذه المجالات التى فتحت بالفعل لمشاركة القطاع الخاص مشاريع تحلية المياه، وخطوط إمدادات المياه للمشاريع والمدن والتجمعات العمرانية والصناعية والسياحية باستخدام نظام BOOT. ومن المنتظر التوسع فى مثل هذه المشاريع فى المستقبل القريب نظرا للسهولة النسبية لدخول القطاع الخاص بها. أما المجالات التى لها آثار مباشرة على الموطن المصرى مثل شبكات مياه الشرب والصرف الصحى، وشبكات الرى والصرف الزراعى فهناك الكثير من العقبات والعوائق التى تعترض خصخصة خدماتها. وقد سبق لنا فى المقال المشار إليه أعلاه تفصيل هذه العوائق والتى تتمثل فى تحديد من يتحمل تكاليف الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتحديث شبكات المياه والصرف القائمة والشبكات الجديدة التى سيتم إنشاؤها، هل المواطنون أم الحكومة أم الاثنان معا، والتعريفة المناسبة لخدمات المياه وخاصة فى المجال الزراعى حيث تعود المواطنون على وصول مياه الرى إليهم مجانا منذ قديم الأزل، ومشاكل التلوث التى تنتشر فى معظم مسطحاتنا المائية، والمخالفات المتزايدة لقوانين الرى والصرف فى القرية المصرية من تعديات المزارعين على مياه وجسور الترع والمصارف وما سبق أن أطلقت عليها فى مقالات عدة بظاهرة «البلطجة المائية». ودخول القطاع الخاص لأى من هذين المجالين سواء خدمات مياه الشرب أو مياه الرى يتطلب أولا التجربة فى مشاريع رائدة يتم فيها تطبيق عدة بدائل للتغلب على هذه المعوقات لتحديد أفضل البدائل لتعميم نتائجها. ويمكن تجربة خصخصة خدمات مياه الشرب والصرف الصحى مثلا فى مدينتين متوسطى الكثافة السكانية والمساحة إحداهما فى الوجه البحرى والأخرى فى الوجه القبلى، على أن تكون شبكات المياه فيهما فى وضع جيد واحتياجات تحديثهما أو التوسع فيهما محدود نسبيا لحصر التجربة فى تقييم إدارة القطاع الخاص لمرافق المياه والتعريفة المناسبة لهذه الخدمات للقطاعات المختلفة من المواطنين بدون أن تكون هناك استثمارات ضخمة لتحديث أو للتوسع فى هذه المرافق. وبعد نجاح هذين المشروعين يمكن التوسع فى مدن تحتاج الى استثمارات كبيرة لتطوير شبكات المياه أو الصرف الصحى لتقييم تجربة إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى هذه الاستثمارات ومصادر التمويل ودور الحكومة والمواطنين فى تغطية هذه التكاليف والاستثمارات. اما بالنسبة لقطاع الرى والصرف فالوضع أصعب من المعوقات التى أشرنا إليها أعلاه خاصة مع عدم وجود أى قياسات لاستخدامات المياه على مستوى الحيازات الزراعية أو حتى على مستوى المساقى. وسبق أن أشرنا فى مقالات سابقة الى أنه من الممكن الاستفادة من جمعيات مستخدمى المياه التى انشأتها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ليتعامل معها القطاع الخاص مباشرة بدلا من التعامل مع المزارعين، وعليه فإن مهمة القطاع الخاص ستنحصر فى إدارة الشبكة المائية على مستوى مراكز الرى، لتوصيل المياه من الترعة الثانوية وحتى المساقى، مع القيام بإجراءات الصيانة اللازمة للترع والمصارف فى هذا المركز. والشبكات المائية فى المستوى الأعلى من مراكز الرى تتكون من ترع رئيسية قد تغذى أكثر من محافظة وذات استخدامات متعددة كالملاحة ومياه الشرب والزراعة، وبالتالى فإن إدارتها تحتاج الى اتخاذ بعض القرارات السيادية، ونرى أنه من الأنسب أن تستمر الحكومة فى إدارتها وتشغيلها بعيدا عن مشاركة القطاع الخاص وذلك على الأقل فى المستقبل المنظور.

وتقوم وزارة الأشغال حاليا بالبدء فى مشروع تشكيل هيئات مستخدمى المياه على مستوى بعض مراكز الرى فى الوجه البحرى والوجه القبلى من ممثلى جمعيات مستخدمى المياه، للمشاركة مع ممثلى وزارة الأشغال فى حل مشاكل إدارة المياه على مستوى المركز بالتنسيق والتعاون مع هيئات مستخدمى المياه. وبدلا من انتظار تشكيل هيئات المياه والذى قد يستغرق عدة سنوات من التجارب قبل الوصول الى التشكيل المناسب وتحديد الصلاحيات، قد نستطيع البدء فى توظيف القطاع الخاص فى عدة استثمارات مهمة للحكومة ولبرامج ترشيد استخدمات المياه اللازمة لتوفير مياه الرى لكل من توشكى وترعة السلام بعيدا عن العوائق والعقبات المشار إليها أعلاه. مثل هذه الاستثمارات إنشاء محطات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بنظام BOOT وذلك نظير رسوم سنوية تسددها الحكومة وقد يشارك فيها المزارعون الذين يستفيدون استفادة مباشرة من هذه المحطات. ومثال آخر لهذه الاستثمارات بناء محطات معالجة للصرف الصحى للعديد من القرى والتجمعات السكنية التى تصرف على مصرفى بحر حادوس والسرو واللذين سيتم استخدام مياهما فى تغذية ترعة السلام لتجنب تلوث مياه هذه الترعة ونقل التلوث الى سيناء. ومن الممكن بناء هذه المحطات بنظام BOOT نظير رسوم سنوية تدفعها الحكومة، ويمكن أيضا تطبيق نفس الفكرة للصرف الصحى والصناعى على مصرف بحر البقر والذى يمثل قمة مشاكل التلوث للمياه السطحية فى مصر وله تأثير خطير على الصحة العامة حيث يقوم المزارعون بالمخالفة لقوانين الرى والصرف بإعادة إستخدام مياهه فى زراعة الأرز والمحاصيل الأخرى. وأراضى التوسعات الزراعية الجديدة تمثل مجالا مناسبا لتوظيف القطاع الخاص فى إدارة شبكات الرى والصرف بعيدا عن الملكية الزراعية المفتتة ومخالفات الرى والصرف المنتشرة فى الوادى القديم. ومثال ذلك الإدارة المائية لمشروع ترعة السلام والتى لن تتطلب من القطاع الخاص استثمارات كبيرة بل تشغيل وصيانة واعية نظير تعريفة خدمات مناسبة يتقاضاها من المزارعين. ومن الضرورى أن تقوم وزارة الأشغال بتعميم تجربتها الرائدة لتكوين جمعيات مستخدمى المياه فى الأراضى القديمة الى الأراضى الجديدة، وستكون التجربة أسهل هذه المرة نظرا

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	محمدنصرالدين علام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الميـــاة	رقم العـــــدد :	١٥٨١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

لخبرة الوزارة السابقة فى هذا المجال وايضا للمساحات الكبيرة نسبيا للحيازات الزراعية لصغار الملاك (٥ ـ ١٠ افدنة) وانتشار المزارع الاستثمارية التى تبلغ مساحاتها مئات والاف الأفدنة. وتشكيل جمعيات مستخدمى المياه خاصة لصغار الملاك سيسهل كثيرا توظيف القطاع الخاص لإدارة شبكات الرى والصرف فى التوسعات الزراعية والمشاريع الزراعية العملاقة.

وعودة مرة أخرى للخصخصة الرشيدة لخدمات المياه والتى تتطلب أن تكون هناك ثوابت ومحددات تمثل إطارا عاما للعلاقة ما بين المواطن والقطاع الخاص والحكومة، من المهم الاتفاق والمحافظة عليها لضمان استدامة نجاح الخصخصة وتحقيق أهدافها. ومن أهم هذه المحددات ما يلى:

١ ـ الخصخة لا تكون على حساب محدودى الدخل بل لمصلحتهم. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعريفة للخدمات تتكون من شرائح تتغير مع معدلات الاستهلاك، على أن تكون الشريحة الأولى والمناظرة لمعدل الاستهلاك المتوسط للأسر محدودة الدخل لا تزيد على التعريفة الحالية، أما الشرائح التالية فيمكن تصاعدها بالشكل الذى يحفز المواطنين على ترشيد استخداماتهم المائية، وأن تكون تعريفة الخدمات المائية الصناعية والتجارية والسياحية أعلى من تعريفة الاستخدامات المنزلية ولا يتم دعمها حكوميا.

٢ ـ لن تحقق تعريفة الخدمات المائية للاستخدامات المنزلية العائد المقبول للقطاع الخاص، وغالبا ستضطر الحكومة للمساهمة فى تكاليف هذه الخدمات كدعم للمواطنين لمساعدة القطاع الخاص فى تحقيق العائد المطلوب.

٣ ـ يجب عدم تحميل المواطنين أى تكاليف خاصة باستكمال شبكات المياه أو الصرف الصحى أو وحدات تنقية المياه او وحدات المعالجة، حيث إن الحكومة مسئولة عن توفير هذه المرافق الأساسية للمواطنين، ويشارك المواطنون كما هو فى الوضع القائم حاليا فقط فى مصاريف التشغيل والصيانة وكذلك مصاريف الوصلة الخاصة من الشبكة الرئيسية الى الملكية الخاصة. وينطبق هذا الوضع نفسه على شبكات الرى والصرف حيث إن الحكومة مسئولة عن شق الترع والمصارف وتوصيل مياه الرى للمزارع القائمة والتخلص من مياه الصرف الزراعى، أما المزارع فهو مسئول عن المسقى التى تحمل المياه من شبكة الرى الى مزرعته وعن المصارف الحقلية الخاصة به، ومن الممكن ايضا مطالبته بالمشاركة فى تكاليف تشغيل وصيانة الشبكات العامة للرى والصرف.

٤ ـ لن تنجح الخصخصة ولن يتحقق مستوى عال من الخدمات فى ظل الانتهاكات الحالية لقوانين الرى والصرف وحماية البيئة، ولن يستطيع القطاع الخاص وحده، بدون دعم ومساندة حكومية، إعادة الالتزام بالقانون للقرية المصرية.

٥ ـ يجب أن تكون هناك خطوط فاصلة بين مجالات الخصخصة والمجالات الأخرى التى لا يسمح للقطاع الخاص بالعمل فيها وهى بالأساس كل ما يتعلق بسيادة الدولة على مواردها المائية.

٦ ـ عدم السماح بالمضاربة فى تعريفة الخدمات المائية بل يجب أن تكون تعريفة مسماة ومتفق عليها بين القطاع الخاص والحكومة يتم مراجعتها دوريا، ويجب عدم السماح بالاحتكار عن طريق تكوين شركات عملاقة تحتكر هذه الخدمات، ومن الضرورى مراعاة عدم السماح بتغيير استخدامات المياه بدون تصريح من الحكومة، مع الأخذ فى الاعتبار عدم السماح للمستخدمين بمقايضة المياه فيما بينهم.

٧ ـ الخصخصة بدون رقابة حازمة ستنتهى الى مستوى غير مقبول من الخدمات كما حدث لفترة مع خدمات التليفون المحمول، مع الأخذ فى الاعتبار أن سوء خدمة نوع من الاتصالات التليفونية قد يمكن تحمله وتحمل أثاره وتبعاته، ولكن سوء خدمات المياه ستكون عواقبها وخيمة اقتصاديا واجتماعيا.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	على محمد مرسى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : المياه	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٦

إن الحرص على السير فى زفة كل شئ ببلاش والحكومة عليها ان تعلم وان تعالج وان توفر الاكل وان توفر الشرب وتبنى المساكن وتنشئ البنية الاساسية فى المجتمعات العمرانية الجديدة.. نعم كل شئ.. ببلاش. ونحن نتفرج ونقول هذا واجب على الحكومة لأنها جابية للضرائب، وانا لا أريد ان اطرق الموضوع من مفهوم اقتصادى، ولكن من مفهوم الحرص على مصلحة الوطن والمواطن وترشيد الاستهلاك وفى ذلك حماية للدخل القومى.. ورفع مستوى حياة المواطن والاسرة المصرية.

دكتور/ على محمد مرسى

استاذ الكيمياء ـ كلية العلوم ـ الزقازيق

خبير التقييم البيئى ومعالجة مياه الشرب والصرف الصناعى

نعم لتسعير المياه.. ترشيدا للاستهلاك

إذا كان لا لتسعيرة المياه.. ونعم للخصخصة. فيتبع ذلك «نعم لتسعيرة المياه ولا للامراض الفتاكة» من هناك تتضح الصورة.. لان الدولة فى السابق وقبل ان تتبنى سياسة الاقتصاد الحر والخصخصة.. وعودة نشاط القطاع الخاص.. كانت محملة بأعباء خدمات المواطنين والنفقات العسكرية الباهظة لظروف الحرب وما قبل السلام وواجهت بعد ذلك تهالك البنية الاساسية لكثير من المرافق ومنها مرفق مياه الشرب والصرف الصحى .. ورافقته زيادة العدد السكانى فى السبعينيات والثمانينيات بطريقة كادت تنهك كل الموارد الاقتصادية، وظهر اسلوب اللامبالاة وعدم الاكتراث بين الكثير من افراد الشعب وابسط الامثلة المتعلقة بهذا الحديث.. نرى حنفيات الصيقة الخاصة بمياه الشرب تعمل بدون انقطاع ليلا نهارا.. ترى من الدافع لفاتورة المياه المهدرة من تلك الحنفيات؟ ترى مياه الشرب التى تحمل الدولة ملايين الجنيهات للصيانة والتشغيل فقط على مستوى الجمهورية تستخدم فى رى الحدائق العامة والشوارع والاندية ومحطات غسيل السيارات.. ومضاف الى ذلك عدم صيانة الحنفيات فى المبانى الحكومية (مدارس وادارات مختلفة ومستشفيات...) .. لو ان كل انسان فى موقعة ادرك انه يتحمل ثمن فاتورة الاستهلاك والاهدار لهذه المياه او يتحمل مسئولية المساءلة عليها.. ماحدث ذلك؟ ولو ان المواطن ادرك ان سوء استعمال المياه فى منزله سيؤدى ليس فقط لثمن مرتفع لفاتورة المياه ولكن ستظهر مشكلة اكثر تعقيدا وهى مشكلة الصرف الصحى الناتجة عن هذا السلوك. إن اهدار المياه سواء فى الوحدات السكنية الخاصة او غيرها ما هو إلا ثمار لعدم اللامبالاة وعدم الاكتراث بثمن فاتورة المياه البسيطة المطلوب دفعها اخر الشهر وعدم تقدير ما يتبع ذلك من التلوث البيئى الناتجة عن الصرف الصحى والاثر السيئ الذى سيحل فى نهاية الامر على الانسان.

قبل انتشار شبكات الصرف الصحى فى وجود الخزانات والطرانشات فى كل منزل.. كان الاب والام يحرص على اصلاح الحنفية فور حدوث اى تسرب للمياه حتى لايمتلئ الخزان ويتبع ذلك رفع ثمن الكسح باسعار مكلفة ومجهدة لميزانية الاسرة. كان هناك ترشيد من واقع مسئولية كل منزل فى استهلاك المياه فى الاستعمالات المختلفة وحرصا على تقليص قيمة فاتورة المياه وثمن الكسح اللذين يتبعان ذلك بالدرجة الاولى.

ولكن الان وفى بحبوحة العيش قياسا للماضى وانشاء شبكات الصرف الصحى اصبح المواطن فى اى موقع لايعنيه تسرب او اهدار المياه فى المنزل او اى مكان لانه لم تعد هناك مشكلة كسح وثمن فاتورة المياه محدودة ولا داعى للسباك او اى صيانة لشبكة المياه لدى المستهلك لان تكلفة الصيانة اعلى ، اما بالنسبة لمياه المصالح الحكومية وغيرها فلاتوجد مسئولية على احد.. كل ذلك ادى الى ظهور وتفاقم مشكلة الصرف الصحى.. التى لوثت الحياة من حولنا.. وبالتالى انتشرت الامراض الغريبة علينا وتحملت وزارة الصحة اعباء جديدة لمتطلبات العلاج والاجهزة الطبية اللازمة .. وبات الجميع فى شتى المناسبات يتكلمون عن مشكلة شبكات ومحطات الصرف الصحى، ومحاولة تحميل الدولة مسئولية كل شئ دون ان يفكر احد فى اصل وجذور المشكلة.. وهل من المعقول اننا نفسد وعلى الحكومة ان تدفع الثمن لتصلح ما افسدناه؟ وهل من المعقول ان يتم اعتماد المليارات من الجنيهات لانشاء شبكات ومحطات الصرف الصحى ومحطات مياه الشرب العملاقة وافراد الشعب لايقدرون ابعاد واهمية هذا المرفق الحيوى؟

اقول.. لا.. على كل مواطن ان يتحمل ثمن اصلاح ما يترتب على سلوكه من افساد او إساءة لاستخدام الموارد المهمة وخاصة مياه الشرب.. وليس هنا بديل من اتباع الاتى:

١ـ المحافظة ما امكن على سعر الماء القائم بالنسبة للمنازل بحد اقصى استهلاك خمسة امتار مكعبة شهريا ـ وبعد ذلك يتضاعف السعر حسب شريحة الاستهلاك على غرار فاتورة الكهرباء.

٢ ـ تحميل المستهلك جزءا من اعباء الصيانة والتشغيل لمرفق الصرف الصحى وقد يقدر ذلك بنسبة ٥٠٪ من قيمة الاستهلاك المسجلة بفاتورة المياه لدى كل مواطن.

٣ ـ التكثيف الدائم والمستمر من حملات التثقيف لدى الجمهور وبث الوعى الصحى والاجتماعى واحياء الانتماء وتحمل المسئولية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	على محمد مرسى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الميـــاة	رقم العـــدد :	١٥٨١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

٤ - ضرورة تشغيل عدادات المياه لدى المستهلك سواء فى المنازل او المصالح الحكومية او الاماكن الخدمية لتكون قيمة الفاتورة حقيقية وليس من تقدير الاحتمال.

٥- مسئولية استهلاك المياه لدى جميع المصالح والهيئات يجب تقديرها عمليا بصفة شهرية ويتم محاسبتها تحت مسمى استعمالات تجارية او خدمية ويتصاعد ثمن الاستهلاك مع زيادة استهلاك المياه.

ولتوضيح أثر ذلك على المواطن العادى اقول ان استهلاك الفرد اليومى فى متوسط ١٠٠ لتر اى فى الشهر ثلاثة امتارمكعبة فهل ثمن استهلاك المياه الحقيقى يكون كثيرا؟ أليس ذلك هو امثل الطرق لفرض ترشيد الاستهلاك لمياه الشرب وبالتالى خفض الاعباء المالية المحملة على ميزانية الدولة فى الصيانة والتشغيل سواء لمحطات وشبكات مياه الشرب او شبكات الصرف الصحى ومحطاتها.. ومن جانب اخر خفض الاعباء المالية عن المواطن لان ترشيد الاستهلاك لمياه الشرب يتبعه الحد من مشكلة التلوث الناتج من الصرف الصحى والذى ينتج عنه الكثير من الامراض التى تحطم ميزانية الاسرة وتعجيزها اذا ما تعرض احد افرادها لمرض من الامراض السيئة والناتجة عن التلوث .. واقول فى النهاية من اجل الحرص على مصلحة المواطن وتأمين متطلباته فى مجال الخدمات الصحية وغيرها «نعم لتسعيرة المياه.. من اجل تأمين حياة صحيحة».

■■

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : مصطفى خلاف
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع المياة — رقم العدد : ٢٦٧٨
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١١/١٤

مجلس الوزراء يبحث قريبا إنشاء جهاز لتنظيم أوضاعها

القطاع الخاص يطرق أبواب محطات مياه الشرب والصرف الصحى

د. محمد إبراهيم سليمان

تحسين مستوى الخدمات وإدخال تكنولوجيات متطورة.. والاستثمار مضمون

شريف الجبلى

القطاع الخاص سيحقق طفرة تنموية ولكن مطلوب التدرج فى إسناد المهام إليه

أغرت نجاحات القطاع الخاص المتتالية فى جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية التى اقتحمها ومارس فيها نشاطاته، الحكومة على التفكير فى دراسة جذب استثمارات القطاع الخاص إلى محطات وشبكات مياه الشرب والصرف الصحى سواء عن طريق خصخصة للمحطات الموجودة حاليا أو إنشاء محطات جديدة يتولى القطاع الخاص جميع أمورها من البداية سواء فى التنفيذ أو الإدارة والتشغيل حيث أصبحت الحكومة على قناعة تامة بمقدرة القطاع الخاص الوطنى على تحقيق النجاح فى أى قطاع اقتصادى يضخ فيه استثماراته.

وقد لاقى الإعلان عن دخول القطاع الخاص إلى مرفق مياه الشرب والصرف الصحى ترحيبا كبيرا سواء من رجال الأعمال والمستثمرين أو المسئولين الحكوميين الذين أكدوا أن القطاع الخاص أصبح شريكا أساسيا للحكومة فى كل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. إلا أن البعض أبدى بعض الخوف من ارتفاع أسعار تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحى وذلك لأن عمليات الصيانة والتشغيل يجب أن يكون لها مقابل مادى حتى لا يحقق القائم على تشغيل المشروع أية خسائر.

وتؤكد بعض التقديرات أن دخول القطاع الخاص بإمكانياته الضخمة وقدراته الهائلة للاستثمار فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى سوف يساعد على تحقيق أفضل استغلال ممكن لهذا المرفق الحيوى، وذلك لأنه سوف يتمكن من الاستفادة من مخلفات مياه الصرف التى يمكن معالجتها واستخدامها فى الزراعة بالإضافة إلى رواسب الصرف الصحى وهو ما يطلق عليه «الحمأة» حيث أثبتت التجارب أنها يمكن أن تستخدم كمخصب جيد للأراضى الزراعية خاصة أراضى الاستصلاح الجديدة.

جهاز محايد

فى البداية يؤكد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة أن مجلس الوزراء سيناقش خلال الفترة القادمة برنامج تطوير مرفق مياه الشرب والصرف الصحى الذى أعدته الوزارة ويتضمن إنشاء جهاز محايد لتنظيم وتطوير العمل فى هذا المرفق الحيوى الذى يخدم قطاعات عريضة من المواطنين مشيرا إلى أن هذا الجهاز المحايد يسمى «جهاز تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحى» بحيث تكون تبعيته لمجلس الوزراء مباشرة لوضع معايير الأداء التقنية والاقتصادية والفنية والمالية المطلوبة لتنظيم العمل فى هذا المرفق المهم.

ويقول وزير الإسكان إن هذا الجهاز المقترح إنشاؤه سيكون على غرار جهاز حماية المستهلك بقطاع الكهرباء ويهدف إلى تأمين مواجهة الطلب على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى وضمان تلبية احتياجات المستهلكين بأنسب الأسعار وتشجيع وتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار بمرفق مياه الشرب والصرف الصحى كما يستهدف هذا البرنامج أيضا ضمان التزام جهات الإنتاج والتوزيع لخدمات المياه والصرف بمعايير محددة للجودة والأداء.

وحول أهم الاختصاصات التى سيمارسها جهاز تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحى قال الدكتور محمد إبراهيم سليمان إن الجهاز سوف يقوم بتقديم المساعدات الفنية لجهات إنتاج وتوزيع مياه الشرب والصرف الصحى ووضع أسس وضوابط دراسات التكاليف وتحديد التعريفة وتعديلها واعتماد صيغ نماذج العقود والاتفاقيات التى تنظم العلاقة المتبادلة بين جهات إنتاج وتوزيع خدمات المياه مشيرا إلى أن الجهاز سوف يختص أيضا بإصدار التراخيص اللازمة لتشغيل محطات ميا الشرب والصرف الصحى ووضع الأسس واللوائح الإجرائية والتنفيذية اللازمة لتحويل الهيئات الاقتصادية والشركات العاملة فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى إلى شركات مساهمة خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء جهاز تنظيم

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياة	رقم العدد :	٢٦٧٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٤

مرفق مياه الشرب والصرف الصحي.

القطاع الخاص مؤهل

أما بالنسبة لمدى فاعلية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحي فيؤكد وزير الإسكان أن القطاع الخاص المصري قادر على الظهور في الصورة بقوة من خلال تشغيل وتطوير مرفق مياه الشرب والصرف الصحي نظرا لما لديه من إمكانيات اقتصادية وفنية وخبرات علمية تؤهله لإدارة هذا المرفق بنجاح منقطع النظير بل ومنافسة القطاع الخاص الأجنبي والخبرات الأجنبية في هذا المجال وذلك لأن القطاع الخاص المصري وصل إلى مرحلة النضج ولديه مقدرة هائلة على تكييف ومواءمة نفسه مع الظروف التي يتعرض لها وهذه هي أبرز مقومات نجاحه في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي دخل مجال الاستثمار فيها سواء في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة أو داخل المدن القديمة في الوادي والدلتا.

ويضيف وزير الإسكان أن الاستثمار في مجال مياه الشرب والصرف الصحي لا يمكن أن يتعرض للخسارة أو تعريض رأس المال المستثمر لأية مخاطر أو هزات اقتصادية عنيفة وذلك لأن هذا المرفق يقدم خدمة أساسية للمواطنين ولا يمكن الاستغناء عنها مطلقا لأن أي إنسان ليس لديه القدرة على مواصلة الحياة بدون مياه صالحة للشرب وشبكات صرف صحي جيدة تحميه من التعرض للإصابة ببعض الأمراض والأوبئة الفتاكة في حالة الإهمال وعدم العناية الكاملة بهذا المرفق الحيوي مشيرا إلى أن القطاع الخاص المصري قادر على أن يقود قاطرة الاستثمار في مجال مياه الشرب والصرف الصحي معتمدا على خبراته وحرفيته من الكوادر الوطنية وإذا تعذر الأمر فيمكنه الاستعانة ببعض الخبرات والكوادر الأجنبية التي لديها خبرة كبيرة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحي حتى يكتسب الخبرة اللازمة ويستطيع الاعتماد على الكوادر الوطنية في هذا النشاط.

إعادة الهيكلة

ويؤكد الدكتور سليمان أن إعادة هيكلة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي سيترتب عليها العديد من المزايا خاصة فيما يتصل بتحسين مستوى الخدمات وتطويرها، كذلك قيام القطاع الخاص بهذا الدور سيتيح الفرصة لإدخال تكنولوجيات متطورة وأجهزة حديثة.

ويضيف الوزير أن خصخصة مياه الشرب والصرف الصحي لن يكون لها علاقة بمسألة التعريفة الاستهلاكية ولكن ستكون هناك اهتمامات بالنوعية وتقليل الفاقد من المياه.. مشيرا إلى وجود العديد من المحاور التي يتم من خلالها العمل على إعادة هيكلة مياه الشرب والصرف الصحي، الأول تشجيع القطاع الخاص وإتاحة جميع التسهيلات أمامه للإقدام على إدارة وتنفيذ هذه المشروعات، كما أننا نحرص وندعم القطاع الخاص المصري الذي ينجح في جذب رؤوس أموال أجنبية أو قطاع خاص أجنبي حيث تمثل هذه النقطة عاملا مهما فيما يتصل بتوفير التمويل والسرعة في معدلات الأداء بجانب الاستعانة بالخبرة الأجنبية، والمحور الثاني يركز على الاهتمام بالنواحي الإدارية وإيجاد كوادر جديدة ومدربة، وسوف يكون للوزارة دور في هذا الموضوع بجانب شركات القطاع الخاص.

ويؤكد د. إبراهيم سليمان أن استثمار أموال القطاع الخاص في مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي سيترتب عليه أيضا تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الاستثمارات التي أنفقتها الدولة على هذه المشروعات والتي بلغت حتى الآن نحو 43 مليار جنيه حيث سيكون هناك اهتمام بصيانة المحطات الموجودة وإدخال تقنيات حديثة ومتطورة، علاوة على زيادة كميات المياه المنتجة بما يعود بالفائدة على الأسعار.

ويوضح وزير الإسكان وجود تقدم كبير في مجال الصناعات المحلية ذات الصلة بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، حيث تطرح حاليا في الأسواق المحلية أجود أنواع المواسير بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى.

ويؤكد أن الاستثمار في مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي مربح جدا ويحقق عائدا مرتفعا، وهذا ما أكدته الدراسات والتجارب التي تم تطبيقها، ومن هنا فالاستثمار في هذا المجال هو استثمار آمن.

ويرحب المهندس حسين حسني رئيس جهاز الصرف الصحي بمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار بمرفق مياه الشرب والصرف الصحي لأن مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع - على حد تعبيره - سوف يترتب عليها المحافظة على الاستثمارات التي أنفقتها الدولة على هذا المرفق الاستراتيجي بجانب حسن إدارة وتشغيل الاستثمارات التي سيضخها القطاع الخاص لإنشاء محطات جديدة لمياه الشرب والصرف الصحي خاصة في عمليات تشغيل وصيانة المحطات بجانب الاستفادة من الخارج من محطات الصرف الصحي سواء كانت مياها أو رواسب وهو ما يطلق عليه «الحمأة» فالمياه يمكن إعادة استخدامها بعد معالجتها في الزراعة والحمأة ثبتت فاعليتها في الاستخدام كمخصب للأراضي الزراعية خاصة الأراضي الجديدة وبعض الأراضي الضعيفة.

مستويات الأسعار

وبالنسبة لمستويات الأسعار التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للمواطنين في حالة خصخصة مرفق مياه الشرب والصرف الصحي يقول المهندس حسين حسني إنه ليس من الضروري أن تزيد الأسعار التي يدفعها المواطنون مقابل الحصول على هذه الخدمة ولكنه في الوقت نفسه لابد أن يكون هناك مقابل مجز يتحمله المستهلك نظير تكلفة التشغيل والصيانة التي يتحملها المستثمر لأن الأمر أصبح منفعة متبادلة مشيرا إلى أن القطاع الخاص الجاد جدا الذي لديه الدراية التامة بإنشاء وتشغيل وإدارة مثل هذه المشروعات هو القادر على الاستثمار في هذا المرفق المهم لأن رأس المال جبان والمستثمر الذي لا يفهم في أي نشاط بشكل جيد يمكنه من تحقيق عائد اقتصادي مغر لن يغامر ويلقي بأمواله في هذا النشاط لأن النتيجة المتوقعة في هذه الحالة هي خسارة هذه الأموال.

ويضيف رئيس مرفق الصرف الصحي أن عملية الاستثمار في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي تتطلب وجود قطاع خاص قوي قادر على الاستفادة من إنشاء وتشغيل محطات مياه الشرب والصرف الصحي وفي نفس الوقت الاستفادة مقابل استثمار أمواله في هذا القطاع ومؤكدا أنه إذا لم يكن القطاع الخاص الوطني قادرا على إدارة وتشغيل محطات المياه والصرف الصحي في حالة خصخصتها فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود عنصر أجنبي حتى تتم الاستفادة منه لبعض الوقت بحيث يمكن امتصاص الخبرة الأجنبية وتكوين كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة والمهارة في إدارة وتشغيل وإجراء عمليات الصيانة لمحطات مياه الشرب والصرف الصحي التي يتولاها القطاع الخاص الوطني.

ويشير المهندس حسين حسني إلى أن القطاع الخاص المصري اكتسب خبرة كبيرة نتيجة لانفتاحه الدائم على العالم الخارجي والمشاركة في جميع التجمعات والمؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد لمناقشة تطور دور القطاع الخاص في توجيه معدلات النمو الاقتصادي خاصة في دول العالم النامي في ظل عولمة الأسواق والتحرر الاقتصادي واقتراب موعد التطبيق النهائي والكامل لبنود اتفاقية التجارة العالمية «الجات».

لوضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
لوضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٢٦٧٨
لصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/١٤

طفرة تنموية

ومن جانبه يرى شريف الجبلى رئيس جمعية مستثمرى شرق العوينات أن قيام القطاع الخاص بإدارة وإنشاء محطات مياه الشرب والصرف الصحى سيترتب عليه طفرة تنموية شاملة خاصة فى المناطق الجديدة، حيث سيتم مد خطوط المياه إليها علاوة على إدخال خدمات الصرف الصحى، كذلك توفير المياه اللازمة لإقامة المشروعات الزراعية، أيضا تشجيع الإقبال على الإقامة فى المدن الجديدة فى ظل توافر هذه الخدمات الأساسية.. ويضيف شريف الجبلى أن الخبرة المصرية أو الدخول فى هذا المجال يعتبر من المجالات الجديدة، وبالتالى فإنه ينبغى تشجيع المشاركة الأجنبية والاستعانة بشركات عالمية متخصصة فى مسألة إدارة وإنشاء محطات مياه الشرب والصرف الصحى.. مشيرا إلى أهمية الاهتمام بعامل الصيانة وإدخال معدات حديثة ومتطورة لأن ذلك سوف يترتب عليه تقليل الفاقد وتعظيم الفائدة، الأمر الذى يمكن من خلاله تحقيق ربحية مضمونة عند الاستثمار فى هذا المجال.

ويؤكد الجبلى أن هذه الفكرة يتم تطبيقها فى العديد من دول العالم خاصة بجنوب شرق آسيا، وحققت نجاحات كبيرة، كما أن تولى القطاع الخاص لهذه المسئولية سوف يترتب عليه تحسين مستوى الخدمات والعناية بالمواصفات القياسية والجودة.. ويوضح رئيس جمعية مستثمرى شرق العوينات أن دخول القطاع الخاص فى هذا المجال سيترتب عليه كذلك إدخال تكنولوجيات متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحى واستخدامها فى الزراعة خاصة زراعة الأشجار الخشبية والمساهمة فى المشروع القومى للتشجير الذى يغطى جميع أنحاء مصر.. مؤكدا أن هذه التجربة يتم تطبيقها ولكن بشكل مصغر فى المناطق السياحية ومحافظة كفر الشيخ وذلك من خلال إقامة محطات لتحلية المياه لتغذية المشروعات والفنادق السياحية، ويقترح شريف الجبلى اتباع سياسة تقوم على التدرج فى إسناد هذه المهام إلى القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال لا يمكن فى البداية أن نعهد إليه بإدارة وتطوير مرفق مياه القاهرة الكبرى مرة واحدة، ولكن ينبغى أن يسبق ذلك دراسات وتقييم للتجارب التى تتم إقامتها.

ويشير إلى أن الحكومة طالما أعلنت أن عمليات إعادة الهيكلة لقطاع مياه الشرب والصرف الصحى ستكون بعيدة عن مسألة التعريفة الاستهلاكية، فإن ذلك يعنى عدم إلقاء أعباء على المستهلك ولكن ستكون الربحية فى المقام الأول قائمة على تقليل الفاقد وتحسين مستوى الاداء بجانب زيادة الكميات المنتجة.

التحديث

ويقول رجل الاعمال حسن الشافعى إن قيام القطاع الخاص بإنشاء وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحى من شأنه إدخال نوع من التحديث على هذه المحطات وتطويرها بالإضافة إلى تزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة، فى ذات الوقت سوف تهتم شركات القطاع الخاص بموضوع الإدارة والتدريب الأمر الذى سينعكس على مستوى الخدمات.

ويضيف حسن الشافعى أنه ينبغى أن نضع فى الاعتبار عددا من النقاط المهمة أولها تعريفة الاستهلاك فلابد أن تكون ثابتة ومعقولة وذلك على اعتبار أن المياه ليست سلعة يتم بيعها، ولكن فى المقابل يمكن للقطاع الخاص أن يحقق الربحية المستهدفة من خلال تقليل الفاقد وزيادة الكميات المنتجة، أيضا توجد نقطة أخرى وهى تتعلق بمستوى الخدمة، فلابد أن نشعر بحدوث فرق بين إدارة الحكومة وإدارة وتشغيل القطاع الخاص، وذلك من خلال الاهتمام بنظافة ونوعية المياه وانتظامها على جميع الشبكات.

ويشير إلى أنه بمجرد تولى القطاع الخاص لمسئولية إدارة وإنشاء محطات مياه الشرب والصرف الصحى سيكون هناك اهتمام كبير بمد خطوط المياه إلى المناطق النائية والمحرومة خاصة فى مناطق التنمية الجديدة، علاوة على إدخال معدات حديثة وأجهزة تعظم من وحدة وقيمة المياه.. ويؤكد الشافعى أن هذا الدور يأتى استكمالا لما يقوم به القطاع الخاص فى مختلف الأنشطة التنموية سواء فى الصناعة أو الزراعة، أيضا يأتى فى إطار توجهات الحكومة نحو توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص واقتصار دور الدولة على الإشراف وتقديم التسهيلات والخدمات.. مؤكدا أن الشركات الخاصة لديها القدرة بما تملكه من رؤوس أموال على إجراء ومتابعة عمليات الصيانة والاهتمام بنوعية المياه..

قطاع الكهرباء

الخصخصة

فى مصر : قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	شرارة خصخصة الكهرباء	مصطفى عبد السلام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٦	١٩٩٩/٨/٩	١٢١
٢	خصخصة شركات الكهرباء تؤدى الى تخفيض اسعار الاستهلاك	الجريدة	الاهرام	٤١٢٣٦	/١٠/٣١ ١٩٩٩	١٢٣
٣	الانتهاء من تسوية مديونيات شركات الكهرباء تمهيدا لطرحها للبيع	الجريدة	العالم اليوم	٢٦٩٢	/١١/٣٠ ١٩٩٩	١٢٤

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	١٥٩٦
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٩

شرارة خصخصة الكهرباء

ومع إتمام هذه الخطوات الهادفة لخصخصة شركات الكهرباء شعر البعض بنوع من القلق خاصة من جمهور المستهلكين ، ومصدر هذا القلق التخوف من زيادة أسعار الكهرباء فى نقل ملكية شركات التوزيع للقطاع الخاص ، كما تخوف البعض من تكرار المشاكل التى صاحبت شركات التليفون المحمول فى قطاع الكهرباء بعد سيطرة القطاع الخاص عليها ومن هنا طرح العديد من الخبراء اقتراحا بضرورة إيجاد ضوابط قبل الإقدام على هذه الخطوة بحيث نحمى جمهور المستهلكين لهذه الخدمة التى ترتبط بشكل مباشر بكل مواطن أو مؤسسة اقتصادية وإنتاجية

ورغم تصاعد هذه التخوفات الاسبوع الماضى مع اعلان الحكومة طرح ٢٠٪ من اسهم شركات الكهرباء للاكتتاب خلال الشهر الجارى، فإن د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس مجلس ادارة بنك مصر أمريكا خفف من حدة هذه المخاوف حيث أكد أن الدولة ستطرح فقط ٢٠٪ من أسهم هذه الشركات، وبالتالى تظل هى المسيطرة على هذا القطاع سواء من حيث ملكية الأسهم (٨٠٪ من رأس المال) أو من حيث الإدارة ويؤكد ايضا أن القطاع الخاص موجود بالفعل فى قطاع الكهرباء حيث إن الدولة سمحت لهذا القطاع بتأسيس شركات ومحطات لتوليد الكهرباء بنظام BOT.

منتهى الخطورة

المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق ورئيس مجلس ادارة البنك المصرى التجارى يسير ايضا فى اتجاه تبديد المخاوف المصاحبة لخصخصة شركات توزيع الكهرباء حيث يشير الى انه لاتوجد مشكلة فى مسألة بيع ٢٠٪ من أسهم هذه الشركات أو بيعها بالكامل، ولايوجد فرق بين طرحها للجمهور فى اكتتاب عام أو طرحها لمستثمر رئيسى سواء شركة مصرية او اجنبية . المهم فى رأيه إحكام الدولة سيطرتها على هذه الشركات بعد خصخصتها ليس من زاوية تملك الغالبية من الأسهم، ولكن من خلال اعمال القوانين التى تخدم المجتمع وتحارب الاحتكار وتوفر الكهرباء للجمهور العادى بسعر معقول ليس به مبالغة .

وشدد ايضا على أن الحكومة مطالبة بالتأكد من جودة الخدمة ونوعيتها واستمراريتها بنفس الأسعار عقب إتمام عملية الخصخصة ، وإحكام الرقابة على تصرفات وقرارات المسئولين عن شركات توزيع الكهرباء، والاستمرارية هنا تعنى الزام هذه الشركات بعمل صيانة دورية واستبدال الشبكات الضعيفة حتى لاتحدث عمليات انقطاع تيار كهربائى . وفى رأى المهندس محمد عبدالوهاب ان خصخصة شركات توزيع الكهرباء تعد مسألة فى منتهى الخطورة، خاصة أنها ترتبط بالمواطن العادى، وليست مقصورة على المؤسسات والهيئات الكبرى. وفى رأيه كذلك أن الدولة حريصة على مراعاة هذه النقطة .

تخوفات لامبرر لها

ومن رأي الصناعة الى رأى الاقتصاديين مرة أخرى فى مسألة خصخصة شركات الكهرباء حيث يؤكد عبدالله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب أن الحكومة اتخذت عدة خطوات لطمأنة جمهور المستهلكين للكهرباء منها البدء فى خصخصة هذه الشركات بالتدريج وعدم طرح الأغلبية من الأسهم حيث يتم طرح ٢٠٪ فقط للاكتتاب.



وهو مايعنى استمرار الحكومة بشكل أساسى فى هذه الخدمة التى تتعلق بملايين المواطنين .. ايضا تم انشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك طبقا للقرار الجمهورى الصادر عام ١٩٩٧ ويتكون هذا الجهاز من ٤ من جمهور المستهلكين و٢ من ذوى الخبرة العاملين فى قطاع الكهرباء من غير العاملين بالقطاع الحكومى.

وهذا الجهاز لديه الصلاحيات للاعتراض على اية قرارات تضر بالمستهلكين سواء من جهة الأسعار، أو من جهة الخدمة وجودتها. كما انه يعد من الأجهزة الرقابية على اداء شركات توزيع الكهرباء.

ولكن لماذا خصخصة شركات الخدمات والتى يقع على راسها الكهرباء؟

يجيب عبدالله طايل على هذا السؤال بعدة نقاط الأولى تتعلق بتعرض العديد من الشركات العامة لخسائر، وبالتالى ليس من المعقول استمرار ملكية الدولة لهذه الشركات وبالتالى تحميل ميزانية الدولة لمزيد من الخسائر.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	١٥٩٦
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٩

كما ان بيع الدولة لهذه القطاعات يوفر لها موارد مالية يمكن توجيهها للقطاعات الخدمية الأخرى وعلى رأسها التعليم والصحة والتأمينات. النقطة الثالثة تتعلق باتجاه دول العالم نحو اقتصاديات السوق والانفتاح وارتباط مصر بالتزامات دولية ، وبالتالي يجب إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء التنمية الاقتصادية.

وفى ظل الأخذ بهذه النقاط لايمكن ان يتصور عاقل ان تترك الحكومة هذه الأمور بلا رقابة حازمة تحفظ حقوق المستهلكين بالدرجة الأولى ، وفى المقابل يجب إتاحة الفرصة للقطاع الخاص فى تطوير هذه الشركات واعادة هيكلتها وبالتالي تقديم خدمات جديدة بأسعار منافسة .

ولكن ما هو تصور رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب لطرح نسبة الـ ٢٠٪ من اسهم شركات الكهرباء ؟

يجيب بأن الدولة اذا ما رغبت فى القيام بدور محورى ومؤثر في هذه الشركات مستقبلاً .. هنا يجب ان تلجأ لأسلوب طرح الأسهم من خلال اكتتاب عام واتاحة الفرصة امام اكبر عدد من المستثمرين لشراء الاسهم المطروحة ، إما اذا كانت الدولة تخطط لتقليص نسبة مساهماتها في هذه الشركات بشكل تدريجى فيجب فى هذه الحالة طرح أسهم شركات توزيع الكهرباء على مستثمر رئيسى سواء مصرى او شركة عالمية حتي يمكن ان تتم عملية ادارة المشروع فيما بعد بطريقة فنية واقتصادية سليمة .

وخلص عبدالله طايل فى التعليق على هذه النقطة الى ان الشركات الثلاث المطروح بعض اسهمها للبيع أصبحت في وضع مالى جيد ، خاصة بعد أن قامت الحكومة بتسوية المديونات المتبادلة بين الشركة والجهات الحكومية المختلفة على راسها بنك الاستثمار القومى

تجربة المحمول

وإذا كان اعلان خصخصة شركات الكهرباء قد أعاد للذهن تجربة خصخصة الاتصالات خاصة التليفون المحمول وما عاناه المشتركون في هذه الخدمة من مصاعب فى الخدمة تفوق أضعاف المشاكل التى كانت تحدث أثناء سيطرة الدولة على هذا القطاع فهل هذا التخوف وارد ؟

عبد الرحمن بركة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب وعضو مجلس ادارة اتحاد البنوك يجيب عن هذا السؤال بعدد من الكبسولات السريعة هي :-

- أن خصخصة قطاع او شركة يعنى زيادة إنتاجيتها وتحسين خدماتها وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها سواء من جهة ديون أو عمالة زائدة
- أن الدولة ستظل مسيطرة على شركات توزيع الكهرباء بعد بيع ٢٠٪ من أسهمها. خاصة وأن هذا القطاع يعد من القطاعات الاستراتيجية التى لا يجب التفريط فيها بسهولة لارتباطها بالمواطن العادى .
- أن القطاع الخاص دخل مجال محطات توليد الكهرباء منذ سنوات ولم يسيطر عليه كما يتصور البعض .
- أن الاكتتاب العام هو الأسلوب الأمثل لطرح مثل هذه الشركات، خاصة أنه يوسع قاعدة الملكية.
- أن هذه الشركات ليست فى حاجة الى بيعها لمستثمر أجنبي ، خاصة أنها تصنف ضمن قطاع الخدمات التى لا تحتاج لتكنولوجيا عالية، كما يتوافر فى مصر الفنيون القادرون على ادارة هذا القطاع بنفس الأساليب المتبعة فى الخارج .
- أن خصخصة التليفون المحمول لا تعنى خصخصة قطاع الاتصالات، حيث إن الدولة لا تزال مسيطرة على الشركة المصرية للاتصالات التي تقدم خدماتها لملايين الناس صحيح ان هناك اتجاهاً لبيع ٢٠٪ من أسهم هذه الشركة ، ولكن ستظل الغالبية العظمى من الأسهم فى يد الحكومة .
- انه يجب وضع حد اقصى لتملك أسهم شركات توزيع الكهرباء حتى لا يحدث تركز فى الأسهم من قبل فئة معينة وبالتالي السيطرة على قراراتها .

ويخلص عبد الرحمن بركة الى القول بانه لا تخوف من طرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب سواء للجمهور أو لمستثمر رئيسى طالما هناك قواعد وقوانين يتم احترامها من قبل الجميع .

تجربة تاتشر

ونصل الى محطة سوق الأوراق المالية ورؤيته بالنسبة لطرح أسهم شركات توزيع الكهرباء حيث يرى يحيى سعد العضو المنتدب لصناديق الدلتا للاستثمار ان السوق فى حاجة ماسة لأوراق شركات الخدمات ، وبالتالى فان هناك توقعات بزيادة الاقبال على الاكتتاب فى أسهم هذه الشركات بشرط طرحها بسعر مناسب وعدم المبالغة فى قيمة السهم او ترك هامش ربح مناسب للمستثمر الصغير يمكن من خلاله تحقيق أرباح راسمالية فيما بعد.

وقال إن هناك ضرورة للاستفادة من التجربة البريطانية عند طرح أسهم شركات توزيع الكهرباء حيث قامت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة بمنح المستثمر المحلى مزايا سعرية لشراء أسهم شركات الخدمات تختلف عن الأسعار التى يتم بها البيع لمستثمر اجنبى ، واضاف ان هذه الخطوة تعوض جمهور المستثمرين عن الخسائر التى لحقت بهم على مدى الشهور الماضية نتيجة الانخفاض الواضح فى أسعار الأوراق المالية المتداولة

- واقترح سعد أيضا إتمام عملية طرح الأسهم من خلال البورصة وهو ما يدفع تجاه توسيع قاعدة الملكية وعدم سيطرة اى فئة على اسهم الشركة ، كما اقترح تخصيص نسبة من الاكتتاب للعاملين وطرح ٣٥٪ من الأسهم للاكتتاب العام واحتفاظ الدولة بالنسبة الأكبر من الأسهم حتى تحافظ على مستوى الأسعار وبما لا يضر بجمهور المستهلكين .

ويستبعد يحيى سعد أن تؤدى خصخصة شركات توزيع الكهرباء إلى رفع الأسعار ودلل على ذلك بأن معظم تجارب خصخصة الشركات المماثلة فى العالم أدت الى تحسين الخدمة وحدوث استقرار فى الأسعار وربما انخفاض مع دخول منافسين جدد في السوق وهذا ما حدث فى تجربة التليفون المحمول حيث انخفضت أسعار الخطوط بنسب تزيد على ٥٠٪ وربما أكثر، كما تراجعت أسعار أجهزة المحمول أيضاً بسبب المنافسة الشديدة فى هذا المجال .

اما فيما يتعلق بتقييم اسهم هذه الشركات ، وما اذا كانت هناك صعوبة فى تحديد قيم عادلة لاسهمها، خاصة انها غير مدرجة فى البورصة او تابعة لشركات قطاع الاعمال فيرى العضو المنتدب لصناديق الدلتا ان هناك كونسورتيوم مكون من مؤسسات تقييم محلية وعالمية يتولى هذه المهمة للوصول الى سعر عادل للسهم.

واقترح اتخاذ عدة خطوات قبل البدء فى طرح هذه الاسهم منها اختيار الوقت المناسب للطرح بحيث لايعقل طرح اسهم بملايين الجنيهات فى الوقت الذى تعانى فيه السوق من نقص فى السيولة ، كما يجب اتخاذ خطوات جادة نحو اعادة المستثمر الصغير للبورصة والقيام بحملة ترويجية مناسبة يصاحبها تأكيدات باستقرار اسعار الكهرباء فى ظل خصخصة شركات التوزيع.

ويجب كذلك القضاء او الحد من الممارسات الخاطئة التى تحدث داخل سوق الاوراق المالية مثل تصنيف المتعاملين فى البورصة ما بين مستثمرين ومضاربين ، والغاء عمليات على اوراق مالية لشركات تم تنفيذها منذ ستة شهور. وتوفير سيولة بالنقد الاجنبي من قبل البنوك حتى يطمئن المستثمر الاجنبى الى امكانية الدخول والخروج باموال بسهولة ويسر وفى أى وقت.

صانع السوق

وفى اطار الاقتراحات لضمان زيادة الاقبال على الاكتتاب فى اسهم شركات توزيع الكهرباء وضمان تغطيتها اقترح عصام مصطفى مدير البحوث بشركة المصريين فى الخارج لادارة المحافظ المالية :

- تجميد نسبة من حصيلة بيع اسهم شركات توزيع الكهرباء فى شكل وديعة باحد البنوك بحيث يتم منحها لاحد الخبراء المتخصصين فى ادارة الاموال على ان يقوم هذا الخبير بدور صانع السوق ومساندة سهم الشركة فى حالة الانخفاض على أن يدرج هذا البند فى نشرة الاكتتاب الخاصة بالشركة عند دعوة المؤسسات والافراد للاكتتاب فيها.
- على الدولة ان تضحى بالسعر من اجل نجاح السوق بالكامل . بحيث يجب ان يتم بيع اسهم شركات الكهرباء باسعار جذابة لضمان إقبال الجمهور عليها.
- ان تتم عملية الترويج للاسهم التى يتم طرحها من خلال اكثر من سمسار وعدم قصرها على سمسار واحد ، خاصة ان التجارب السابقة أثبتت فشل بعض الطروحات فى حالة وجود مروج واحد.
- محاولة جذب بعض كبريات شركات الكهرباء العالمية لشراء حصة رئيسية فى الاسهم المطروحة ولتكن ٥٪ لان هذه الخطوة تعطى ثقة لصغار المكتتبين وتدفع تجاه انتعاش الطلب عن الاسهم المطروحة.

واذا كانت الاراء السابقة قد اجابت عن اسئلة تتعلق بالاسعار فى ظل خصخصة شركات توزيع الكهرباء، وكيفية اتمام عملية خصخصة هذه الشركات

فان هناك فى المقابل اسئلة لم يستطع احد الاجابة عنها وابرز هذه الاسئلة هي هل تستطيع الدولة تقييم اسهم ثلاث شركات توزيع كهرباء وطرحها للاكتتاب فى شهر واحد فقط . علما بانه من المعروف عالميا ان تقييم هذه النوعية من الشركات فى حاجة الى ستة شهور فى المتوسط. وهل تسمح الحكومة للمروج بالتدخل فى تحديد سعر السهم المطروح؟وهل هناك خطة بطرح شرائح اخرى من اسهم هذه الشركات فى حالة زيادة حجم الاكتتاب عن الكمية المطروحة؟

تحقيق : مصطفى عبد السلام



لموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
لموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــدد :	٤١٢٣٦
لمصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١٠/٣١

عبيد فى تصريحات صحفية:

خصخصة شركات الكهرباء تؤدى إلى تخفيض أسعار الاستهلاك وتحسين الإدارة

اكد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أنه لا تفكير فى الوقت الحاضر فى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات، مشيرا إلى أن هذا الموضوع غير مطروح للنقاش، وغير وارد، وأن الأولوية تتركز الآن على مشروع الموازنة العامة للدولة.

وفى تصريحات صحفية أدلى بها أمس، قال رئيس مجلس الوزراء إنه ستتم الاستعانة بإدارة خاصة لإدارة شركات الكهرباء بكفاءة عالية وبمفهوم اقتصادى، كما سيتم تحويلها إلى شركات مساهمة، وطرح شريحة من أسهمها - بعد تقويمها - بنسب تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪، وفى حالة تغير الظروف مستقبلا، ستطرح نسب أخرى من الأسهم، موضحا أن الحكومة هى التى ستحدد الشرائح التى سيتم طرحها، وحجمها، وتوقيتها، منعا لحدوث أى مزايدات فى هذا المجال.

وأضاف الدكتور عاطف عبيد أنه فى حالة «خصخصة شركات الكهرباء» ستقل أسعار الاستهلاك، مع تطوير وتحسين الإدارة، مؤكدا أن السياسات التى تحكم عملية الخصخصة لم ولن تتغير، وأن الاتجاه إلى المستثمر الرئيسى يشكل ضرورة، بما يتوافر لديه من المال والخبرة الفنية، والقدرة على التسويق.

وردا على سؤال حول برنامج الحكومة لسداد مستحقات شركات قطاع الأعمال العام، قال الدكتور عاطف عبيد إن هناك حصرا يجرى حاليا لمستحقات شركات القطن والمقاولات، ودعا الشركات إلى دفع ما عليها من مستحقات للبنوك ولشركات الكهرباء، مشيرا إلى أن هناك ١٦ شركة فقط من شركات قطاع الأعمال العام هى التى تحقق خسائر من بين ١٢٦ شركة تم إصلاح مراكزها المالية.

وتعقيبا على سؤال حول اتجاه الحكومة إلى إعادة النظر فى أمر نائب الحاكم العسكرى الخاص بتنظيم أعمال البناء، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن هذا الأمر متروك لوزير الإسكان، فى إطار مسئوليته عن القطاع التابع له، وحول مشكلة ترك شركات قطاع الأعمال العام للأماكن التى تستأجرها مقابل مبالغ مالية من الملاك، قال إن الأمر بالنسبة لشركات قطاع الأعمال يختلف عن الحكومة، لأن هذه الشركات وحدات اقتصادية من حقها استغلال جميع ما يتاح لها من وسائل لإصلاح هياكلها، وتمويل أنشطتها.

وأكد الدكتور عاطف عبيد أن الهدف من الخصخصة ليس التخلص من الملكية، وإنما تطوير الإنتاج، والقدرة التسويقية، وتحقيق المنافسة، وهو ما يميز التجربة المصرية فى هذا المجال، فضلا عن المحافظة على تدفق الاستثمارات مع تحرير الأسواق. وقال إن ترك الشركات بدون إصلاح سيعنى التصفية، وبالتالى فإن الإصلاح ضرورى، ويسبق عمليات طرح أسهم الشركات فى السوق، لأن الدولة تنظر بعين الاعتبار إلى البعد الاجتماعى.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــدد :	٢٦٩٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١١/٣٠

قضايا الخصخصة والتكامل تتصدر أعمال مؤتمر الأكاديمية العربية

خطاب: الانتهاء من تسوية مديونيات شركات الكهرباء تمهيداً لطرحها للبيع

أكد د. مختار خطاب وزير قطاع الاعمال العام انه تم الانتهاء من تسوية مستحقات شركات الكهرباء لدى الجهات الحكومية ويجرى حاليا تقييمها تمهيداً لطرحها فى البورصة مشيراً إلى ان هناك 50 شركة مطروحة للبيع لمستثمرين رئيسيين.

وقال إنه يتم حاليا تسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للبنوك بمنطق تجارى ولا تتدخل الحكومة في هذه التسوية مشيراً إلى أنه تم تأسيس صندوق لإعاة الهيكلة المالية والإدارية لشركات قطاع الأعمال العام وسيتم تمويله من حصيلة بيع الشركات حيث تم تخصيص نصفها تقريبا لهذا الغرض كما سيتم تمويل بيع الاصول الزائدة مثل الأراضى.

وقال فى كلمته امام المؤتمر السنوى التاسع للأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية الذى عقد تحت عنوان دور الأسواق والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج الاستثمار.

إن البنوك وشركات التأمين اصبح لديها الحرية الآن فى الاحتفاظ بمساهمتها فى الشركات المشتركة بما يخدم مصالحها ومحافظها المالية.. وهذا بعكس المرحلة الاولى التى قررت فيها الحكومة التخلص فيها من مساهمتها فى الشركات المشتركة، وقامت بالفعل ببيع جزء من هذه المساهمات.

واوضح وزير قطاع الاعمال العام أن لبرنامج الخصخصة تاثيراً كبيراً على مناخ الاستثمار فى مصر حيث يؤدى إلى جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى المشروعات المصرية، أما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل فإن دخولها وخروجها يكون عشوائيا، وبالتالى يكون تاثيرها سلبياً على اقتصاديات الدول المختلفة وهناك تجارب كثيرة فى جنوب شرق آسيا والمكسيك. ولكن جميع الأجهزة المصرية متاهبة لذلك لمواجهة عمليات الدخول والخروج العشوائى لهذه الأموال.

وأشار وزير قطاع الاعمال العام إلى أن شركات الكهرباء انتهت من تسوية مستحقاتها لدى الجهات الحكومية، ويجرى حالياً تقييمها تميهداً لطرح شرائح منها في البورصة المصرية. والآن هناك 50 شركة مطروحة للبيع لمستثمرين رئيسيين بعضها فى مرحلة التفاوض، وبعضها توشك على توقيع عقود بينها..

وقال إنه سيتم اليوم توقيع عقود بيع شركة إسكندرية للاسمنت لشركة بلوسركل الإنجليزية بقيمة إجمالية 800 مليون جنيه، وشركة الغازات الصناعية بقيمة إجمالية 66 مليون جنيه.

وقد بدأت أمس فعاليات المؤتمر السنوى التاسع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الذى عقد تحت عنوان «دور الأسواق والمؤسسات المالية والاقتصادية فى ترويج الاستثمار».

إعداد :

مصطفى عبد السلام - نعيمة أحمد - عبدالناصر محمد - ماجد على - نهى مصطفى

شارك فى المؤتمر الذى تستمر أعماله ثلاثة أيام ما يقرب من 400 مشارك مصرى وعربى وأجنبى يمثلون مؤسسات مالية واستثمارية كالبنوك، وشركات التأمين والشركات العاملة فى مجال سوق الأوراق المالية، كما شاركت عدة مؤسسات دولية من أبرزها البنك الدولى.

ناقش المؤتمر أمس قضيته الأولى عن الخصخصة فى الأقصار العربية والثانية عن التكامل الاقتصادى والمالى العربى والتى تناولت تقييم مدى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأفاق إعادة تدوير الفوائض والاحتياطيات المالية فى الخارج إلى الدول العربية، والتقييم المقارن لتجارب الخصخصة فى عدد من الدول العربية.

تطوير القطاع المصرفى

أكد د. عصمت عبد للجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على أن تطوير القطاع المصرفى العربى يتطلب اتباع عدد من الخطوات الضرورية فى ظل رياح العولمة التى تهب على العالم وقال إنه من بين هذه الخطوات تشجيع الاستثمارات العربية البينية والتى تسهم فى تمويل المشروعات العربية، مشيراً إلى أن مجموع الاستثمارات العربية عام 1998

بلغت 128,8 مليار دولار بنسبة 22٪ من اجمالى الناتج المحلى العربى، فى حين بلغت الاستثمارات العربية البينية 2,3 مليار دولار فقط ونسبة 50,38٪ فقط من اجمالى الناتج المحلى العربى، الامر الذى يوضح أن أسواق رأس المال العربية مازالت تقوم بدور محدود جداً فى تعبئة المدخرات والاستثمار.

كما أن هناك حاجة لوضع قاعدة بيانات معلوماتية استثمارية عربية ترتكز على بيانات التدفقات الاستثمارية العربية، بجانب مجالات الاستثمار المربحة عن طريق عمل دراسات جدوى اقتصادية دقيقة ومتكاملة لأهم مجالات الاستثمار العربى سواء مشروعات قطرية أو مشتركة سواء كانت سلعية أو خدمية.

وأكد د. عصمت عبد المجيد على ضرورة تفعيل وتطوير أسواق المال العربي وكذا أسواق الاوراق المالية باعتبارها إحدى أهم القنوات الجاذبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية، ودعم أنشطتها وأحكامها وشفافيتها، في اطار حرية تداول اسهمها وحرية التمويل للأموال واستقرار أسعار الصرف وتكامل الخدمات الداعمة والحد من سطوة أسعار الصرف فى السوق السوداء مع تعددها وتضاربها.

وشدد د. عبد المجيد على أن هناك أهمية لتحسين وتطوير المناخ الاستثمارى العربي بتوفير البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والادارية المشجعة للاستثمار، وذلك من خلال تطوير التشريعات واللوائح والاحكام والضوابط المطورة التي تحمى وتضمن الحقوق والمكتسبات الاستثمارية.

مخاطر العولمة

وفى كلمته قال د. مصطفى هديب رئيس الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: المخاطر الناجمة عن العولمة التى تجتاح العالم حالياً حيث أكد على أن الدول النامية وأسواقها الناشئة تعرضت لحملة واسعة النطاق باتجاه العولمة، وأن تجارب العولمة فى هذه الدول لا تبشر بكل الخير الموعود من قبل الدول المتقدمة إذ أن توزيع المكاسب المتحققة لم يتم بدرجات متساوية فاستفادت دول نامية دون أخرى، بل عانى العديد من هذه الدول من النكسات المتلاحقة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، بل أن المخاوف تتزايد اليوم من دخول وخروج رؤوس الاموال الاجنبية بقرارات خارجية لا تمت إلى الواقع الوطنى بصلة وعلى مستوى الاستثمار الاجنبى المباشر فانه يعانى من تصدير الوظائف الاجنبية على حساب القوي العاملة الوطنية، مما يقلل من عملية نقل المهارات والخبرات، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للدول النامية.

وقال د. هديب لهذه الاسباب فان هناك مطالبة من قبل العديد من الدول النامية بعدم فتح الابواب القطرية بشكل متسرع أمام رياح العولمة قبل التاكد من تأهيل الإقتصاد الوطنى لكى يتحمل العواصف العاتية والخارجة عن إرادة السيطرة الوطنية فى حين أتخذت بعض هذه الدول إجراءات حكومية فعلية باتجاه اغلاق الاسواق المالية والنقدية والوطنية أمام العالم الخارجى مع عودة إلى فرض القيود والرقابة مما يؤثر على بوادر فشل لبعض جوانب العولمة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	٢٦٩٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/١١/٣٠

ومن جانبه اشار الدكتور عبد الله العطية محافظ بنك قطر المركزى إلى تحسن معدل نمو الاقتصاد العربى ليصل إلى 4,3٪ خلال السنوات الخمسة الاخيرة وهو ما أثر بشكل كبير على أداء المصارف العربية سواء على مستوى النمو أو الربحية.

وقال إن إجمالى الودائع بالبنوك العربية زادت بنسبة 11٪ خلال الفترة من عام 1990 إلى 1997.. حيث بلغ اجماليها (270) مليار دولار عام 97 مقارنة بـ 129 مليار دولار عام 1990.

كما زادت نسبة الودائع إلى اجمالى الناتج المحلى إلى 45٪ عام 97 مقارنة بـ 28٪ عام 1990.

وأعلن الدكتور العطية عن أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تدرس حاليا وضع نظام جديد لتحديد كفاية رأس المال للبنوك يختلف عن النظام الحالى إذ أنه يعتمد على تقييم شركات عالمية مالية تعمل فى مجال التصنيف مشيراً إلى أن نسبة رأس المال إلى اجمالى الموجودات فى أى بنك ستصل إلى 15٪.

وقال ان من شأن ذلك التصنيف الجديد أن يزيد أعباء أخرى على القدرة التنافسية للبنوك العربية واضعاف دورها فى تمويل الانشطة الاقتصادية الوطنية، ومن ثم يؤثر سلباً على مستويات أرباحها ونموها.

وأكد ان القطاع المصرفى العربي يعانى من منافسة شديدة من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية وهو الامر الذى أوجد جواً أمثل لعمليات دمج المصارف والوصول إلى تحالفات مصرفية لزيادة الربحية والقدرة التنافسية وتمكين البنوك من تخطى الحدود المصرفية وتقديم خدمات مصرفية متميزة وبأسعار تنافسية.

وفى كلمته اكد دوج آرامسون – رئيس إتحاد المصارف الامريكية ABA أن النظام المصرفى العالمى يواجه العديد من التحديات، وتتزايد حدتها فى الدول النامية.. ولمواجهة هذه التحديات لابد من الإهتمام بالتنمية البرشية، وهذا عن طريق التدريب والتعليم المستمر، فالتغير التكنولوجى المستمر يفرض على العاملين فى جميع المجالات السعى لمواكبة هذا التغير.. وقد إستطاعت الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية الإستثمار بشكل جيد فى الكوادر البشرية، وفى المجال المصرفى تم تأسيس المعهد المصرفى الامريكى.

وأضاف بأن العولمة ستضيف مزيدا من التحديات للنظام المصرفى العالمي حيث ستؤدى لزيادة حدة التنافسية. ولا شك أن الدول النامية عانت خلال الفترة الماضية من كثير من الازمات الإقتصادية، وستفرض عليها العولمة ازمات أخرى ما لم تسرع إلي حماية إقتصادياتها عن طريق مواكبة احدث التطورات العالمية خاصة في مجال التكنولوجيا والتدريب.

واشار دوج ادامسون إلى الأزمة الروسية التى ألقت بظلالها على كثير من الدول.. مؤكداً أنها مثلت فى ذات الوقت خبرة جيدة خلال القرن الحالى، فبعد هذه الأزمة اتضح أهمية الحكومات فى إدارة الإقتصاديات الدولية، وأهمية التعاون بين الأنظمة الإقتصادية المختلفة خاصة وأن الالفية الثالثة ستشهد تحديات كثيرة أمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولابد من الإستعداد لمواجهتها بالتكامل بين جميع الدول.

وقال حسن عبد الله مدير عام البنك العربى الافريقى أن الوقت مناسب حاليا لإجراء مزيد من الاندماجات المصرفية داخل الدول العربية اكثر من اى وقت مضى مشيراً إلى أن ثقافة الدمج فى كثير من الدول العربية بدأت تتعمق حيث تمت عملية دمج مصرفية فى لبنان والسعودية ومصر وتفكر عدة دول عربية أخرى فى هذه الدمج.

اضاف عبد الله أن البنوك العربية مطالبة بأن تلعب دور صانع السوق فى أسواق المال العربية وذلك بشرط توافر البنية المؤسسية والتنظيمية لقيام مثل هذه الشركات.

آثار الخصخصة

الاقتصادية

الخصخصة

فى مصر : الآثار الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	توجية ثلث حصيلة الخصخصة لسداد مديونيات قطاع الاعمال	منال فايز	ملحق البورصة المصرية	٩٩	١٩٩٩/٤/٥	١٢٦
٢	الخصخصة ترفع عائد شركات قطاع الاعمال	ماهر قنديل	العالم اليوم	٢٥٠٨	١٩٩٩/٤/٢٩	١٢٩
٣	ماذا بعد انتهاء قطار الخصخصة ؟	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٥١٥	١٩٩٩/٥/١٨	١٣٢
٤	انتقادات حادة للخصخصة	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	١٣٣

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : منال فايز
الموضوع الفرعى : فى مصر الآثار الاقتصادية — رقم العـــدد : ٩٩
المصـــدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/٤/٥

أكد د. مختار خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن هناك تراجع واضحا فى حجم مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المستحقة للبنوك خلال الفترة الأخيرة.. وكشف خطاب فى كلمته أمام ندوة الائتمان وتنشيط السوق التى نظمها مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان الأسبوع الماضى عن أن مديونيات هذه الشركات تراجعت إلى ٢٤ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٨ تمثل ٤٧٪ من اجمالى أصول هذه الشركات البالغ قيمتها ٥٣ مليار جنيه.

د. خطاب أمام ندوة الائتمان:

توجيه ثلث حصيلة الخصخصة لسداد مديونيات قطاع الأعمال للبنوك

اشار د. خطاب إلى تراجع الفوائد المستحقة على هذه المديونيات ايضا حيث بلغت ٢.٧ مليار جنيه مقابل ٤.١ مليار جنيه فى بداية التسعينات واضاف ان الشركات التابعة لإحدى الشركات القابضة قامت بسداد ٦٢٧ مليون جنيه للبنوك.. كما تم سداد ٨٢١,٥ مليون جنيه واسقاط ٦٦٩ مليون جنيه ليصبح الرصيد الحالى لديون هذه الشركات ١٤٠ مليون جنيه..

وتحدث د. خطاب عن أن المرحلة الثالثة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى تشمل قيام وزارة قطاع الأعمال بسداد مديونية بعض الشركات من ثلث حصيلة الخصخصة المخصصة لذلك قبل بيع هذه الشركات..

وتحدث د. هشام حسبو استاذ المحاسبة بجامعة عين شمس عن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى واشار إلى ضرورة رفع سعر الفائدة على الجنيه بما يزيد من الطلب على الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار وبالتالى انخفاض سعره على الرغم من التأثير السلبى لرفع سعر الفائدة على سوق الأوراق المالية.

مشاكل إعادة الهيكلة

كما تحدث عنم مشكلة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وكيفية حسن إدارة الأموال فى هذه الشركات حيث أن معظم هذه الشركات تحصل على قروض قصيرة الأجل تمول بها استثمارات طويلة الأجل مما يسبب التعثر المالى مشيرا إلى ضرورة إدارة الأموال داخل الشركات بأسلوب يساعد على سداد مديونياتها.

وتناول الدكتور عمرو عزت سلامة نائب رئيس جامعة حلوان للدراسات العليا فى بحثه دور الائتمان المصرفى فى تنشيط السوق مشيرا إلى ان المستهدف هو الوصول إلى إئتمان بمعايير اكثر كفاءة وسوق نشيطة فاعلة يسهمان معا فى الوصول إلى حل المعضلة القائمة بين شقى العرض والطلب فى سوق الائتمان.. واضاف ان تجربة السنوات الماضية تحلت بالعديد من سمات النجاح حيث لعبت السياسة الائتمانية دورا محوريا فى مراحل الاصلاح الاقتصادى وطورت من أدواتها واساليبها فى التعامل مع السوق فى بيئة عالمية وإقليمية ومحلية مشيرا إلى إنخفاض معدل معدل التضخم من حوالى ٢٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤.٦٪ عام ١٩٩٦ وتحول معدل الفائدة الحقيقى من معدل سالب حتى عام ١٩٩١ إلى معدل موجب تزايد حتى بلغ ٩.٢٪ عام ١٩٩٧. كما تضاعف إجمالى حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الاقتصادى ثلاث مرات خلال السبع سنوات الأخيرة مع اتجاه نصيب القطاع الحكومى وقطاع الأعمال إلى الانخفاض لصالح القطاعات الأخرى.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال : منال فايز
الموضوع الفرعى : فى مصر الآثار الاقتصادية
رقم العدد : ٩٩
المصدر : (ملحق) البورصة المصرية
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٤/٥

ظاهرة تركز الائتمان

واضاف ان نصيب القطاع الخاص من إجمالى التسهيلات الأئتمانية الممنوحة بلغ ٦١.١٪ عام ١٩٩٨ مشيراً إلى انه رغم ذلك فإن هناك بعض التحفظات تمليها حداة التجربة واخلاف الرؤى منها ظواهر تركز الأئتمان المصرفى بنسبة ضئيلة من المستفيدين وتدنى نصيب المشروعات الصغيرة وإنخفاض حجم الأئتمان الموجه إلى التجارة الخارجية.
وتحدث عن أهم التحديات التى تواجه البنوك نتيجة الحجم المرتفع للأصول بالنقد الأجنبى لدى الجهاز المصرفى بما فيه البنك المركزى والذى يربو على المائة مليار دولار وايضا اتجاه صاف مطالبات الجهاز المصرفى على العالم الخارجى إلى التزايد حيث تعدت ٤٥ مليار دولار بما فيها البنك المركزى.
واضافى ان تجربه السياسة الأئتمانية فى العقود الماضية قد افرزت ميراثاً ثقتلاً على منظمات قطاع الأعمال مما قد يصعب معه الفصل بين السبب والنتيجة مشيراً إلى ان شركات قطاع الأعمال ترى ان جزءا كبيراً من الديون المتراكمة عليها والذى فاق فى بعض الأحيان القيمة السوقية لأصول تلك الشركات يعود إلى قرارات إستثمار غير رشيدة لا دخل لإدارة الشركات إلا ان وجهة النظر المصرفية الاقتصادية تعالجان الظاهرة من منظورى ضعف الاداء المالى وانعدام الكفاءة الاقتصادية وسوء الادارة.
واختتم د.عمرو عزت بحثة بتاكيد الدور المحورى للأئتمان والجهاز المصرفى فى توفير التمويل اللازم لتمويل الكيانات الوليدة وتدعيم الكيانات القائمة.

التحكم فى السوق

واكدت الدراسة التى قدمها عصام خطاب وعربى مدبولى باحثين بمركز بحوث الكلية ان السياسات النقدية تعتمد على عدة ادوات للتحكم فى إيقاع حركة السوق بحيث تستخدم هذه الادوات بما يجعل توليفه السياسات النقدية والمالية متناسقة... وقالت الدراسه إنه النمو الملحوظ فى سوق الأوراق الماليه إلا ان الأئتمان المصرى مازال يعد من اهم مصادر التمويل المتاحة للمستثمرين حيث مازالت قدرة سوق الاوراق المالية محدودة فى هذا المجال وقد ترتب على التحرير الاقتصادى تحرير معدلات الفائدة فى بداية التسعينات والذى ادى الى إنخفاض معدل النمو في الأئتمان المصرى بنسبه ٤.٢٪ عام ١٩٩٢ ثم بدا بعد ذلك فى تحقيق معدلات نمو موجبه حيث ارتفع اجمالى الائتمان المصرفى ليصل عام ١٩٩٥ إلى ٢٢.٥٪.
واوضحتا الدراسه ان التزايد المستمر فى التسهيلات الأئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ارتفع من ٢٠,٢ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٢ إلى ٧١.٣ مليار جنيه فى ١٩٩٨.... حيث يريد عن نصف إجمالى التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاعت الأئتمانية الأخرى يليه القطاع العائلى حيث إرتفع نصيبه من ١٧٩٠ مليون جنيه فى يونيه ١٩٩٢ إلى ٦٨٣. ٢٠ مليار جنيه عام ١٩٩٨.
ثم اشارت الدراسة إلى ان التسهيلات الأئتمانية تضاعفت مما يؤكد الدور الفعال للقطاع المصرفى فى افلتنمية الاقتصادية..
وقد صاحب الاصلاح الاقتصادى تزايد دور القطاع الخاص حيث زادت نسبه التسهيلات الأئتمانية الى حصل عليها هذا القطاع لتبلغ ٦١.١٪ عام ٩٩٨
بلغت نسبة التسهيلات الائتمانيه الممنوحة لقطاع الأعمال العام ١٦,٩٪ فى نفس العام وهو ما يتمشى مع الفلسفة الاقتصاديه المتبعة حالياً واستحوذ قطاع الصناعة على حوالى ٣٢٪ من التسهيلات الأئتمانيه المصرفية عام ١٩٩٨ يليه قطاعا التجارة والخدمات حوالى ٢٥٪ لكل منهما... ولو حظ التزايد المستمر فى النصيب النسبى لكل من نشاطى التجارة والخدمات من الأئتمان المصرفى فى السنوات الخمس الأخيرة مع ثبات النصيب النسبى للأنشطة الأخرى بسبب اقبال البنوك على تمويل هذين النشاطين نتيجة الانخفاض النسبى لمخاطر الأئتمان بهما عن مخاطر الأئتمان فى الانشطة الأخرى.

تحديات القطاع الخاص

وتحدث محمود حامد- المدرس المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان فقال على الرغم من الدور الذى يقوم به القطاع الخاص إلا انه يواجه مجموعه من المعوقات والتحديات المحلية والدولية التى قد تؤثر على ادائه مشيراً إلى ان من أهم هذه التحديات التكتلات الاقتصادية الاقليمية والنزعة الاقليمية والتحديات التكنولوجية وبروز ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الدولية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	فى مصر الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٩٩
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٤/٥

واضاف ان تنفيذ برنامج الخصخصة على الوجه الذى يكفل توسيع قاعدة الملكية الفردية يتطلب وجود سوق كفى لراس المال توجه من خلاله رؤوس الأموال والمدخرات الخاصة نحو الاستثمارات الناجحة وفقاً لقواعد الطلب والعرض.. فلم تعد وظائف البنوك تتوقف عند تقديم الدعم التمويلى لعملاء القطاع الخاص أو المساهمة معه فى المشروعات المشتركه بل تنوع هذا الدور فى ظل التوجهات الجديدة وامتد ليشمل تمويل المستثمرين الراغبين فى حيازه الزوراق الماليه للشركات المباعة مع القيام بدور المستشار المالى للمستثمرين الراغبين فى شراء اصول او اسهم تلك الشركات هذا بخلاف طرح بعض مساهمات البنوك للبيع للقطاع الخاص والقيام بادوار ضمان وتغطية الاكتتاب والترويج للأوراق المالية.

وقدم جمال محمود عطية المدرس المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان بحثاً تناول فيه دور الائتمان المصرى فى تمويل الصادرات مشيراً إلى انه رغم الدور الهام الذى تقوم به البنوك فى تمويل التجارة الخارجية وبما يساعد على اكتساب الميزه التنافسية والدخول إلى الاسواق الخارجية إلا ان هذا التمويل غير كاف ولا يتلاءم مع صغار المصدرين فى مصر.. كما ان البنوك تحفز تقديم الائتمان إلى عمليات الاستيراد على حساب العمليات التصديرية

متابعة

منال فايز

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ناصر قنديل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٢٥٠٨
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٤/٢٩

خصخصة 99

زيادة فى الإنتاج.. تحرر من القيود.. فتح أسواق جديدة

«الخصخصة».. ترفع عائد شركات قطاع الأعمال إلى 3.2 مليار جنيه

إعداد وإشراف:

ناصر قنديل

شارك فى الإعداد

كمال إبراهيم

فكتور شحاته

السيد عمر

الدسوقى عبد المنعم

الموضوع الرئيسي : الخصخصة | اسم كاتب المقال : ناصر قنديل
الموضوع الفرعي : فى مصر : الآثار الاقتصادية | رقم العـــدد : ٢٥٠٨
المصـــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/٤/٢٩

خمسة أعوام منذ خصخصة شركات قطاع الأعمال العام التى انطلقت شرارتها بصدور القانون 203 لسنة 1991.. ورغم ما تحمله تصريحات الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام من تفاؤل بزيادة الإيرادات فى 98٪ من شركات الخصخصة وارتفاع القيمة المضافة فى 97٪ منها والأرباح فى 95٪ مع خضوع شركات قطاع الأعمال لنفس قواعد السوق التى تخضع لها شركات القطاع الخاص بما انعكس على كفاءة الأداء بها.. ليرتفع الفائض الذى حققته تلك الشركات إلى 3222 مليون جنيه العام الماضى مقابل 42 مليون جنيه عام 1993.

ورغم ما تحمله تلك الأرقام من التفاؤل فإن أرقام هيئة سوق المال أشارت إلى أن الأداء داخل الشركات تباين ما بين النشاط الكبير لبعضها والابتعاد تماما عن دائرة الضوء.. للبعض الآخر فعملية الخصخصة نشطت معظم الشركات التى تحولت لتكون أكثر الشركات تداولا.. أما الشركات التى تم بيعها لمستثمر استراتيجى اختفى 8 77٪ منها.. فى الوقت الذى لم تنشط سوى 2 22٪ فقط من تلك الشركات!

فهل نجحت «الخصخصة» فى تحسين وإصلاح أحوال الشركات بقطاع الأعمال العام؟

قبل وبعد

الدكتور إبراهيم مختار عضو مجلس إدارة البورصة أكد أن تقييم نجاح الخصخصة فى إصلاح أحوال الشركات يقتضى إجراء دراسة تفصيلية عن أداء هذه الشركات وأرباحها قبل وبعد الخصخصة.. لكن يمكن القول إن هناك بعض الإدارات استطاعت أن تحرر نفسها من القيود وأن تنطلق بخطوات واسعة فى سبيل زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وفتح أسواق جديدة محلية وخارجية.. لينعكس كل ذلك على نتائج أعمالها فى شكل زيادة فى صافى الربح المحقق.. على الجانب الآخر هناك بعض الشركات التى لم يتم تغيير إدارتها، وتواجه بعض المصاعب لأسباب مختلفة من ناحية ضعف القدرة التسويقية أو الحاجة إلى تطوير وتحسين الجودة كل ذلك يتطلب توجهات إدارية حاسمة والاستفادة بالخبرة المناسبة لتحقيق التطوير المطلوب.

أشار إلى أنه فيما يتعلق بتقييم تجربة المستثمر الاستراتيجى بما يكون قد جاء الوقت للاقتناع بأهمية المستثمر المتخصص فى إحداث التغيير المطلوب ورفع كفاءة الإدارة نظرا لخبرته فى هذا المجال وقدرته على تحقيق الوفورات المختلفة وتوفير الرقابة المستمرة على الأداء وهو ما يبدو واضحا فى الشركات التى تم بيع شريحة مناسبة من أسهمها لمستثمر رئيسى استطاع أن يوجه الإدارة ويغير وجه المشروع فى ضوء خبرته وقدراته الإدارية.

إعداد الشركة

وأوضح الدكتور أحمد سعد ـ أستاذ التمويل والاستثمار بتجارة القاهرة ـ أن تحسين أداء الشركات يرتبط ببرنامج تجهيز الشركة قبل طرحها للبيع.. والبرنامج الخاص بإدارة الشركة بعد الطرح.. وفى ظل هذين البرنامجين تفاوتت الشركات فيما بينها من حيث التحسن فى الأداء.

على سبيل المثال فإن الشركات التى لم يتم تجهيزها جيدا من خلال تطبيق برنامج المعاش المبكر وتحصيل المديونيات المتعثرة لدى عملائها من القطاع العام والحكومة ومعالجة الخلل فى هيكل رأسمالها.. كما لم يتم أخذ الاحتياطيات أو المخصصات الكافية للضرائب.. والإهلاكات مثل تلك الشركات لم يتحسن أداؤها بعد الخصخصة لوجود عيوب هيكلية مزمنة يصعب حلها بالأجل القصير.

أضاف أن هناك بعض الشركات لم يصادفها تكوين مجلس إدارة جيد فى مرحلة ما بعد الخصخصة.. يعتمد على مفهوم آليات السوق ومفهوم الإدارة الخاصة مثل هذه الشركات يصعب تحسن الأداء فيها ما لم تعالج المشاكل الهيكلية والفكر الإدارى المسيطر عليها.. أشار سعد إلى أنه على الجانب الآخر هناك بعض الشركات التى تمت معالجة مشاكلها الهيكلية الخاصة بالعمالة ورأس المال، وتم طرحها للسوق فكان حظها أفضل من الأخرى.. وتم تدارك تلك المشاكل فيما بعد مع انخفاض أسعار الأسهم نتيجة صعوبة استمرارية تحقيق الأرباح التى أظهرتها ميزانيات هذه الشركات فى السنوات التالية للخصخصة.. كان ذلك مؤشرا لصاحب القرار بمعالجة مثل هذه المشاكل قبل الطرح للمزيد من شركات قطاع الأعمال العام وهو ما يتم حاليا للشركات التى يجرى طرحها مثل ما يحدث حاليا فى شركات المقاولات التابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وعددها 3 شركات من أبرزها شركة الجمهورية التى تم تخفيض عمالتها لتصل إلى رقم قياسى 200 عامل فقط.. كما تم تعديل هيكلها التمويلى واستيعاب الخسائر المرحلة بتخفيض رأس المال.. الأمر الذى جعلها جاهزة للطرح.

أشار الدكتور أحمد سعد إلى أن عملية الخصخصة يجب أن تمتد أيضا إلى الفكر الإدارى للشركة.. خاصة أن هناك بعض الشركات تم طرحها للاكتتاب.. مازال فكرها الإدارى يطبق مفاهيم القطاع العام بعيدا تماما عن آليات السوق ولا يعمل على تعظيم ثروة المساهمين كهدف رئيسى بعد الخروج من القطاع ا لعام.

أكد سعد أن مثل تلك الشركات مطلوب خصخصة فكرها الإدارى والتعاقد مع إدارة محترفة جديدة.. لأنه يصعب تغيير فكر استمر 30 سنة إلى فكر جديد تماما ولا يمكن استيعابه فى ظل الإدارة الحالية وهناك شروط أساسية لطرح الشركات للاكتتاب العام أهمها تحقيق معدل عائد مرتفع وتوزيع أرباح على المساهمين.. مثل هذه الشركات يكون مسارها الطبيعى البورصة.

أضاف سعد أما الشركات الأخرى التى لا تحقق أرباحا وتحتاج إلى استثمارات إضافية لإعادة هيكلتها فهى تحتاج إلى مستثمر رئيسى يشترط أن تتوافر لديه الخبرة فى مجال الشركة التى ستحقق أرباحا على المدى الطويل وليس القصير.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ناصر قنديل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٢٥٠٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٤/٢٩

فترة كافية

علق الدكتور عصام خليفة ـ مدير عام شركة الأهلى لصناديق الاستثمار ـ على عدم تحقيق تجربة المستثمر الرئيسى للنتائج المرجوة مشيرا إلى أنه لكي يحقق المستثمر الرئيسى الإنجازات المطلوبة فإنه يحتاج إلى فترة زمنية كافية.. مع مراعاة أن يشمل قرار بيع الشركات مستثمرا استراتيجيا ضرورة أن تتوافر إدارة متخصصة تتولى تغيير هيكل الشركة وتعديل برنامج الإنتاج والملامح الأساسية للشركة للقفز بها من مرحلة الخسائر أو الأرباح المتدنية إلى الأرباح العالية.

أكد خليفة أنه فى العادة تحتاج مثل هذه الأمور إلى وقت كبير نسبيا للوصول إلى هذه النتائج مع التأكيد على ضرورة أن يتوافر فى المستثمر الاستراتيجى شرطان.. الكفاءة الفنية والدراية الكاملة بنشاط الشركة التي سيقدم على إدارتها.. والملاءة المالية اللازمة لإنجاح الخطة المستقبلية للتطوير.

تجربة ناجحة

أشار خليفة إلى نجاح ثلث التجربة فى مصر لدى بعض الشركات وأبرزها شركة بيبسى كولا التى تم تطويرها بشكل كبير جدا.. وتحقق حاليا مستوى أرباح جيدا كما حصلت على شهادات جودة عالمية نتيجة للجهود التى قام بها المستثمر الرئيسى.

أيضا شركة الأهرام للمشروبات التى تتولاها مجموعة متخصصة ويتم تداولها بشكل يومى بالبورصة وزادت درجة نشاطها بعد طرحها لجانب من أسهمها كشهادات إيداع دولية فى بورصة لندن.

وفى النهاية يرى الدكتور باهر عتلم ـ رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ أنه لا توجد حتى الآن دلائل واضحة لنجاح تجربة الخصخصة بمصر سواءمن خلال الاكتتاب العام أو البيع لمستثمر استراتيجى بالشكل المطلوب! مؤكدا أن برنامج الخصخصة مازال يحتاج إلى مروجين محترفين يستطيعون القيام بالترويج للمشروعات بين المستثمرين حتى يزيد إقبالهم على شراء المشروعات المطروحة.

أشار عتلم إلى أن أسواق رأس المال بالعالم مليئة بالكثير من المستثمرين.. وعندما تتوافر لدى المشروع الدراسات الجيدة التى توضح جدوى العمل به والعائد المجزى الذى سيتحقق.. فإن الهدف المطلوب حاليا الوصل بين المشروعات المطروحة والمستثمرين، وهى مهمة أساسية من مهام عمل المروجين.

فيما يتعلق بتجربة المستثمر الاستراتيجى.. فإن عدد المشروعات التى تم بيعها لمستثمر رئيسى مازال ضئيلا ولا يزال المجال مفتوحا أمام تلك النوعية من المستثمرين لكى تمتص جزءا من الشركات المعروضة للبيع بعيدا عن الطرح فى البورصة فى ظل تدنى الأسعار.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : آلاثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٢٥١٥
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٥/١٨

«الخلاف هو: حول استخدام حصيلة بيع القطاع العام فى تسديد دين الحكومة الداخلى وحل مشكلة العجز الحكومى أم أن الأفضل هو إقامة مشروعات جديدة بهذه الأموال..».

ماذا بعد انتهاء قطار الخصخصة؟!

مجدى مهنا

الخصخصة.. هى احد ابرز ملامح سياسة الاصلاح الاقتصادى. وهى ضرورة لا غنى عنها لاصلاح بعض وحدات القطاع العام التى تفاقمت عليها الديون.. ولم تعد هناك جدوى من أى اصلاح لها، سوى بالتخلص منها بالبيع.. والخصخصة هى آخر الحلول.. وليست أولها.

عند مناقشة بيان الحكومة حول الخطة والموازنة بمجلس الشورى قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى.. إن حجم الدين الداخلى (147 مليار جنيه) سوف يتضاءل جداً عند المضى قدماً فى عملية الخصخصة وبيع شركات قطاع الاعمال.. وأكد على ان حصيلة بيع شركات النقل والتليفونات والكهرباء سوف تستخدم فى تغطية عجز الدين الداخلى للحكومة.. الذى تراكم منذ سنوات طويلة.. وتزداد نسبته كل عام عن العام الذى قبله.. وهى فلسفة اعتقد انها جديدة.. فحتى قبل بيان رئيس الوزراء الأخير أمام مجلس الشورى.. كان السائد ان الخصخصة هدفها اصلاح أحوال شركات القطاع العام الخاسرة بالتخلص منها بالبيع.. وان حصيلة البيع تستخدم فى تسديد ديون الشركات الخاسرة.. وكذلك فى تمويل عملية المعاش المبكر للعاملين فى الدولة.. وفى تمويل أى حقوق أو مكتسبات أخرى يعطيها القانون لهم.. لكن بعد بيان الدكتور الجنزورى.. فالفلسفة الجديدة وراء عملية الخصخصة تقوم على بيع بعض الشركات الكبيرة.. النقل والكهرباء والتليفونات.. وهى شركات رابحة وتحقق مكاسب كبيرة.. فى تسديد عجز الدين الداخلى للحكومة.. وهو تفكير قد يلقى قبولاً وقد يلقى معارضة.. بمعنى انه من الضرورى ان يجرى نقاش طويل حوله.. ليس حول استمرار عملية الخصخصة من عدمه.. فهذا أمر مفروغ منه.. ولكن حول الطريقة التى ستستخدم بها حصيلة البيع.. هل من المفيد للصالح العام ان تستخدم حصيلة البيع التى تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات فى تسديد العجز الحكومى الداخلى.. أم أن الافضل ان يستخدم جزء من حصيلة البيع فى تسديد الضرورى والعاجل من هذا الدين.. الذى ربما يترتب على التأجيل فى سداده أضرار بالغة وجسيمة بالاقتصاد القومى.. ثم يستخدم الجزء الاكبر من حصيلة البيع فى اقامة مشروعات جديدة.. باستثمارات كبيرة.. تقوم على أسس اقتصادية سليمة.. كأى منشأة تدار بأسلوب علمى.. لا تهدف إلى تحقيق اهداف اجتماعية فى الاساس.. واغفال الجانب الاقتصادى.. حتى لا تتكرر مأساة شركات القطاع العام ثانية.

هذه المشروعات.. هى التى قد يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها.. لضخامة الاستثمارات التى تحتاجها.. وأيضاً لارتفاع نسبة المخاطرة بها.

ماذا بعد العجز؟

والسؤال حيوى ومهم.. لان استخدام حصيلة بيع شركات كبيرة.. كالنقل والتليفونات والكهرباء بالكامل فى تسديد عجز الدين الداخلى.. يطرح تساؤلاً آخر لا يقل أهمية.. وماذا بعد تسديد هذا العجز؟ أى ماذا عن العجز القادم؟ فالحكومة بحثت عن الحلول السهلة لتغطية العجز الذى يتفاقم عاماً بعد آخر.. وبمعنى آخر.. ان هذا العجز تم سداده.. فهل ستضطر الحكومة وهيئاتها ومصالحها إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنوك ومن غيرها مرة أخرى لتغطية نفقاتها المستمرة والمتزايدة.. ماذا ستفعل مثلاً مع بند الاجور والمرتبات فى موازنة الدولة.. وهل حصيلة الضرائب والجمارك كافية لتغطية حجم مصروفاتها ونفقاتها.. وبمعنى ثالث.. هل عجز الدين الداخلى سوف ينتهى إلى الأبد.. وان الحكومة ستضع من السياسات والخطط والبرامج التى تضمن عدم ظهور عجز داخلى جديد؟.

هذه المرة تم بيع كبرى شركات القطاع العام الرابحة.. للنقل والتليفونات والكهرباء فى تسديد العجز.. فما الذى ستلجأ إليه الحكومة فى المرة القادمة لتسديد العجز الجديد، أم أنها تضمن وتؤكد على عدم ظهور عجز جديد؟.

هل من بيع شركات أخرى؟ السؤال: وأين هذه الشركات الأخرى؟ لقد بيعت عن آخرها.. وأهمها شركات النقل والكهرباء والتليفونات.. وبمعنى رابع.. فالذى أخشاه هو ان نطيل من عمر المريض داخل غرفة الانعاش.. أم نمد فى فترة اقامته بها.. أو ان ننقله من الانعاش إلى حجرة داخلية لفترة معينة.. يشعر خلالها ببعض التحسن.. ثم بعد عامين أو ثلاثة اعوام على الأكثر ندخله الانعاش مرة أخرى.. لان عجز الدين الداخلى ظهر من جديد؟.

فى هذه المرة قد يصاب المريض بالسكتة القلبية.. لاننا نزعنا عنه كل مقومات الحياة.. وتصرفنا بالبيع فى كل أصوله وممتلكاته.. واصبح على «الحديدة»، بينما إدارة المستشفى تطالبه بسداد فاتورة باهظة الثمن.. وبديون متراكمة.

وقد نسأل.. وماذا تقترح يا سيادة العبقرى؟ ولا أزعم اننى املك اجابة هذا السؤال.. فقد طرحته للنقاش.. والاجابة عليه مفتوحة امام الحكومة ورجال المال والاقتصاد وأمام المريض نفسه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	١٥٨٧
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٧

عاطف عبيد :


انتقادات حادة


للخصخصة!

وجه أساتذة وعلماء الأقتصاد فى ندوة نظمتها جامعة المنصورة انتقادات واتهامات كبرى حول آثار برنامج الخصخصة على المجتمع المصرى وبالتركيز على العمال واستنكروا أسلوب الحكومة فى استخدام حصيلة البيع الشركات فى سداد المديونية بدلا من إقامة أصول إنتاجية بديلة توفر فرص عمل جديدة وانتقدوا نظام إصلاح الشركات المتعثرة لأنه يقتصر على الإصلاح المالى فقط دون الأهتمام برفع كفاءة العمال وتحسين مستوى جودة السلع واعترضوا على أسلوب البيع المباشر لأنه يؤدى إلى احتكار القطاع الخاص ويعتبر تضييق النقل الملكية فضلا عن ذلك فإنه أسلوب لا يضمن توافر الشفافية والإفصاح وقالوا إن إنجازات الخصخصة تتمثل فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

حمل «الأهرام الاقتصادى» هذه الاتهامات التى أثارها أساتذة وخبراء الأقتصاد إلى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ودار حوار معه باعتباره المسئول الحكومى الأول المتخصص فى تنفيذ برنامج الخصخصة وأوضح الوزير أن الخصخصة بريئة تماما وأن آثارها ايجابية وعظيمة ليس على العمال فقط وإنما على الشركات التى تم بيعها للقطاع الخاص وكذلك بالنسبة للشركات الخاسرة وعلى الاقتصاد الكلى.

اجرت الحوار: سلوى غنيم

▹ الاستثمار فى أصول انتاجية ردة إلى نظام القطاع العام

▹ الخصخصة نفذت ٤ مشروعات ساهمت فى تحسين دخول العمال بنسبة ١٠٠٪

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	١٥٨٧
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٧

البيع لمستثمر رئيسي مضمون الشفافية والإفصاح

● **استخدام حصيلة بيع الشركات فى الإنفاق العام تعتبر تبديدا للثروة القومية، اليس من الأفضل استخدامه فى إقامة أصول إنتاجية جديدة؟ وما هو راى سيادتكم؟**

●●الوزير: لابد أن نعي جيدا مبررات الخصخصة والهدف منها قبل أن يحكم على اسلوب استخدام حصيلة البيع بالصواب او الخطأ، وأول هذه المبررات ان تتفرغ الدولة لتوفير الخدمات التى لا يقدم عليها القطاع الخاص فمثلا تطوير وتحسين مستوى التعليم وحده يتطلب استثمارات تبلغ ٣٦ مليار جنيه سنويا والدولة تحتاج إلى ٧٠ مليار جنيه سنويا لتحقيق معدل نمو اقتصادى يتراوح بين ٥٪ و٦٪ فى حين أن موارد الدولة من الضرائب وقناة السويس والبترول لا تزيد على ١٥ مليار جنيه سنويا فالخصخصة هي وسيلة لمشاركة القطاع الخاص لسد الفجوة بين الموارد المتاحة للدولة وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية المستهدفة والمبرر الثانى ان تجارب العالم كله أثبتت فشل الإدارة الحكومية للمنشآت الأقتصادية استنادا إلى حقيقة مهمة وهي ان وجود الملكية الخاصة يضمن حتمية تحسين الأداء وزيادة الربحية لأن صاحب المال لا يستطيع أن يتحمل الخسارة ودائما يسعى إلى الحصول على الأرباح فالمصلحة الشخصية ووجود صاحب المال تضمن فرص النجاح وتؤكد زيادة الأرباح ولذا حرص برنامج الخصخصة المصرى على أن يتسلم القطاع الخاص إدارة الشركات من خلال الشراء وليس من خلال التنازل فهى وسيلة لدعوة القطاع الخاص لضخ مزيد من الأستثمارات لإقامة توسعات جديدة وزيادة قدرة المنشآت القائمة والمبرر الثالث تحرير شركات قطاع الأعمال العام من الروتين والقواعد التى تفرضها الملكية العامة من أجل زيادة قدرة الشركات على المنافسة تمشيا مع الظروف العالمية التى تنص على رفع القيود المفروضة على استيراد السلع وإلغاء الحواجز الجمركية بما يزيد من حجم واردات السلع المستوردة والبقاء سيكون للإصلاح وزيادة القدرة المنافسة تتطلب ضرورة توفير نفس الظروف التى يعيشها المنافس لنا وتتمثل فى القطاع الخاص فى جميع بلدان العالم ولذا فإن بقاء شركات قطاع الاعمال العام فى ملكية الدولة هو الذى كان سيؤدى حتما إلى تصفية الشركات وأن الإسراع فى التمليك للقطاع الخاص هو الضمانة لاستمرار بقاء هذه الكيانات فى توفير فرص عمالة جديدة.

لا عودة للملكية العامة

يضيف الوزير إن إقامة اصول حكومية إنتاجية جديدة من عائد حصيلة البيع يتنافى مع فلسفة ومبررات الخصوصية فالحكومة لن تعود إلى ملكية المنشآت الاقتصادية مرة أخري والذي ثبت فشله ليس في مصر وحدها ولكن علي مستوي جميع دول العالم ومن هنا يتضح أن اسلوب الحكومة في استخدام حصيلة البيع في سداد المديونية وإصلاح الشركات الخاسرة وتعويض العمالة يعد الأسلوب الافضل الذي يمكن الحكومة من توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص علي توفير فرص عمل جديدة.

● **اتهم نظام البيع لمستثمر رئيسي بانه وسيلة لانتقال الاحتكار إلي القطاع الخاص وانه نظام يقترن بعدم الشفافية .. فلماذا تفضل الوزارة البيع لمستثمر رئيسي؟**

●● الوزير : إن التوجه في هذه المرحلة إلي البيع لمستثمر استراتيجي لايعني ان هذا الاسلوب افضل أو أحسن من اسلوب البيع في البورصة ولكن اسباب تغير اسلوب البيع ترجع إلي ان هناك بيوعا يلزمها الاتجاه إلي البورصة وبيوعا لاينفع فيها إلا البيع من خلال المستثمر الرئيسي لأن البيع في البورصة له قواعده وهي انه لايمكن البيع في البورصة إلا لشركات رابحة تحقق عائدا اقتصاديا مجزيا للمستثمرين الصغار ومن ثم تخرج من البورصة الشركات الخاسرة والشركات الضعيفة الربحية والأصول وعلي هذا الأساس ترعي الدولة في اختيارها للشركات التي تطرح في البورصة بأن تكون شركات لديها ادارة متميزة لها تاريخ في نجاح الشركة وتحقيق ارباح لعدة سنوات متتالية وأن تكون في غير حاجة إلي تكنولوجيا جديدة وكذلك لاتكون في حاجة إلي تسويق وينطبق الأمر كذلك علي الأصول بحيث لايمكن ان نبيع في البورصة سهما ، أي حصة من راس مال شركة وفي بداية الخصخصة طرحنا الشركات الرابحة في البورصة وهو الأسلوب المناسب والصحيح ولكن في هذه المرحلة فان طبيعة الشركات التي ستطرح اعتبارا من الشهر الحالي وحتي نهاية العام القادم هي شركات ضعيفة الربحية ولايمكن بيعها في البورصة وإنما يتحتم بيعها من خلال مستثمر استراتيجي لانها تحتاج الي تكنولوجيا جديدة وتطوير في الادارة واستثمارات ضخمة وهذه الأمور تستلزم ضرورة ايجاد مستثمر رئيسي لديه الخبرة الفنية والادارية للنهوض بنشاط الشركات.

● **هل ينقص اسلوب البيع لمستثمر رئيسي الشفافية والافصاح؟**

●● الوزير : ان أسلوب البيع سواء فى البورصة أو لمستثمر رئيسي يخضع لضوابط محكمة ومحددة تضمن الشفافية والوضوح والخطوات تشمل ان تقوم الشركات العارضة بفض مظاريف الشراء والتفاوض للحصول علي احسن سعر بين المتقدمين ثم تتولي الجمعية العمومية دراسة العروض واصدار التوصية بتخفيض أو التمسك بسعر التقويم للحدد واخيرا يتم العرض علي اللجنة الوزارية للخصخصة برئاسة الجنزوري لاستصدار القرار النهائي وقال إنه شخصيا لايملك قرار البيع ولاوزارة قطاع الأعمال العام وان دوره يرتكز علي الحصول علي أعلي قيمة ممكنة في حدود العدل ودون أن تؤثر علي قدرة المستثمر في تحقيق ربح عادل.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العــــدد :	١٥٨٧
المصــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/٦/٧

● ماهي خطوات البيع؟

●● الوزير: إن خطوات البيع عديدة بهدف إشتراك عمليات مختلفة لضمان الشفافية والوضوح ولايمكن بأي حال من الأحوال اختراق عملية البيع لتحقيق مصالح خاصة والخطوات بالتفصيل هي انه بعد اعتماد تقويم الشركة وموافقة اللجنة الوزارية لقطاع الأعمال علي بيع الشركة لمستثمر رئيسي وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة علي بيع اغلبية الشركة لمستثمر رئيسي تقوم الشركة القابضة باختيار المروج او تتولي القيام بنفسها بعملية الترويج والبيع ويقوم المروج أو الشركة القابضة باعداد ومذكرات البيانات ومواد الترويج وإعلانات الترويج والبيع والخطوة التالية تنشر اعلانات الترويج والبيع في الصحف المحلية والعالمية التي تتيح للمستثمر الاطلاع علي كافة البيانات والوثائق والافصاح عن الشركة المطروحة وتحدد له شروط البيع وتسمح له بالفحص الفني والمالي والقانوني للشركة المطروحة واجراء التقييمات اللازمة من وجهة نظره كمشتر ويتقدم المشتري قبل نهاية المدة المحددة في الاعلان بعرضه الفني والمالي وتقوم الشركة القابضة بتشكيل لجنة بها لتلقي العروض وفضها يرأسها غالبا أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعدد من كبار المسئولين بالشركة القابضة ويدعي لها ممثلو الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الادارية ويتم فض العروض في جلسة علنية وتشكل لجنة البت في العروض المقدمة بنفس الطريقة والتكوين الخاص بلجنة تلقي العروض وتتم عملية البت بعد تقويم فنى ومالى دقيق وتحدد لجنة البت افضل العروض من الناحية الفنية والمالية وتتم مفاوضة المشترى اذا كان العرض اقل من قيمة الشركة المعتمدة وتقدم اللجنة توصياتها وتعرض توصية لجنة البت على مجلس ادارة الشركة القابضة الذى يدرس توصية اللجنة ويصدر قراره (بالاجماع) ويعرض قرار مجلس الادارة على الجمعية العامة للشركة القابضة التى تصدر قرارها (بالاجماع) ثم يعرض قرار الجمعية العامة للشركة القابضة على اللجنة الوزارية العليا للخصخصة التى تصدر قرارها (بالاجماع) وتقوم الشركة القابضة باعداد عقد البيع الذى يتم توقيعه مع المشترى بعد ان يكون قد سدد الثمن المتفق عليه واخيرا يتم نقل الملكية للمشترى وتنفيذ جميع شروط العقد.

● هل صحيح ان اصلاح الشركات المتعثرة يقتصر على النواحى المالية دون النظر الى تحسين جودة السلع ورفع كفاءة العمال؟

●● الوزير: اصلاح الشركات المتعثرة يعتمد على محاور كثيرة فهو اصلاح شامل للنواحى الفنية والمالية والادارية واول هذه المحاور تسوية الديون المتراكمة لتخليص الشركات من عبء الديون فمثلا شركة الترسانة البحرية كان حجم مديونياتها وصل الى ٦٠٠ مليون جنيه، اليوم تمت تسوية هذه المديونية بالكامل حتى تتمكن الشركة من تحقيق الارباح اعتبارا من العام المقبل . والمحور الثانى هو تنفيذ نظام المعاش المبكر الاختيارى للعاملين لخفض بند الاجور وترشيد الانفاق والوزارة تلقت طلبات كثيرة من العاملين الراغبين فى الخروج للمعاش المبكر وعددهم يصل الى ٧٦ الف عامل وانه لايمكن الوفاء بتلبية جميع هذه الطلبات دفعة واحدة لان تمويل نظام المعاش المبكر يعتمد على مبيعات الخصخصة وليس الموازنة العامة للدولة ويركز المحور الثالث على ضخ الاستثمارات اللازمة لضمان استمرار الانتاج وعدم وجود اختناقات تؤدى الى وقف العمل بقواعد الانتاج والاصلاح . يسمح بضخ استثمارات بغرض اجراء عمليات الصيانة وجعل المنشأة قابلة للبيع ولكن غير مسموح بالاستثمارات الجديدة بغرض التوسيع فيها والعودة مرة اخرى الى الملكية العامة . فالفلسفة التى تقوم عليها الخصخصة واحدة وثابتة وهى ان الدولة لاتستخدم اية اصول جديدة بغرض انشاء اوالتوسع فى الملكية العامة مرة اخرى وان يقتصر الاستثمار على احلال المعدات لضمان استمرارية الانتاج . وهذا امر ضرورى ومسموح به وتمويل الاستثمارات ذاتى ولايعتمد على الاقتراض من البنوك او الدعم من الدولة . والمحور الرابع هو اعتبار كل موقع انتاجى داخل الشركة مركزا ماليا مستقلا لاحكام الرقابة وتحديد مواطن الخسارة اولا بأول واما المحور الخامس فيركز على مراقبة الحسابات المدينة للعملاء شهريا ووضع حد اقصى للائتمان للعميل ودراسة حالته قبل منح الائتمان للتعرف على قدرته على السداد ومنح حوافز على التحصيل والمحور السادس يهدف الى خروج الدولة من ملكية هذه الشركات فور انهاء الخسارة لان الخصخصة هى السبيل الوحيد لضمان استمرار نجاحها فى المستقبل.

● اتهمت الخصخصة بانها السبب وراء ارتفاع اسعار السلع والخدمات .. فماهى اثارها الحقيقية على العمال والمجتمع ككل؟

●● الوزير: ان برنامج الخصخصة حقق نتائج هامة وعظيمة افضت الى تغيير جذرى فى المتغيرات الكلية الرئيسية ادت فى النهاية الى تحسين مناخ الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وهو اول اهداف الاصلاح الاقتصادى بوجه عام فالمؤشرات الاقتصادية الكلية فى نهاية عام ٩٨/٩٧ مقارنة ببداية تنفيذ برنامج الخصخصة فى عام ٩١/٩٠ تؤكد نجاح البرنامج على المستوى القومى حيث كان معدل النمو الناتج المحلى الاجمالى ١.٩٪ فى عام ٩١/٩٠ ارتفع الى ٥.٣٪ فى عام ٩٨/٩٧ ومعدل التضخم انخفض من ٢١.٦٪ فى عام ٩١/٩٠ الى ٣.٦٪ فى عام ٩٨/٩٧ والعجز فى الموازنة من ٢٠٪ فى عام ٩١/٩٠ الى ١٪ فى عام ٩٨/٩٧ وانخفاض فى الحد الاقصى للضريبة على الواردات من ٨٠٪ الى ٤٠٪ وزيادة فى الاحتياطى من العملات الاجنبية من ٣.٩ مليار جنيه الى ٢٠ مليار جنيه وزيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعى من ٥٨.١٪ الى ٧٤٪ وفى الناتج المحلى من ٦٢.١٪ الى ٦٨.٧٪ ومتوسط دخل الفرد من ٦٦٠ دولارا الى ١٣٨٠ دولارا وانخفاض معدل الفقر المدقع من ١٠.٩٪ الى ٧.٤٪ كذلك انخفاض نسبة الفقراء عامة الى السكان من ٢٥٪ الى ٢٢.٨٪.

أثر الخصخصة على الشركات

قال الوزير إن عدد الشركات الخاسرة انخفض من ١٢٦ شركة الى ١٨ شركة فقط وجار حاليا إصلاح الباقي . وكان حجم صافى خسائرشركات القطاع العام في بداية الخصخصة ٨٦ مليون جنيه تحول فى عام ٩٨/٩٧ الى ارباح بلغت ٢٥٨٦ مليون جنيه وتمت معالجة الديون المستحقة للبنوك والناتجة عن تعثر بعض الشركات حيث تم سداد ٦ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه مديونية لدى الشركات للبنوك وتم التفاعل فى إطار برنامج الخصخصة مع ١١٨شركة شملت بيعا جزئيا وكليا لأسهم هذه الشركات وحققت عائدا للدولة بلغ نحو ١١ مليار جنيه وبالنسبة للشركات الى تمت خصخصتها . تم رصد النتائج المالية لاربع سنوات عن أداء ٣٨ شركة من بين هذه الشركات وأوضحت المقارنة ان معظم هذه الشركات حققت زيادة فى الأرباح بنسب تراوحت من ٣٪ الي ١٥٪ وزاد متوسط أجر العامل بنسبة تراوحت من ١٠٠٪ الي ٢٠٠٪

الاجتماعية

الخصخصة
فى مصر : الآثار الاجتماعية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قليل من الضمانات والضوابط	حازم الببلاوى	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد		١٩٩٩	١٣٦
٢	العمال والخصخصة : الملف الحائر	نملة ابو العز	ملحق البورصة المصرية	١٠٦	١٩٩٩/٥/٢٤	١٤٠
٣	انتقادات حادة للخصخصة	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	١٤٢
٤	تحويل العمالة الى مستثمرين	نملة ابو العز	ملحق البورصة المصرية	١١٠	١٩٩٩/٦/٢١	١٤٤
٥	المعاش المبكر مأزق الشركات المتعثرة	نجلاء الرفاعى	ملحق البورصة المصرية	١١٥	١٩٩٩/٧/٢٦	١٤٦
٦	العمال يدفعون قطار الخصخصة	كمال ريان	العالم اليوم	٢٦١٤	١٩٩٩/٨/٣١	١٤٨
٧	الخصخصة خطوة للامام لصالح العمال	جيهان محمود	العالم اليوم	٢٦٤٠	١٩٩٩/٩/٣٠	١٥١
٨	وضع العمالة فى برنامج الخصخصة	سوزان احمد ابورية	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٤٢	نوفمبر ١٩٩٩	١٥٤
٩	المعاش المبكر اعالة ام بداية نشاط	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٨	١٩٩٩/٦/٢١	١٧٤



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلاوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دو الدولة فى الاقتصاد(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

٤ـ قليل من الضمانات والضوابط(*)

نشرت الجرائد بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٦ خبرا مفاده أن الشركة القابضة للغزل والنسيج قد وافقت فى اجتماعها الأخير على بيع شركات هانو ، وبيوت الأزياء الحديثة ، والعربية لتجارة المنسوجات بالجملة ، والمتحدة لتجارة المنسوجات للعاملين بهذه الشركات . ونظرا لأهمية وخطورة هذا الموضوع فى إطار سياسة الدولة نحو التخصيصية ، فقد يكون من المناسب مناقشة القضايا التى يثيرها تملك العاملين لأسهم شركات القطاع العام بشكل عام ، وبصرف النظر عن الحالات المشار إليها فى الخبر المنشور.

لا يخفى أن الأخذ بالتخصيصية وتوسيع مجال نشاط القطاع الخاص ـ وإن كان يمثل إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادى ـ فإنه يطرح بالمقابل عددا من المشاكل الفنية والسياسية التى ينبغى معالجتها بأكبر قدر من الحكمة والحصافة .

ولعله من المناسب التأكيد ـ منذ البداية ـ على أن أهداف سياسة التخصيصية هى ضرورة الالتزام بمبدأين أساسيين دونهما تفقد التخصيصية مبرراتها . وهذان المبدآن هما الكفاية والعدالة . فالهدف المعلن والمنشود من وراء الأخذ بسياسة التخصيصية ، هى أنها تساعد على مزيد من الكفاية فى إدارة الموارد الاقتصادية . ولكنها وبنفس الدرجة لابد وأن تراعى ـ قدر الإمكان ـ تحقيق العدالة والمساواة فى المزايا والغرض . وبدون ذلك تفقد التخصيصية مشروعيتها فى الضمير العام ، وقد تنقلب لتصبح سببا للإحباط واليأس إذا استخدمت وسيلة للإثراء على حساب المجتمع .

فالتخصيصية وبيع بعض وحدات قطاع الأعمال العام ليس مناسبة لتوزيع المكاسب والمزايا على فئات أو جماعات بعينها ، وإنما ينبغى أن يكون ماثلا فى الأذهان ضرورة توفير أكبر قدر من فرص زيادة الكفاية الاقتصادية مع احترام مبادئ العدالة والمساواة بين الجميع . وفى ضوء ذلك ينبغى أن تناقش قضية تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام . فإذا لم يترتب على ذلك مزيد من الكفاية أو نتج عنها إخلال بمبدأ العدالة ، فإن سياسة التخصيصية تكون قد خرجت عن الإطار المرسوم لها وتصبح نقمة على الاقتصاد والمجتمع بدلا من أن تكون خدمة لها .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دو الدولة فى الاقتصاد(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وعندما نتكلم عن تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام. فإننا نقصد بذلك الأحوال التى تلجأ فيها الدولة - أو من يمثلها - إلى منح مزايا خاصة للعاملين فى هذه الشركات ولا يتمتع بها غيرهم من المواطنين، ويأخذ ذلك عادة شكل تخصيص نسبة - أو حتى كل - أسهم الشركة للعاملين دون منافسة من غيرهم من الأفراد، أو إعطاء العاملين أولوية على غيرهم من المواطنين أو توفير مزايا خاصة لهم فى الثمن أو فى شروط الدفع ولا يتمتع بها غيرهم من المواطنين. أما حق العاملين - شأنهم فى ذلك شأن بقية المواطنين - فى التقدم لشراء أسهم شركات القطاع العام دون أية مزايا خاصة، فهو حق للجميع ولا يندرج فى موضوع حديثنا عن تمليك أسهم القطاع العام للعاملين. فهذا حديث عن الأحوال التى يمنح فيها العاملون - بوصفهم هذا - معاملة متميزة لا يتمتع بها غيرهم.

وينبغى أن نعترف مقدما بأننا جميعا - دون استثناء - نشعر بتعاطف خاص مع حقوق العاملين ومكتسباتهم. فالعمل هو أساس الإنتاج وسبيل التقدم، والعاملون هم الأقرب إلى وسائل الإنتاج وبالتالى أولى بها وأقدر على صيانتها والدفاع عنها. فضلا عن أن العاملين - فى غالبيتهم العظمى - هم من الطبقات الكادحة التى لا تملك إلا القليل، وبالتالى فإنه من الضرورى دعمها وتشجيعها على المشاركة فى تملك أسهم شركات القطاع العام بما يزيد من انتمائهم وارتباطهم بهذه المشروعات. ولعله لهذه الأسباب عمدت بعض الدول عند أخذها بسياسة التخصيصية بأسلوب توزيع بطاقات Vouchers على جميع أفراد الشعب - أو على الطبقة العاملة فى مجموعها - وتستخدم هذه البطاقات فى شراء أسهم شركات القطاع العام كنسبة من الثمن النقدى. فأسهم شركة القطاع العام فى ظل هذا النظام تعرض للبيع، ويمكن أن يتم سداد جزء من هذا الثمن فى شكل تلك البطاقات. وبذلك يتمتع أفراد الشعب فى مجموعهم بالحصول على عائد من بيع هذه البطاقات للمشترى أو المستثمر الذى يريد شراء الشركة المعروضة للبيع من القطاع العام. ولم تأخذ مصر بهذا الأسلوب لأسباب عملية متعددة. ولذلك فإن الحديث عن تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام لا ينصرف إلى العاملين فى مجموعهم، بل إنه ينحصر فى العادة فى إطار بعض الشركات دون غيرها، ويتفاوت الأمر من شركة إلى أخرى. وفى كثير من الأحوال يكون المستفيد الرئيس من هذه المزايا هم كبار العاملين من المديرين ومن على شاكلتهم بالمقارنة بمجموع العاملين الذين قد لا يحصلون إلا على نسبة محدودة من هذه المزايا ولذلك فإن مناقشة هذه القضية - وإن طرحت باسم العاملين - فقد يكون حظ الغالبية منهم أقل القليل، وبذلك يصبح هذا الشعار، كما فى كثير من الأحوال قولة حق يراد بها باطل.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دو الدولة فى الاقتصاد(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

ولعل نقطة البدء فى تحديد سياسة بيع وحدات القطاع العام هى ضرورة الاعتراف بأن ملكية القطاع العام لتلك الشركات إنما هى تعبير عن ملكية الشعب، ولذلك فإنه لا يجوز إلا لأسباب قوية ومعلنة - لا يجوز التصرف فى هذه الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية، ولا يجوز إلا فى استثناءات خاصة - منح أية مزايا لأية فئة أو أفراد، وهناك مبدآن دستوريان يقيدان من إمكان منح مزايا خاصة : الأول هو عدم جواز التنازل عن الحق العام إلا بمقابل معادل، والثانى حق الأفراد فى المعاملة بالمثل.

وهكذا فإن القاعدة العامة فى بيع أصول القطاع العام هى ضرورة معاملة الجميع معاملة متساوية بلا مزايا أو تفضيلات خاصة للحصول على أفضل عائد من بيع هذه الأصول.

ومع الاعتراف بهذه القاعدة العامة، فإن هناك أحوالا قد تتطلب الخروج عليها جزئيا ولتحقيق نفس الأهداف التى تتوخاها هذه القاعدة العامة، فهناك أحوال يتطلب فيها نجاح سياسة التخصيصية ذاتها، إعطاء مزايا وحوافز خاصة حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من التخصيصية فى زيادة الكفاية واحترام مبادئ العدالة، وفى مثل هذه الأحوال فإن المطلوب هو توفير الضمانات والضوابط التى تسمح بأن يكون منح مثل هذه المزايا والحوافز مبررا وليس توزيعا للمكاسب أو اقتناصا للفرص على حساب الآخرين.

كثيرا ما تقوم مبررات حقيقية اقتصادية واجتماعية تتطلب منح بعض المزايا للعاملين فى مشروعات القطاع العام المعروضة للبيع، وهى حقيقة اعترف بها العديد من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال، ففى بعض الأحوال يتوقف إمكان تنفيذ سياسة التخصيصية فى بعض المناطق أو بعض الصناعات على توفير حافز مادى خاص للعاملين عند تنفيذ عمليات التخصيصية، ودون ذلك قد يأخذ العاملون موقفا رافضا كلية للتخصيصية ويصبح هذا الرفض مهددا لعملية التخصيصية ذاتها، ويحدث ذلك فى الأحوال التى يوجد بها تجمعات عمالية هائلة ومركزة فى مناطق صناعية محددة، ففى مثل هذه الأحوال قد يكون توفير مزايا خاصة لتملك العاملين لأسهم الشركات المعروضة للبيع أمرا تقتضيه الحكمة السياسية والسلم الاجتماعى فمن مصلحة المجتمع فى مجموعه أن تجد التخصيصية قبولا عاما فى الرأى العام ونجاحه لدى الأوساط العمالية، ففى مثل هذه الحالة يكون لتوفير مزايا خاصة للعاملين مبررات سياسية مقبولة، وتظل العبرة هى ضرورة وضع الضوابط المناسبة من استخدامها فى هذا الغرض وليس غيره.

ولا يقتصر الأمر عن منح مزايا خاصة للعاملين فى أسهم الشركات المعروضة للبيع على الاعتبارات السياسية فى اكتساب تأييدهم لسياسة التخصيصية، بل كثيرا ما توجد اعتبارات اقتصادية تدعو إلى مشاركة العاملين فى ملكية شركات القطاع العام، فقدأثبتت التجربة فى كثير من الدول الرأسمالية ذاتها أن مشاركة العاملين بنسب مقبولة فى أسهم شركاتهم يزيد من شعورهم بالانتماء وبالتالى زيادة كفايتهم الإنتاجية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دو الدولة فى الاقتصاد(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

وأخيرا فإنه لا يخفى أن اعتبارات العدالة قد تتطلب فى كثير من الأحوال منح العاملين مزايا فى تملك أسهم شركات القطاع العام، فالعاملون وهم غالبا من المحدودى الدخل غير قادرين على المشاركة فى عملية توسيع نطاق الملكية الذى تسعى إليه سياسة التخصيصية، وبالتالى فإن منحهم بعض المزايا يساعد على اتساع نطاق الملكية الخاصة وبها يزيد من ترسيخ مقومات النظام الاقتصادى القائم على الملكية الخاصة.

كل ذلك أمر لا جدال فيه، وينبغى مراعاته فى سياسات التخصيصية ومع ذلك فإن الاعتراف بهذه المبررات التى قد تقتضى الخروج على مبدأ المساواة فى المعاملة تتطلب ضرورة وضع الضوابط والضمانات التى تسمح بعدم استغلال هذه المزايا لتحقيق مكاسب ومغانم خاصة على حساب المجتمع.

ففى جميع الأحوال لابد من وضع نسب محددة لما يمنح للعاملين من مزايا خاصة، وقد تأخذ شكل حدود قصوى، ولكنه من غير المقبول مثلا أن تترك أسهم شركة بالكامل للعاملين وحرمان غيرهم من الأفراد من المشاركة فى ملكيتها كذلك فإنه من الطبيعى أن تكون النسبة المخصصة لمزايا العاملين نسبة غير مؤثرة بشكل حاسم على الإدارة فإذا تركت الغالبية مثلا لصالح العاملين فمعنى ذلك أن المستثمرين الآخرين قد يبتعدون عن قبول الاستثمار فى مثل هذه الشركات التى لن يكون لهم فيها سلطة للإدارة وبهذا يؤدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول المعروضة للبيع لغير العاملين، الأمر الذى يعنى تفويتا لحق المجتمع فى الحصول على القيمة الحقيقية لأصوله المعروضة للبيع.

ولا يقل أهمية عن وضع الحدود لما يمنح من المزايا الخاصة تحديد السلطة التى يجوز لها أن تقرر منح المزايا خاصة، ففى أحوال كثيرة نجد أن السلطة التى تتخذ قرار منح المزايا الخاصة للعاملين هى نفس المستفيد من هذا القرار فكثيرا ما تكون الجمعيات العمومية ممثلة بكبار العاملين والمديرين الذين يتخذون قرار المزايا الخاصة للبيع للعاملين، فى نفس الوقت الذى نجدهم هم أنفسهم هم أول المستفيدين من هذه المزايا الخاصة، وتطرح هذه القضية مسألة بالغة الأهمية والحساسية، وهى تضارب المصالح لدى مصدرى القرارات، فلا يجوز لمن يصدر قرارا باسم المصلحة العامة أن يحقق من ورائه نفعا أو كسبا خاصا، فلا يجوز مثلا لرئيس مجلس الإدارة وزملائه من المديرين اقتراح تخصيص نسبة معينة من أسهم الشركة لصالح العاملين بمزايا خاصة، ويكونون هم أنفسهم أول المستفيدين من هذه المزايا، وفى ذلك درء للشبهات وتوفير للثقة والمصداقية فى هذه القرارات، وقد وقعت فى الفترات الأخيرة حالات من هذا القبيل كانت محلا للتندر والانتقاد وتشجيعا لألسنة السوء فيظن البعض وبعض الظن إثم أن نفرا من أولئك الذين تحملوا مسئولية إهدار المال العام فى ظل نظام هيمنة القطاع العام هم أنفسهم أول المستفيدين بالحصول على مزايا خاصة من بيع أسهم شركات القطاع العام بعد الانتقال إلى نظام التخصيصية وغلبة القطاع الخاص.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
إسم كاتب المقال : نهلة أبوالعز
الموضوع الفرعي : الاثار الاجتماعية : العمال
رقم العـــدد : ١٠٦
المصـــدر : (ملحق) البورصة المصرية
تاريخ الصدور : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٩

رغم النجاح الكبير الذى أحرزه برنامج الخصخصة إلا أن قضية الآثار الاجتماعية لهذا البرنامج تظل محور حوار عام بين أطراف المجتمع لم يحسم بعد. ورغم مظلة الحماية والأمان الاجتماعى التى سعت - ومازالت تسعى - الحكومة لإنشائها لتعزيز فرص الفئات الضعيفة والشرائح الاجتماعية المتضررة من الاثار الجانبية للبرنامج إلا أن قضية العمال المسرحين من القطاع العام تظل هى الملف الأكثر حساسية سواء على أجندة الحكومة أو بقية الاطراف المعنية بالمشكلة. فهناك من يرى ضرورة التوقف قليلا لتقييم نتائج المرحلة الماضية من الخصخصة على القطاع العمالى وماذا تم بشأن نحو نصف مليون عامل خرجوا إلى المعاش المبكر ولم ينخرط معظمهم حتى الآن فى أعمال جديدة تخدم عجلة الانتاج.

فى ندوة بجامعة المنصورة:

العمال والخصخصة... الملف الحائر

من هنا دعت كلية الحقوق بجامعة المنصورة إلى ندوة حاشدة لمناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الخصخصة.

والندوة التى عقدت فى مطلع الأسبوع الماضى تصدت لقضية العمال بجراة وطرحت جميع زواياها خاصة أن عددا من قيادات النقابات العمالية كانوا ضمن المشاركين.

هنا حصيلة مناقشات هذه الندوة المهمة.

●●●

فى بداية اللقاء اشار الدكتور عبدالعظيم وزير عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة إلى ان حتمية الخصخصة تاتى من ظهور نظام عالمى جديد يتطلب اسواقا مفتوحة ومنافسة حرة، كل ذلك فرض على الاقتصاد المصرى عدة تحديات جعلت من الخصخصة ضرورة حتمية واضاف ان مصر اتبعت سياسة متدرجة فبرنامج الخصخصة للمحافظة علي البعد الاجتماعي وتنظيم حقوق العمالة، ومن هنا لابد من حماية العمال الآن معظم الدول التي طبقت برنامج الخصخصة كان لديها تشريعات تحمي العمال في الشركات التي تمت خصخصتها ، وهذا يدفعنا الي طرح سؤال عن مصير العمالة المصرية في الفترة القادمة حتي تستطيع الحفاظ علي التوازن بين اهداف الخصخصة ونتائجها كذلك يتطلب الأمر تدريب العمالة لشكل اللازم لمواجهة تحديات المنافسة.

ضمانات وحقوق العمال

من جهة اخري اشار د. يحيي عبيد - نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث - الي ان عملية التحول الاقتصادي عادة ما تكون مقرونة بالدوافع الاقتصادية الهامة منها الاداء السلبي وضعف الاقتصاد وخاصة شركات القطاع العام التي اثبتت الدراسات ان العائد المستمر علي راس المال في هذه الشركات لم يزد على ٢٪.

واضاف د. يحيي ان التحول عادة ما يحمل مزايا عديدة وكذلك سلبيات عديدة كان من اهمها في برنامج الخصخصة المصري التخلص من العمالة الزائدة وهوما يعتبر من أهم العوامل السالبة في البرنامج حيث لابد لنا من البحث عن ضمانات هامة للعمال قبل التخلص منهم مثل التدريب والتعويض وكذلك منح العاملين فرصة اخري في مشروعات جديدة، لذا يتطلب الامر دراسة وافية للعمالة وأثر الخصخصة عليها في الفترة المقبلة قبل خصخصة باقي شركات القطاع العام.

طرح الدكتور عزمي عبدالفتاح نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم عدة اسئلة منها.

هل كان القطاع العام شرا كله بحيث تصبح الخصخصة الجنة المفقودة؟

● هل الخصخصة نظام يهم الدول النامية ام يهم الدول الصناعية بالدرجة الاولى؟

● هل وجودنا بالنظام العالمى الجديد سبب مشاكل العمالة المصرية؟

واضاف اننا لسنا بصدد الحديث عن عيوب أو مميزات الخصخصة اذ ان من أهم أهداف الخصخصة احلال المشروعات الحالية بمشروعات جديدة أو بنية اسياسة ولكن بالرغم من انه تم بالفعل خصخصة ١٨٪ من شركات قطاع الأعمال العام فانه لم يحدث ان شهدت السوق المصرية مشروعات جديدة وإنما استخدمت حصيلة البيع لتدبير تعويضات المعاش المبكر فهل كان هدف الخصخصة هو «تسريح» العمالة؟ وطالب د. عزمى بوضع رؤية محددة لتوجيه حصيلة الخصخصة وحل مشاكل العمالة فى المرحلة المقبلة.

البعد الاجتماعى

من جانبه اكد د. أحمد أمين حمزة - رئيس جامعة المنصورة - ان مصر تسعى لدخول القرن القائم باقتصاد قوى يؤهلها لمواكبة التطورات الهائلة ومن ثم فقد أصبح تطوير المنظومة السياسية للدولة ضرورة بهدف زيادة الانتاج والتصدى لمشاكل البطالة ومراعاة البعد الاقتصادى والاجتماعى، واضاف انه بالرغم من دخول برنامج الخصخصة المصرى مرحلة متقدمة الا انه لابد من اعادة توزيع حصيلة بيع الشركات حتى لاتتاثر العمالة.

ودعا د. عبدالهادى النجار - استاذ الاقتصاد - إلى ترشيد القرار ووضع البدائل المتاحة امام متخذى القرار وقال انه يجب دراسة اوضاع العمالة وآثار الخصخصة عليها ومواجهة هذه الآثار بالتدريب التحويلى للعمالة حتى لايكون المعاش المبكر هو البديل الوحيد لعمالة القطاع العام.

واشار د. رفعت الرميسي - عضو مجلس الشعب والخبير الاقتصادى - إلى أن العالم

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	نهلة أبوالعز
الموضوع الفرعي :	الاثار الاجتماعية : العمال	رقم العـــــدد :	١٠٦
المصـــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٤ / ٥ / ١٩٩٩

التعويضات لاتكفى والتدريب مطلوب لإعادة دمج العمال فى عجلة الانتاج

يواجه مفترق طرق والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هل نملك ادوات النظام العالمى الجديد؟ واضاف ان برنامج الخصخصة له اطار مؤسسى معين يتمثل فى خلق دور جديد للاقتصاد فالفكر الاقتصادى والتغيرات التى تحدث فى حركة رؤوس الأموال وحركة التجارة على مستوى العالم ادت بالقطع إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية ولكن لابد ان يظهر هذا التحسن واضحا على المواطن المصرى وان نشعر بفرق فى مستوى دخل الفرد ومستوى معيشته، واضاف د. رفعت ان الاقتصاد جزء من منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية فإذا كانت صادرات مصر اقل من ٧٪ فى مقابل ٣٤٪ لتايلاند وتركيا ١٧٪ فإن الاقتصاد المصرى يعانى عجزا فى جانب معين، ومن جهة اخرى فإن ارتفاع الأسعار لم يقابله ارتفاع فى الأجور والمرتبات وهو ما يوضح مدى العجز الذى يعانى منه الاقتصاد رغم المؤشرات التى توضح تحسن الاقتصاد المصرى.. لذا يرى د. رفعت ضرورة إعادة النظر فى مشكلات العمالة الناتجة عن الخصخصة وما مدى الاستفادة التى حققها الاقتصاد المصرى من تنفيذ البرنامج.

الدكتور وجدى حسين استاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة المنصورة يرى ان هناك آثارا اخرى على الفئة العاملة فى شركات قطاع الأعمال العام تتمثل فى المساس بالحد الأدنى اللازم للعمالة فى هذا القطاع، فمن الملاحظ ان امتصاص القطاع الخاص لهذه العمالة من خلال إقامة مشروعات جديدة قد يعيد توزيع الأدوار مرة ثانية وطالب بضرورة تيسير حركة رؤوس الأموال واستثمار العمالة من خلال تحقيق الاستقرار القانونى والاقتصادى بما يسمح باتخاذ القرار الرشيد لذا لابد من إعادة النظر فى الكثير من ا لتشريعات وإعادة دراستها من جديد.

تجربة عملية

نترك الحديث عن آثار برنامج الخصخصة لندخل فى تجربة عملية للخصخصة شرحها محمد محمود عبدالرحمن رئيس شركة مصر للزيوت والصابون الذى اكد من خلال عرضه للتجربة ان الخصخصة اتخذت كاحد عناصر الإصلاح الاقتصادى بعد ان وصل الاقتصاد المصرى بعد حرب ١٩٧٣ إلى الصفر، وهذا ليس اتهاما للقطاع العام بل هى ظروف الاقتصاد الوطنى فى ذلك الوقت ولكن بعد التحول الاقتصادى واللجوء لاقتصاديات السوق كان لابد من تجويد المنتج للقدرة على المنافسة، واشار إلى ان العمال لا يجبرون على المعاش المبكر بل إن الامر متروك امامهم اختياريا وما حدث ليس عيبا فى برنامج الخصخصة وإنما هو بطء فى إصدار قانون العمل الموحد، فتجربة مصر للزيوت والصابون خير شاهد على ذلك حيث خصص ١٠٪ من الشركة لاتحاد المساهمين وبلغ الفائض المحقق للشركة ٤ ملايين جنيه، وطالب محمد عبدالرحمن بضرورة إعادة النظر فى قانون التامين الاجتماعى، ورفض البيع لمستثمر استراتيجى لما فيه من عيوب.

وحول سلبيات الخصخصة يرى د. إبراهيم العيسوى أن هدف الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وليس تقليص دور العمالة، خاصة ان الاتجاه الغالب لبيع الشركات هو البيع لمستثمر رئيسى وهنا لا نقوم بتوسيع قاعدة الملكية وإنما ينحصر الأمر لأشخاص بعينهم، وقال د. إبراهيم إنه كان من المفروض أن تستخدم حصيلة بيع الشركات لإنشاء اصول جديدة، لأن مصير العمالة المصرية فى خطر خاصة انه ليس بمقدور كل عامل أحيل للتقاعد ان يصبح رجل أعمال ويقوم بمشروع خاص به فالمسألة تحتاج إلى وضع أطر ذات طابع مختلف بحيث يكون للعمالة الزائدة دور فى إنتاجية المجتمع من خلال مشروعات إنتاجية جديدة، كذلك يجب إعادة النظر فى مسألة البيع لمستثمر استراتيجى.

العمال والخصخصة

الدكتور السيد عبدالخالق استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة المنصورة قال إن هناك دراسة عملية أعدتها الجامعة طرحت عدة تساؤلات على الشركات التى تمت خصخصتها وهى: هل الخصخصة بها تؤدى بالضرورة إلى خفض عدد العاملين وما هى الفئات الأكثر تضررا من تطبيق برنامج الخصخصة وما هو دور اتحاد العاملين المساهمين ومدى فاعليته، وهناك سؤال اخر هل تحسنت اجور العاملين واوضاعهم فى الشركات التى تمت خصخصتها؟

وكانت نتيجة الدراسة ان عدد العمال قبل الخصخصة كان مليونا و٦٣ الف عامل اصبحوا بعد ذلك ٦٢٥,٣٥٥ عامل بفارق ٤٣٧,٦٤٥ عامل خرج منهم على المعاش المبكر ٧١,٤٤١ عامل وبلغت نسبة من أحيل للتقاعد المبكر ٦,٧٪ وهو ما يشكل نسبة ١٦,٣٪ من عدد العمال المحالين للتقاعد. بما فيهم العمال الذين بلغوا السن القانونية للمعاش

واشار د. السيد عبدالخالق إلى ان تحليل بيانات الاستبيان الذى أعده قسم الاقتصاد بالكلية اظهر عدة نتائج مهمة منها:

- ان ٥٤٪ من الشركات التى استهدفها الاستبيان لا توجد لديها عمالة زائدة و٤٦٪ لديها عمالة زائدة تراوحت نسبة الزيادة ما بين ١٢٪ و٣٠٪ فى بعض الشركات.
- بالنسبة لخطط التخلص من العمالة الزائدة بلغ عدد الشركات التى لديها خطط ١٩٪ من إجمالى الشركات التى شملها الاستبيان.
- بلغت نسبة الشركات التى لديها برامج للتدريب التحويلى ٦٣٪ من شركات الاستبيان إلا ان ٢٨٪ من تلك الشركات قيد برنامج التدريب بقيود.

وطرح د. السيد عبدالخالق تساؤلا مفاده ما هو دور النقابات العمالية إزاء العمالة الزائدة والناتجة عن برنامج الخصخصة.

وهنا تدخل كمال عباس المسئول والمنسق العام لإدارة الخدمات النقابية والعمالية ليقول إن النظم التعويضية التى اعطيت للعمال ليست هى الحل بالنسبة للمعاش المبكر خاصة ان ما ياتى من حصيلة بيع الشركات تمنحه الحكومة للعمال كمكافآت المعاش المبكر وهنا المستفيد الوحيد القطاع الخاص الذى حصل على عمالة مدربة ناتجة عن القطاع العام دون أن يمنح العاملين أى قابل إن بعض الشركات تجبر العامل على توقيع استمارة فصله قبل أن يتسلم العمل، وطالب بان تكون هناك نقابات عمالية تحمى العمالة بعد الخصخصة خاصة الذين يلجأون إلى شركات القطاع الخاص للعمل بها.

متابعة:

نهلة أبوالعز

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٥٨٧
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٧

عاطف عبيد:

انتقادات حادة للخصخصة!

▸ الخصخصة نفذت ٤ مشروعات ساهمت فى تحسين دخول العمال بنسبة ١٠٠٪

وجه أساتذة وعلماء الأقتصاد في ندوة نظمتها جامعة المنصورة انتقادات واتهامات كبرى حول آثار برنامج الخصخصة على المجتمع المصرى وبالتركيز على العمال واستنكروا أسلوب الحكومة في استخدام حصيلة البيع الشركات في سداد المديونية بدلا من إقامة أصول إنتاجية بديلة توفر فرص عمل جديدة وانتقدوا نظام إصلاح الشركات المتعثرة لأنه يقتصر على الإصلاح المالي فقط دون الأهتمام برفع كفاءة العمال وتحسين مستوى جودة السلع واعترضوا على أسلوب البيع المباشر لأنه يؤدي إلى احتكار القطاع الخاص ويعتبر تضييق انتقل الملكية فضلا عن ذلك فإنه أسلوب لا يضمن توافر الشفافية والإفصاح وقالوا إن إنجازات الخصخصة تتمثل في ارتفاع أسعار السلع والخدمات. حمل «الأهرام الاقتصادى» هذه الاتهامات التى أثارها أساتذة وخبراء الأقتصاد إلى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ودار حوار معه باعتباره المسئول الحكومي الأول المتخصص في تنفيذ برنامج الخصخصة وأوضح الوزير أن الخصخصة بريئة تماما وأن آثارها ايجابية وعظيمة ليس على العمال فقط وإنما على الشركات التى تم بيعها للقطاع الخاص وكذلك بالنسبة للشركات الخاسرة وعلى الاقتصاد الكلى.

أجرت الحوار: سلوى غنيم

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٥٨٧
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٧

أثر الخصخصة على العمال

قال الوزير ان البرنامج نفذ ٤ مشروعات ناجحة استهدفت حماية حقوق العمال بالكامل لمراعاة البعد الاجتماعي وساهمت فى تحسين دخولهم بنسب تراوحت من ٥٠٪ الي ١٠٠٪ والمشروع الاول اعتمد على تمليك اغلبية اسهم بعض الشركات للعاملين ، الأمر الذى أدى الى تحول ٢٥ الف عامل الى ملاك فى ٢٦ شركات ، وتراوحت نسب ملكية الاسهم بين٥١٪ ٩٥٪ ، ومن بين هذه الشركات ١٠ شركات تعمل فى مجال استصلاح الأراضى وبلغت نسبة ملكية الأسهم من اجمالى الأسهم ٩٠٪ من اجمالي الأسهم ووضع البرنامج نظاما ميسرا لسداد اجمالى الاقساط والفوائد المستحقة على عقود البيع ٣٤٧ مليونا و٧٠٠ الف جنيه بشروط ميسرة اشتملت على تخفيض ٢٠٪ من قيمة الاسهم لحصة قدرها ١٠٪ من اسهم كل شركة وسداد القيمة بالتقسيط وبفائدة سنوية بسيطة ٥٪ على المبالغ التى لم تسدد وجرى تقويم الشركات وفقا لطريقة التدفقات النقدية المخصومة والمبنية على التنبؤ بالايرادات والمصروفات لمدة عشر سنوات مقبلة واشتملت عقود تمليك الشركات على عدة مزايا لاتحادات العاملين المساهين وهى تشكيل مجالس ادارة جديدة تعمل وفقا للقانون رقم ١٥٩ الخاص بالشركات المساهمة وتمثيل العمال فى مجالس الادارة بنسبة ماتم بسداده من القيمة السوقية لكل شركة وتضمنت المزايا السماح بسداد القيمة من عائد النشاط وليس خصما من أجور العاملين وعلى فترات تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات وبفائدة لا تتجاوز ٥٪ وحقق مشروع التمليك للعاملين مكاسب عظيمة ، حيث تعين بعد ثلاثة اعوام من تطبيق المشروع على شركات استصلاح الأراضى ان معدل الفائدة على الاسهم طبقا للميزانيات العمومية والحسابات الختامية لهذه الشركات فى ٩٥/٦/٣٠ وبالمقارنة بـ ٩٨/٦/٣٠ فى زيادة تراوحت بين ١٤٪ و ٣١٪ والكراكات المصرية من ١٦٪ الى ٢٠٪ والمشروع الثانى هو توجيه استخدام جزء من حصيلة بيع الشركات فى تنفيذ مشروع المعاش المبكر الاختيارى الذى كفل حقوق العاملين بالكامل ولاقى المشروع اقبالا كبيرا لدى العمال حيث توجد طلبات لنحو ٧٠ الف عامل يرغبون فى الخروج مبكرا من الخدمة ونفذ المشروع حتى الآن فى ٩٣ مشركة متعثرة مما أدى الى تحسين كفاءة الادارة والاقتصاد بهذه الشركات وينص مشروع المعاش المبكر على صرف تعويض للعامل الراغب فى ترك الخدمة قبل سن المعاش قدره ٣٥ الف جنيه كحد أقصى والمشروع الثالث هو تملك ١٠٪ من اسهم الشركات المطروحة فى البورصة لاتحادات العاملين المساهمين ونفذ هذا المشروع فى ٧٢ شركة وبلغت قيمة ما تملكه من اسهم حسب شروط البيع ٤ ٦٨٠ مليون جنيه بزيادة بلغت مليار جنيه والمشروع والرابع هو تملك الاراضى للعاملين بالشركات وبلغت مساحات الأراضى ٨٥١ ٧٤ الف فدان بقيمة بلغت ٢٠٤ ملايين جنيه وارتفع ثمن الاراضى الان الى ١.٨ مليار جنيه أى بزيادة تحققت فى القيمة ١.٦ مليار جنيه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نهلة ابو العز
الموضوع الفرعى :	الآثار الاجتماعية : العمال	رقم العدد :	١١٠
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢١

تجربة تملك العاملين لجانب من أسهم الشركات التى يعملون بها شهدت نجاحا ملحوظا مما دعا الى تعميم التجربة خاصة أن هناك شركات عديدة مكدسة بالعمالة الزائدة وتحتاج الى الخصخصة وهذا لن يتم بسهولة لأن مثل هذه الشركات تعانى من خسائر فادحة لا تمكن من بيعها لمستثمر رئيسى أو الخصخصة عن طريق البورصة مما يدعو الى تمليكها للعاملين بعد اعادة هيكلتها.. وبالفعل تم الانتهاء مؤخرا من اعداد مشروع قانون يسمح للعاملين بتملك الشركات بالكامل لاتحادات العاملين

تجربة أصبحت قانونا:

تحويل العمال إلى مستثمرين

قد أعلن الدكتور محمود سالم مستشار وزير قطاع الاعمال العام ان فكرة تملك العاملين لشركاتهم فرضت نفسها بعد نجاح تجربة اتحادات العاملين المساهمين فى المرحلة الاولى للخصخصة.

دعم الاتحادات

واكد ان الهدف من القانون الجديد هو السماح للعاملين المساهمين بتملك اسهم الشركات بالكامل وتدعيم امكانيات وصلاحيات هذه الاتحادات خاصة ان القانون الجديد سوف يكون احدى الآليات الرئيسية فى تنفيذ المراحل القادمة للخصخصة واشار سالم الى ان اتحاد العاملين المساهمين يعتبر شخصية اعتبارية ليس له حق تملك الشركات بالكامل لكن لابد من مساهمته مع شخصين اعتباريين آخرين وذلك طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

واكد سالم ان نجاح التجربة السابقة دفع الوزارة لاعداد مشروع قانون مستقل يسمح بتعميم التجربة والسماح للعمال بشراء أسهم شركات الخصخصة بالكامل موضحا ان عملية تملك اتحادات العاملين المساهمين لاسهم الشركات ينظمها حاليا الباب التاسع من قانون هيئة سوق المال ٩٥ لسنة ٩٢ والذى ينص على تملك العاملين ١٠٪ من الاسهم فقط.

توسيع قاعدة الملكية

ويرى الدكتور عبد المطلب عبد المجيد نائب عميد مركز تنمية الادارة باكاديمية السادات ان تملك العاملين للشركات يحقق هدف توسيع قاعدة الملكية وهو هدف رئيسى من أهداف الخصخصة، واضاف أن ظروف الشركات القائمة يمكن ان تسمح بتملك العاملين لها بنسبة ١٠٠٪ خاصة فى ظروف شركات الغزل والنسيج لان هذه الشركات بها حجم عمالة كبير وتملك العاملين لهذه الشركات يمنحهم احساسا بالملكية ينعكس على انتاجية هذه الشركات وتحول اوضاع الشركة من الخسائر الى الارباح.

واكد ان تملك العاملين لشركاتهم لا يتناسب مع كل الشركات القائمة وإنما مع بعض النماذج فقط بشرط ان توضع خطة للتطوير الادارى الخاص بالشركة لان العامل قد يكون حرفياً فى مهنته ولكنه غير قادر على الادارة لان الادارة لها مقومات أخرى لذا يجب أن تشهد الادارة تطوراً وإعادة لهيكلة الشركات قبل تمليكها للعاملين للتخلص من اعباء الشركة وديونها أولاً

وطالب عبد المطلب بضرورة ان يراعى مشروع القانون الجديد فكرة التنظيم والظروف التى تعانى منها الشركة والاستعانة بمجلس ادارة جديد فى حالة عدم قدرة مجلس ادارة من العمال على توجيه دفة الشركة وطالب بان يكون للدولة دور فى التنظيم الكافى لادارة الملكية حتى لا تحدث مشاكل عند التطبيق بالاضافة الى تدريب العاملين على مستوى وزارة قطاع الاعمال العام.

تحقيق:
نهلة أبو العز

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نهلة ابو العز
الموضوع الفرعى : الآثار الاجتماعية : العمال — رقم العـــــدد : ١١٠
المصـــــــدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٦/٢١



محمود سالم: القانون الجديد يسمح بتملك العمال أسهم الشركة بالكامل
د. عبد المطلب: تطوير الادارة قبل البيع

حوافز العاملين

من جهة اخرى اشار د. طارق عبد العال - مدرس المحاسبة بكلية التجارة - جامعة عين شمس الى ان هناك وسائل متعددة لمشاركة العاملين فى ملكية الشركات من أهمها بيع الشركة بالكامل للعاملين او بيع اغلبية الاسهم للعاملين مع احتفاظ الشركة القابضة بنسبة ١٠٪، كذلك مشاركة العاملين فى ملكية الشركات التى تتم خصخصتها عن طريق اتحادات العاملين المساهمين (١٠٪) عادة.

وهناك طريقة أخرى وهى خطط ونظم مكافات وحوافز العاملين التى تاخذ شكل مكافات تشجيعية فى صورة أسهم راس مال الوحدة الاقتصادية التى يعملون بها حيث يتاح للعاملين شراء اسهم الوحدة الاقتصادية التى يعملون بها بسعر اقل من سعر السوق.

واضاف انه بصفة عامة فإن اشتراك العاملين فى ملكية الشركات يهدف الى تحسين الاداء وزيادة الانتاجية والولاء للمنشاة التى يعملون بها بالاضافة الى الاحتفاظ بالعمالة والادارة الماهرة، وقال انه بالرغم من ذلك قد تثار بعض المشكلات المتعلقة بنظم مشاركة العاملين فى ملكية الشركات منها:

■ ان الغرض الاساسى من وجود المنشاة هو بقاؤها ونموها ولذلك يجب التاكد من ان مشاركة العاملين والادارة فى ملكية المنشآت سوف تسهم فى تحقيق هذا الهدف بطريقة فعالة ويجب ان توفر الضمانات اللازمة لنجاح المنشاة فى ظل ملكية العاملين.

■ أيضا يجب ان يوفر التمويل اللازم لمشاركة العاملين فى ملكية اسهم الشركات وبالنسبة للشركات التى يتم بيع اغلبية اسهمها للعاملين فإنه يجب توفير مصادر تمويل لمنح القروض وسعر الفائدة وبرنامج السداد.

واضاف ان هناك مشكلة هامة تثار خاصة بالجهة التى تدير محفظة اتحاد العاملين المساهمين والمحظورات على حركة التعامل وهل يمكن ان يتاح للاتحاد جزء من المحفظة لتحقيق ربح راسمالى ثم إعادة الشراء فى أوقات الانخفاض ام ان نصيب الاتحاد يظل مجمدا لحين تمام سداد كامل ثمن الاسهم ام ان تغير الملكية يتم فى حدود العاملين داخل الشركة فقط.

ويطرح الدكتور طارق مشكلة أخرى تواجه اتحاد العاملين وهى مدى امكانية قيام أحد العاملين ببيع حصة فى الأسهم، فمن المعروف ان حق التصرف هو حق أصيل من الحقوق المتاحة للملكية كما ان سلب هذا الحق من المالك يفقد الاسهم الصفة الاساسية لها وهى انها اصل سائل يمكن تحويله الى نقدية بسهولة.

وقال ان انخفاض القيمة السوقية لاسهم بعض الشركات التى تم خصخصتها الى مستويات متدنية يعتبر مشكلة اخرى لان هذا الانخفاض يلحق أضرارا جسيمة بحصة اتحاد العاملين المساهمين وذلك نتيجة المغالاة فى التقييم.

تجربة مسلية

يقول عيسى فتحى - رئيس مجلس ادارة شركة المستقبل لتداول الأوراق المالية - ان هناك عدة شركات بدات بتطبيق تمليك العاملين للشركات التى يعملون بها منها شركة الوادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى بنسبة ٩٥٪ والشركة العقارية المصرية بنسبة ٩٥٪، الشركة العربية لاستصلاح الاراضى بنسبة ٩٥٪، وشركات مضارب الارز بالشرقية ودمياط والدقهلية والشركة المصرية للتوريدات والاشغال البحرية بنسبة ٥١٪.

واضاف فتحى ان كل الشركات التى تم تمليكها للعمال هى شركات خاسرة لا يتم تداول اسهمها بالبورصة ولا يصلح معها البيع لمستثمر رئيسى مما اكد ضرورة الخروج من مازق هذه الشركات بتمليكها للعمال بغرض زيادة الانتاج وهذا هو ظاهر الامور انما الواقع مخالف لذلك اذ ان بيع شركات خاسرة للعاملين لن يمنحهم أو يضيف لهم شيئاً لأن هذه الشركات بها مشاكل واعباء ومن الصعب على العامل ادارتها لان فن الادارة لابد وان ينفصل عن الملكية خاصة ان الشركات متعثرة وبحاجة الى ادارة غير عادية تنقذها من عثرتها.

ويرى فتحى ان خروج العامل على المعاش المبكر افضل من تملكه شركة خاسرة لن يستطيع التصرف فيها بالاضافة إلى ان التجربة بتملك العاملين للشركات كانت فى شركات خدمية سواء كانت مضارب او استصلاح أراض وغيرها.

ويطالب باعادة هيكلة هذه الشركات حتى يمتلك العامل اصلا يستطيع معه ان يشعر بالانتماء الحقيقى واضاف ان ابعاد استراتيجيات العمل تتطلب وجود هندسة مالية وإدارية لهذه الشركات حتى لا تكون اهداف تملك العمال للشركات اهدافا سياسية فقط دون النظر للاهداف الاقتصادية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١١٥
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/٢٦

عندما طرح الخبراء فكرة المعاش المبكر لحل مشكلة العمالة الزائدة بشركات القطاع العام لم يكن يدرى أحد من هؤلاء الخبراء أن هذا الحل سيواجه عقبة التمويل فمعظم الشركات التى تعانى من العمالة الزائدة تعانى - فى نفس الوقت وبنفس القدر - من مأزق انعدام السيولة وعدم وجود التمويل الكافى لمشاريعها الانتاجية.

المعاش المبكر.... مأزق الشركات المتعثرة

صعوبات فى التمويل والخبراء يرفضون قروض البنوك

من هنا اصطدمت فكرة المعاش المبكر بمأزق التمويل واقترح البعض ان تتوجه الشركات للبنوك للحصول على قروض لتمويل هذا المعاش المبكر.

ولكن هل يمثل هذا الاجراء حلا «سليما» وما هى المخاطر التى قد تترتب عليه خاصة أن هذه القروض ستمثل عبئا ماليا جديدا على شركات تعانى - أصلا - من خلل كبير فى هياكلها التمويلية.

«البورصة المصرية» تطرح هذه القضية للمناقشة عبر التحقيق التالى:

يحيى سعد العضو المنتدب لشركة الدلتا لادارة صناديق الاستثمار يؤكد بداية انه من الخطأ الاقتراض لتمويل اى مشروعات اجتماعية، فمن المعروف ان الاقراض لا يتم الا لتغطية نشاط إنتاجي أو رأس مال عامل وذلك باعتبار أن استخدام التمويل فى هذه المجالات الانتاجية سوف يساعد على تحقيق ربحية، هذه الربحية من شأنها المساهمة فى سداد أصل القرض بالاضافة الى الفوائد أما لو استخدم التمويل فى تغطية نفقات اجتماعية أو تغطية المعاش المبكر فإن هذا لن يساعد على زيادة حجم المنشأة أو زيادة قدرتها الانتاجية وبالتالى لن تتوافر للمنشأة الاموال الكافية لسداد مستحقات البنوك وفوائدها وإنما سيؤدى الى مزيد من التعثر المالى لدى هذه الشركات باعتبار ان الأموال المقترضة ستكون عبئا على ميزانية الشركة وذلك من خلال العلاقة ما بين حجم الاموال الذاتية (حقوق المساهمين) إلى حجم الاموال المقترضة.

من ناحية أخرى سيؤدى ذلك الى زيادة النفقات التمويلية للشركة وهو ما سيظهر فى قائمة الدخل فى صورة زيادة المصروفات وبالتالى انخفاض الأرباح ومزيد من التعثر المالى للشركة، ويؤكد يحيى سعد ان اموال الجهاز المصرفي لم تنشأ لأداء دور اجتماعى بحت ولكن لأداء دور اقتصادى من الممكن أن يكون له مردود اجتماعي وبالتالى لا اتفق مع فكرة الاقراض من البنوك لتمويل المعاش المبكر

ويضيف يحيى سعد أنه لتمويل المعاش المبكر ان نشير الى اقتراحين، الاقتراح الأول ان يخصص بند مستقل للمعاش المبكر فى الموازنة العامة للدولة او ان تقوم الشركات التى ترغب فى تمويل المعاش المبكر لعامليها بتقديم دعم أدبى لهؤلاء العاملين لدى جهاز المشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعى للتنمية) وذلك من خلال مساعدة هؤلاء العمال على إنشاء صناعات مكملة او مغذية للصناعة التى تتخصص فيها الشركة، فعلى سبيل المثال اذا كانت الشركة متخصصة فى صناعة السيارات فمن الممكن معاونة العاملين فى هذه الشركة على انشاء مشروع لاقامة مصنع لانتاج نوع معين من المسامير الصغيرة المستخدمة فى صناعة السيارات وتتولى الشركة تقديم المعونة الفنية لهؤلاء العمال ومساعدتهم لدى الصندوق الاجتماعي بعد اقامة المشروع تتعهد الشركة بشراء هذه المنتجات

حق الرهن لمن؟

ويشير المحلل المالى عصام مصطفى إلى أنه من البداية ينبغى أن نحدد من له حق الرهن، فرهن أصل مملوك بالمنطق يعنى أن صاحب قرار رهنه هو المالك، فقيام شركة تابعة برهن أسهمها أمر غير منطقي عمليا، وإنما من له حق الرهن هو الشركة القابضة باعتبارها هى الشركة المالكة للأسهم، هذه الشركة هى صاحبة الرأى فى وضع أسهم الشركات التابعة فى البنك كرهن للحصول على الخط الائتمانى المطلوب والسيولة المطلوبة وإعادة أقراضها للشركة التابعة والتى بدورها ستعيد توجيهها لتمويل المعاش المبكر.

ويؤكد عصام مصطفى ان قيام البنوك بمنح الائتمان بضمان الاسهم تحكمه مجموعة من المعايير وليست قرارات يتم اصدارها وذلك لأنه كما يقول أن الاصل فى منح الائتمان المصرفى ليس الضمان

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي : في مصر : الآثار الاجتماعية — رقم العدد : ١١٥
المصدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

يحيى سعد: الاقتراض يعني مزيدا من التعثر



د.بهاء سعد

يحيى سعد

تحقيق
نجلاء الرفاعي

ولكن الاصل في منح هذا الائتمان هو قدرة المنشاة المقترضة على سداد أصل الدين وفوائده خلال مدة الائتمان الممنوحة ومما سبق يعني ان منح ائتمان للشركة القابضة بضمان أسهم منخفضة الربحية يعني ان قدرة تلك الشركات على السداد للبنوك بالتبعية ستكون محدودة وفي اعتقادي أن هذا في حد ذاته غير مشجع عمليا على قيام البنوك بمنح الائتمان
فضلا عما سبق فإن منح الائتمان بضمان الاسهم يتميز بعدة خصائص هي ان الاصل ائتمانيا في منح خط ائتمان بضمان الأوراق المالية هو سيولة الأصل موضوع الضمان (سيولة السهم الضامن للائتمان) بحيث أنه تقوم الشركة القابضة مالكة الاسهم والممنوح لها الائتمان عند تعثرها بتسييل السهم في البورصة وفاء للمديونية وفي اعتقادي أن اسهم الشركات التابعة لن تتداول بشكل نشيط في البورصة مما يعني أنها ستباع بأسعار منخفضة وبالتالي لن تتمكن الشركة اعتمادا على بيع هذه الاسهم من سداد مديونياتها والوفاء بالتزاماتها قبل البنوك المقرضة

البنوك والمعاش المبكر

ويرى د. هاني العمري رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية الدولية لضمان وتغطية الاكتتاب أنه من غير المفروض تمويل نظام المعاش المبكر من خلال البنوك وإن كان - كما يقول - البنك له الحق القانوني في ان يمول أي طلب ائتماني مقدم له ويتحمل المخاطرة إزاء هذا حتى لو كان هذا الطلب قروضا من أجل تمويل نظام المعاش المبكر، ويؤكد د. هاني العمري ضرورة ان يترك الخيار للبنوك في مسالة تمويل المعاش المبكر خاصة بالنسبة للشركات متعثرة وضعيفة الربحية، بحيث يعتمد البنك على تحليلاته، ويحدد درجة المخاطرة التي قد تنجم عن توفيره لخط ائتماني ما لاحدى الشركات دون تدخل من قبل أحد وبمعنى اخر أن يكون القرار اقتصاديا وليس سياسيا.
ويرى د. رضا العدل أستاذ الاقتصاد وعميد تجارة عين شمس سابقا ان مثل هذا الامر يخضع لدراسات جدوى وتحليلات عديدة من قبل كل من الشركة التي ترغب في تمويل المعاش المبكر لموظفيها من خلال القروض والبنك المانح للقرض، وهل سيكون لمثل هذا الاجراء عائد ايجابي لكل من الطرفين أم لا.
ولو كانت هذه الشركات ضعيفة الربحية فإنه من المتصور أن ترفض البنوك منحها ائتمانا او قروضا بضمان رهينة أسهمها خاصة في ظل ما أصبحت تتمتع به البنوك من استقلالية عن البنك المركزي وحينذاك سيأخذ البنك في اعتباره عدة امور منها هل قيمة الشركة ستغطي قيمة القرض المطلوب أم لا فإذا كانت قيمة الشركة اقل من قيمة القرض الممنوح فإن هذه الاسهم لا تكفي لكي تكون ضمانا لمثل هذه القروض.
ولكن من ناحية أخرى يشير د. رضا العدل إلى انه من الممكن النظر الى قروض البنوك لتمويل المعاش المبكر من زاوية ان هذا قد يساعد في اصلاح تعثر الشركات، خاصة اذا كانت هذه الشركات بها بطالة مقنعة، فهذه القروض من الممكن ان تساهم في التقليل من البطالة المقنعة مما يزيد الانتاجية بعد هذا من الممكن المقارنة ما بين الزيادة في الانتاجية التي ستتحقق من الاستقلال الامثل لما لدى الشركة من موارد وإمكانيات.

لا إجبار

ويؤكد د. رضا العدل أنه لا اجبار لأي شركة أو لأي بنك على ان يلجأ لهذه النوعية من القروض، فكل منهما يدرس جدوى الاقراض ومجمل اثر الاقراض على أداء الشركة والبنك ويدرس هل له عائد أو اثر ايجابي ومع ذلك فإن كثيرا من الشركات القابضة قامت باعانة عدد من الشركات التابعة للمساهمة منها في تمويل المعاش المبكر وهي ما تمت بدون مشاكل وبتراضي العمال تماما.
ويؤكد د. بهاء سعد أستاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة حلوان أهمية التمويل كبعد أساسي وهام في تطوير أداء الشركات ولكن السؤال المطروح هو هل تستخدم أموال القروض بكفاءة عالية بحيث تتحقق عوائد من هذه القروض ويتحقق فائض لأصحاب المؤسسة أو المنشاة المقترضة، فمن الممكن ان أقترض ولكن اكون أنا الخاسر ، فعلى سبيل المثال اقترض بسعر فائدة ١٢٪ وأعيد أستثمار ما اقترضته بحيث يحقق لي عائد يقدر بنحو ١٠٪ في هذه الحالة تكون هذه الاموال خسرت نحو ٢٪ وكما يقول د. بهاء سعد أن القضية ليست قضية توفير أموال وإنما قضية تشغيل الاموال بكفاءة.
ويشير د. بهاء: أنه في مسالة تمويل البنوك لنظام المعاش المبكر والاقتراض بضمان الاسهم هل تم تشخيص سبب التعثر في هذه الشركات على أنه العمالة وكما يقول لا أعتقد أن السبب هو العمالة، فالعمالة الزائدة هي بعد واحد من أبعاد متعددة قد يكون من بينها التردي في اسلوب التسويق وأسلوب الادارة أو عيوب في الانتاج أو عدم الاستعانة بالاساليب التكنولوجية المتقدمة في الانتاج ويضيف د. بهاء سعد انه اذا كان الهدف هو مجرد سداد المعاش المبكر للعاملين فاني اعتقد أن الهدف من هذا هو التخلص من عبء العمالة وذلك تمهيدا لبيعها لمستثمر رئيسي.
ويؤكد أن الشركات ضعيفة الربحية والمتعثرة من المفترض أن يتكون هناك أساليب أخرى لتطويرها بخلاف التخلص من العمالة الزائدة هذه الاساليب تتراوح بين اساليب تكنولوجية لابد من تطويرها وتحديثها وأساليب انتاجية وإدارية ويشير الى نقطة أخرى هي ان الاقراض من البنوك بضمان الاسهم يعني ان هذه القروض عليها فوائد وهو ما يعني أن الشركة ينبغي أن تحسن في أدائها من أجل سداد المديونية فإذا لم تكن هناك كفاءة في الأداء فإن هذا يعني كارثة كبرى وبالطبع سيتم بيع الاسهم بأبخس الأثمان.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٢٦١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٣١

بعد صعوبة الطرح فى البورصة وتعثر المفاوضات مع المستثمرين

العمال يدفعون قطار الخصخصة

بيع 9 شركات للعاملين خلال الفترة القادمة

تمليك الشركات للعاملين بها اصبح اتجاها سائدا فى خصخصة عدد من شركات قطاع الاعمال العام حاليا خاصة بعد تعثر المفاوضات مع المستثمرين الرئيسيين وصعوبة طرح الشركات فى البورصة بسبب عدم تحقيق ارباح تؤهلها لذلك.

حيث قررت وزارة قطاع الاعمال بيع عدد من الشركات للعاملين فيها منها السويس للشحن والتفريغ وفرتا للورق التى تقدم مستثمرون لشرائها باقل من ثلث قيمتها الحقيقية حيث بلغت القيمة التى تضمنتها اعلى العروض 25 مليون جنيه بينما تم تقييم الشركة بنحو 100 مليون جنيه حيث تقدم العمال بطلب شراء الشركة بعد رفض بيعها للمستثمرين.

وتعتزم وزارة قطاع الاعمال بيع نحو 9 شركات للعاملين خلال الفترة القادمة بعد ان تم تمليك 16 شركة لاتحادات العاملين المساهمين فى النصف الثانى من العام الماضى.

ويشير تقرير لوزارة قطاع الاعمال العام الى ان الشركات التى تم تمليكها للعمال تتضمن 6 شركات للمضارب هى مضارب الشرقية والدقهلية والاسكندرية ودمياط ورشيد والبحيرة.

وتتضمن الشركات التى تم تمليكها للعمال كذلك 5 شركات لنقل البضائع هى النيل العامة للنقل البرى والعامة للنقل الثقيل والعامة لنقل البضائع والعامة للنقل المباشر والعامة لاعمال النقل.

وقامت وزارة قطاع الاعمال العام كذلك بتمليك 5 شركات للعمال تعمل فى مجال التوكيلات الملاحية وهى ممفيس وابوسمبل وآمون ومارتزانس والمصرية للتوريدات والاشغال البحرية بالاضافة الى شركة القناة للتوكيلات الملاحية التى سيتم تمليك نسبة من اسهمها للعاملين فيها والنسبة الاخرى للعاملين فى هيئة قناة السويس.

ومن جانبهم انتقد الخبراء توسع وزارة قطاع الاعمال فى بيع الشركات للعاملين باعتبار ان العاملين ليست لديهم القدرة والامكانيات اللازمة لتطوير الشركات وتوفير التكنولوجيا لها مؤكدين ان المستثمر الرئيسى هو الذى يملك هذه الامكانيات. اما مسئولو وزارة قطاع الاعمال فيؤكدون ان العاملين لديهم القدرة على ادارة الشركات وتطويرها وتحديثها من خلال تشكيل مجالس ادارة قوية من ذوى الكفاءات. ويشيرون الى ان تجربة بيع الشركات للعمال قد اثبتت نجاحها فى الشركات التى تم تطبيق هذا الاجراء عليها حيث تحولت الى الربح بعد ان تخلصت من خسائرها كما ان هذه الشركات مستمرة فى التحديث والتطوير.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر :الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٢٦١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٣١

م.عطية عبدالكريم: بديل مناسب ولا يتعارض مع توسيع قاعدة الملكية

محمد سيد دسوقي: اختيار البديل المناسب يتوقف على حالة الشركة

□ تحقيق - كمال ريان:

بداية يؤكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق ان بيع الشركات للعمال هو احدى صور الخصخصة التى لا تنفرد بها مصر فقط بل هى موجودة فى العديد من دول العالم.

ويضيف انه رغم اتباع هذا الاسلوب فى مصر والعديد من دول العالم الا ان البيع للعمال لا يجب ان يكون الاسلوب الرئيسى او الغالب لعملية الخصخصة لان الهدف من عملية الخصخصة هو التطوير وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج.

ويشير الى ان التطوير يتطلب ضخ أموال جديدة فى الشركات لتحديث الآلات والمعدات ووسائل الانتاج وهو ما لا يمكن للعمال توفيره بسبب ضعف امكانياتهم.

المستثمر الرئيسى

ويشير إلى ان معظم الشركات التى يتم خصخصتها تكون فى حاجة الى مستثمر رئيسى او استراتيجى قوى يديرها ويوفر لها التكنولوجيا والامكانيات اللازمة لتطويرها كما يكون هذا المستثمر خبيرا فى مجال الصناعة الذى تعمل فيه الشركة.

ويوضح ان البيع لمستثمر استراتيجى يتضمن وضع بعض الشروط من الجانبين بحيث يلتزم كل طرف بهذه الشروط بما يحقق صالح الشركة وعلى سبيل المثال فإن المستثمر يطلب من الشركة القابضة تطبيق المعاش المبكر للتخلص من أعباء العمالة الزائدة واجورها التى تمثل اعباء على الشركة وفى المقابل فإن الشركة القابضة تشترط على المستثمرين تطوير الشركات وتحديث خطوط الانتاج واستمرار النشاط وقد تشترط توسعة النشاط مثلما حدث فى خصخصة احد الفنادق حيث اشترطت الحكومة على المستثمرين بناء فندق آخر بجوار الأصلى.

إدارة محترفة

ويضيف ان البيع لمستثمر رئيسى يعنى وجود ادارة محترفة تساهم فى تطوير الشركات.

ويؤكد الدكتور مختار خطاب مستشار وزير قطاع الاعمال العام ان الشركات التى يتم تمليكها للعمال ليست هى الشركات منخفضة الربحية التى لا يمكن بيعها فى البورصة بسبب ضعف ربحيتها او لا يقبل المستثمرون على شرائها. ولكنها تلك الشركات التى يغلب عليها طابع العمل وهى عادة شركات صغيرة يمكن للعمال ادارتها بشكل جيد وتحديثها كما ان هذه الشركات لا تحتاج الى تكنولوجيا معقدة.

ويوضح ان الشركات القابضة تساند اتحادات العاملين عند بدء تملكهم للشركات الى ان يتمكنوا من ادارتها بمفردهم وتشكيل مجلس ادارتها بعد انتقال اغلبية الاسهم لهم.

تجربة ناجحة

ويضيف ان تجربة تمليك الشركات للعاملين قد اثبتت نجاحها فى الشركات التى تم تطبيق هذا الاجراء بها فى مجالات نقل البضائع والمضارب حيث تحولت هذه الشركات للربح كما انها تسدد ديونها.

ويشير الى ان عدد الشركات التى تم تمليكها للعمال بلغ حتى الآن 23 شركة كما يتم خلال الفترة القادمة تطبيق هذا الاجراء على 9 شركات أخرى. ويقول المهندس عطية .عبدالكريم رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للنقل ان تمليك الشركات للعمال يعتبر احد البدائل المناسبة جدا للخصخصة ولا يتعارض مع توسيع قاعدة الملكية بل انها احدى طرق الخصخصة المعروفة فى العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة التى تم فيها بيع 86 شركة من كبرى الشركات للعاملين.

نقل البضائع

ويوضح المهندس عطية عبدالكريم ان الشركة القابضة للنقل قامت بالفعل بتمليك شركات نقل البضائع للعاملين حيث بدأت الشركات تحقق ارباحا وتحسنت نتائجها.

ويؤكد رئيس الشركة القابضة للنقل ان هناك بعض الشركات الاخرى التى يتم حاليا بحث امكانية تمليكها للعمال منها شركة السويس للشحن والتفريغ.

ويوضح ان البيع للعاملين قد يكون البديل الأفضل من البيع لمستثمر رئيسى خاصة اذا تبين عدم جدية المستثمرين المتقدمين للشراء وانخفاض عروضهم الى حد كبير عن القيمة الحقيقية للشركة.

ويضيف ان ذلك هو ما حدث بالنسبة لشركة السويس للشحن والتفريغ التى تم طرحها للبيع بنسبة 61٪ من اسهم الشركة لمستثمر رئيسى حيث تمتلك محافظة السويس وهيئة الميناء بقية اسهم الشركة التى تبلغ نسبتها 39٪.

ويشير الى ان الشركة القابضة تلقت ثلاثة عروض لشراء اسهم السويس للشحن والتفريغ تقدم بها مستثمرون مصريون واجانب وبعد دراسة هذه العروض تبين انها تقل الى حد كبير عن القيمة التى حددتها لجان التقييم ووافق عليها الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويؤكد ان الشركة القابضة ستبيع شركة السويس للشحن للعمال بمبلغ 22 مليون جنيه حيث يتم تقسيط ثمن الشركة لسداده على 10 سنوات على ان يتم سداد 5 ملايين جنيه عند توقيع العقد.

ويشير المهندس عطية عبدالكريم ان الشركة القابضة تبحث كذلك بيع اسهمها فى شركة القناة للتوكيلات الملاحية والتى تبلغ 62٪ من اجمالى اسهم الشركة للعاملين فيها كما تبحث كذلك تمليك شركة مصر للتجارة الخارجية للعمال.

اثبات الكفاءة

ويوضح ان العمال قد اثبتوا كفاءة بالفعل فى ادارة شركتى نقل البضائع اللتين تم تمليكهما لهم وهما شركتيا النقل المباشر واعمال النقل وهو ما يؤكد قدرة اتحادات العاملين على ادارة الشركات بشكل جيد وقدرتهما كذلك على تطويرها وتحسين نتائجها.

ويشير الى ان الشركة القابضة قدمت التيسيرات اللازمة للعمال عند بيع الشركات لهم سواء من حيث تقسيط الثمن على سنوات بفوائد بسيطة أو منح فترات سماح كما ان الشركة القابضة قامت بحل مشكلات الشركات قبل تمليكها للعمال ومنها مشكلة الديون حيث تم تسوية ديون هذه الشركات كما

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٢٦١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٣١

تم تجديد سيارات النقل لها. وأكد المهندس عطية عبدالكريم ان الشركة القابضة تجرى متابعة مستمرة للشركات بعد تمليكها للعمال كما انها استمرت فى رعاية الشركات بعد تحولها الى شركات مساهمة موضحا انه يتم نقل ملكية الشركات للعاملين تدريجيا حسب سداد الاقساط.

واوضح ان الشركة القابضة تحتفظ بنسبة 5٪ من اسهم الشركات بعد بيع 95٪ للعاملين حيث تستمر مراعاة الشركة القابضة للشركات على ان يتم نقل ملكية النسبة التى مازالت تابعة لها لوزارة المالية فى وقت لاحق.

ويشير م.عطية عبدالكريم الى ان البيع ليس للبسطاء من العمال بل لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة الذين يشكلون مجلس ادارة قويا من ذوى الكفاءات القادرين على توفير جميع الامكانيات اللازمة لتطوير الشركات.

استراتيجية الخصخصة

ويؤكد الدكتور جلال غراب رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للادوية ان هذا الاجراء لم يتم تطبيقه فى شركات الادوية حيث ان الخصخصة لهذه الشركات تتضمن طرح 40٪ من اسهمها فى البورصة مع احتفاظ الحكومة ممثلة فى الشركات القابضة بنسبة 60٪ من الاسهم.

ويشير الى ان هناك شركة سيتم طرحها لمستثمر رئيسى لانها لا تنتج ادوية بل معدات ومستلزمات موضحا ان الارباح التى تحققها شركات الادوية تؤهلها لطرح اسهمها فى البورصة.

ويؤكد رئيس الشركة القابضة للادوية ان الشركات التى يتم تمليكها للعاملين تتركز فى بعض المجالات كالشركات الزراعية والمضارب وهى غالبا مصانع رأسمالها صغير واصولها غير ضخمة اما المصانع الكبرى ذات الاصول الضخمة فلا يمكن تمليكها للعمال.

ويشير الى ان العمال قادرون الصغيرة كما أنه باستطاعتهم سداد ثمنها بعكس الشركات والمصانع الكبرى التى تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة وامكانيات كبيرة.

طبيعة الشركة

أما فى الشركة القابضة للصناعات المعدنية فيؤكد الكيميائى عادل الدنف رئيس مجلس ادارة الشركة ان هذا الاجراء لم يطبق على الشركات المعدنية مشيراً الى ان تمليك الشركات للعمال يتوقف على عدد من العوامل منها طبيعة الشركة ومجال عملها وحجم رأسمالها. ويوضح ان الشركات الكبرى ذات رؤوس الاموال الضخمة لا يمكن تمليكها للعاملين لعدم توافر الامكانيات المادية لاتحادات العاملين المساهمين بما يمكنهم من شراء الشركات الكبرى.

ويشير الى ان الشركات التى لا تحقق ارباحا او تحتاج الى جهود كبيرة لاصلاح هيكلها المالى لا يمكن بيعها للعمال وكذلك الشركات التى تحتاج الى تكنولوجيا حديثة. ويتفق الكيميائى محمد سيد دسوقى رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للتعدين والحراريات مع الرأى السابق فيما يتعلق بعدم امكانية بيع الشركات الكبرى التى تحتاج الى تكنولوجيا ضخمة للعاملين. ويشير الى ان اختيار البديل المناسب للخصخصة يتوقف على حالة الشركة فالشركات التى لا تحتاج الى تكنولوجيا ضخمة وذات رؤوس أموال صغيرة وتعتمد على العمل يمكن تمليكها للعاملين اما الشركات الكبرى ذات رؤوس الأموال الضخمة والتى تحتاج لامكانيات كبيرة للتطوير فيتم بيعها لمستثمر رئيسى.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جيهان محمود
الموضوع الفرعي :	في مصر :الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	٢٦٤٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٩/٣٠

عددهم 17 مليونا وأجورهم 150 مليار جنيه في السنة

الخصخصة.. خطوة للأمام لصالح العمال

د . عبد المنعم سعودي: القطاع الخاص ساهم في رفع مستوى معيشة العمالة المصرية

مصطفى النجار: الحد الأدنى للأجور ارتفع في ظل القطاع الخاص

هل اضرت الخصخصة بالعمال.. أم انهم استفادوا منها؟ وهل انخفضت مرتباتهم ام ارتفعت في ظل بيع شركات قطاع الأعمال للقطاع الخاص؟ «العالم اليوم» ناقشت هذه القضية المهمة والقت نظرة على الوضع الحالي للعمالة المصرية في ظل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بنسبة تصل إلى 75٪ من اجمالي الناتج المحلي.

محمود العربي: الوضع الحالي للعمال أفضل بكثير من وضعهم في ظل القطاع العام

ممدوح مكي: إذا لم يتم اعداد العامل المصري بالشكل الجيد سنفقد عنصرا مهما من عناصر المنافسة العالمية

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جيهان محمود
الموضوع الفرعي :	فى مصر :الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٢٦٤٠
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٣٠

نادر شريف: ليس من السهل الاستغناء عن العمال بعد تحمل تكاليف تدريبهم وتطوير ادائهم

معتز رسلان: الاستثمارات المحلية والاجنبية قادرة على استيعاب زيادة العمالة سنويا

□ تحقيق - جيهان محمود:

تشير الاحصائيات إلى أن اجمالي حجم العمالة المصرية يبلغ نحو 17 مليون عامل «قطاع عام وخاص» ومن المخطط لها أن تصل إلى 18,6 مليون فى علم 2005 وفقا للخطة الخمسية الحالية ويتجاوز اجمالى أجور ومرتبات تلك العمالة نحو 150 مليار جنيه سنويا، منها 27 مليارا للموظفين بالقطاع الحكومي و25 مليارا للعاملين بشركات قطاع الاعمال العام و50 مليارا للعاملين بشركات قطاع العام و50 مليارا للموظفين بالقطاع الخاص كما بلغ معدل البطالة المعلن فى عام 98 ما يقرب من 8٪ إلا أن بعض الجهات الأخرى تقدره بما لا يقل عن 11٪.

ويلاحظ بصفة عامة اتجاه عدد العمالة فى القطاع العام إلى الانخفاض التدريجى بسبب عمليات الخصخصة وما يطبق حاليا من أنظمة المعاش المبكر للعاملين فى القطاع العام لتخفيض حجم العمالة الزائدة التى تمثل عبئاً ماليا على ميزانية تلك الشركات والتى تحاول الحكومة جاهدة اصلاح الهياكل المالية والادارية لتلك الشركات قبل طرحها للبيع.

ومع التغيرات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على آليات السوق كمحدد اساسى للنشاط الاقتصادى أصبحت هناك أوضاعا جديدة على العمالة يراها البعض فرصة كبيرة لتحسين مستوى معيشة العامل المصرى وزيادة دخله السنوى علاوة على اتاحة الفرصة للتدريب واكتساب المهارات الفنية وايجاد مزيد من فرص العمل الجديدة واستحداث مجالات انتاجية لم تكن موجودة أو معروفة من قبل وبالتالى زيادة الفرص المتاحة للعمالة للانتقال إلى أسواق خارجية للعمالة بشروط مالية أفضل علاوة على امكانية انتقال العامل المصرى داخل سوق العمل المحلى بشكل اكثر سهولة وفقا لما يتم الاتفاق عليه من شروط العمل بين رب العمل والعامل.

وعلى الجانب الأخر قد يبدى البعض ملاحظات على الوضع الحالى والمستقبلى للعمالة إذ فى ظل سيطرة هدف تحقيق اقصى ربح على طبيعة القطاع الخاص سيكون ذلك على حساب العامل لمحاولة امتصاص اكبر مجهود منه بالاضافة إلى أن العوامل الاجتماعية والتى كانت أهم أهداف القطاع العام لن تحظى بنفس القدر من الاهتمام فى القطاع الخاص كما أن القطاع الخاص عادة ما يجد الكثير من الأساليب التى تسمح له بوجود حالة من الاذعان للعمالة وعدم المطالبة بحقوقها كذلك يتساءل البعض عن مدى قدرات القطاع الخاص على استيعاب جميع الأيدى العاملة التى تدخل سنويا لسوق العمل والتى لا تقل عن 500 ألف شاب يحتاجون إلى فرص عمالة جديدة وهل معنى قيام القطاع الخاص بنحو 70٪ من الاستثمارات السنوية وفقا لموازنة 2000/99 انه قادر على استيعاب هذا الكم الكبير من العمالة خاصة أننا نعلم مدى حرص القطاع الخاص على تطوير انتاجه وزيادة الاعتماد على المعدات التكنولوجية والتى لا تحتاج عادة لعمالة كبيرة.

فى البداية أكد الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية ان التغيرات التى شهدها الاقتصاد المصرى وزيادة مساهمة القطاع الخاص لنحو 75٪ من اجمالى الناتج المحلى يؤدى بشكل تلقائى إلى زيادة دور هذا القطاع فى مجال توفير فرص العمالة واستيعابها فى المشروعات الاستثمارية التى يتم اقامتها سواء فى المجال الصناعى أو الزراعى أو الخدمى.

وأضاف أن العمل كأحد أهم عناصر الانتاج له تأثيره الايجابى فى تجويد وزيادة كفاءة العملية الانتاجية ولا يأتى ذلك إلا من خلال اتاحة الفرص كاملة لتدريب العمالة وجعلها قادرة على استيعاب جميع التطورات الحديثة فى مختلف النواحى الانتاجية بداية من اعداد المواد الخام ومستلزمات الانتاج اللازمة حتى مرحلة تسويق المنتجات وتقدم خدمات ما بعد البيع للعملاء حيث أصبحت ادارة تنمية الموارد البشرية احدى اهم قطاعات الادارة فى جميع شركات القطاع الخاص التى تبحث عن التميز والتنافس فى الأسواق.

وقال عبد المنعم سعودى إنه إذا كان القطاع الخاص يهيىء فرصا افضل للعمالة واكسابها مهارات فنية جديدة فإنه بلا شك ساهم فى رفع مستوى المعيشة لتلك العمالة من خلال الرواتب والأجور التى تعتبر مرتفعة لحد كبير مقارنة بما كان يحصل عليه العامل من قبل وبالتالى فإن القطاع الخاص ينتظر أن يؤدى العمال ما عليهم من واجبات تتمثل فى العمل بجدية وبدون تكاسل مع اتقان نوعية العمل ومحاولة الابداع فيه لمصلحة جميع الاطراف.

ويرى محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية ان الوضع الحالى للعمالة أفضل بكثير من الوضع السابق سواء على مستوى الأجور أو التدريب واكتساب المهارات الفنية العالية علاوة على حرص القطاع الخاص على تهيئة المكان المناسب للعمالة لاخراج الطاقة الكامنة بداخلها على غرار ما قامت به اليابان لتطوير وتحسين مستوى لانتاجية العامل دون النظر فقط إلى مستوى الأجور حيث يجب ربط الأجر بالانتاج للوقوف على حقيقة تكلفة الأيدى العاملة ومدى مساهمتها فى العملية الانتاجية.

ويطالب رئيس اتحاد الغرف التجارية رجال الأعمال المصريين بضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة إلى تطوير وتدريب العمالة حيث سيكون لذلك مردود ايجابي على صاحب العمل والعمالة للحصول على منتجات ذات جودة مرتفعة قابلة للمنافسة ليس فى السوق المحلى فقط وانما فى الاسواق الخارجية مؤكدا أن هذه الاستثمارات ستكون بمثابة حصن الامان لاموال المستثمرين إذ ستصبح فى هذه الحالة بمثابة حارس على المورد الاساسى لرزقه بالاضافة إلى قيامهم بدورهم بفتح فرص جديدة للعمالة كلما كانت هناك فرصة لذلك.

كما طالب محمود العربى العمالة المحلية بضرورة استيعابها للتغيرات التى حدثت ومحاولة التلاؤم والانسجام معها حتى يكون هناك نوع من التوافق بين منظومة ادوات الانتاج فلا يعقل ان يحرص المستثمر على توفير احدث معدات الانتاج لتحسين الجودة ويكون العامل الذى يستخدم هذه المعدات غير كفء أو لا يريد استيعاب هذا التطور التكنولوجى مشيرا إلى أن نجاح اليابان فى بناء نهضتها الصناعية بعد انهيارها فى الحرب العالمية الثانية يرجع بصفة اساسية للعمالة ورغبة كل عامل فى زيادة الانتاج وتجويده لشعوره بان ذلك واجب قومى وليس مجرد اجراء روتيني لكى يحصل على اجر مادى.

وأوضح محمد رجب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ان العمالة المصرية تعد من أكثر نوعيات العمالة القابلة للتدريب واكتساب المهارات من خلال التدريب بل ومحاولة الابتكار فيما تقوم به من عمل ونظرا لاعتماد القطاع الخاص بشكل اساسى على عنصر المنافسة فى الأسواق فهو يحتاج إلى العمالة المنتجة والمطورة لادائها ولا مكان للتكاسل كما أن المزايا المادية التى يمنحها القطاع الخاص للعمالة مقارنة بالقطاع العام يجب أن يقابلها التزام من جانب العمال واعطاء العمل حقه.

ويشير إلى أن الأوضاع الحالية للعمالة تعد بجميع المقاييس أفضل من الوضع السابق فى ظل القطاع العام حيث تتكدس اعداد كبيرة من العمالة بدون عمل مما يؤثر سلبيا على مستوى انتاجية العمالة ككل ويسىء إلى سمعة العامل المصرى عكس ما يقوم به القطاع الخاص من الاعتماد على الاحتياجات الفعلية للعملية الانتاجية من العمالة وتطويرها بما ينعكس ايجابيا على جودة الانتاج أولا ومستوى المهارة للعامل نفسه.

ويتفق مصطفى النجار رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية على تحسن ظروف العمالة المصرية فى ظل تزايد دور القطاع الخاص بالعملية الانتاجية مدللا على ذلك بارتفاع الحد الادنى للأجور كبداية لخريجى الجامعات المصرية إلى نحو 400 جنيه فى القطاع الخاص بالاضافة لمثلها حوافز ومكافآت على حين لا يزيد مرتب نفس الخريج فى القطاع العام على 150 أو 200 جنيه شهريا وبالتالى إذا كان العامل يحصل على حقه المادى فيجب أن يحصل رب العمل على مقابل هذا الأجر والذى يتمثل فى نحو 7 ساعات عمل بكفاءة 100٪ دون تسيب أو تزويغ من جانب العمالة.

وعن تأثير العمالة الزائدة على مستوى الانتاجية قال رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية إن أهم اخطاء القطاع العام انه قام بالاستعانة باعداد كبيرة جدا تفوق الاحتياجات الفعلية للعملية الانتاجية وبالتالى تحول جزء كبير من هذه العملة إلى بطالة مقنعة الأمر الذى أثر سلبيا على مستوى انتاج العمالة الفعلية ويضرب مثلا على ذلك انه اثناء فترة الاقتصادى الاشتراكى لمصر كنا نحتاج لنحو 1000 عامل موسمى لنجنى للحصول دون الاعتماد عليهم كقوة اساسية إلا أنه تحت ضغط من محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت قمنا بتعيين هؤلاء العمال دون أن يقوموا باى عمل سوى الحصول على مستحقاتهم المالية أول كل شهر دون التأثير على انتاجية العمالة الفعلية.

وأشار معتز رسلان رئيس مجلس إدارة مجموعة رسلان للتنمية الاقتصادية إلى أن مستويات معيشة العامل المصرى تضاعفت 4 مرات عن

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : جيهان محمود
الموضوع الفرعي : فى مصر :الآثار الاجتماعية — رقم العـــــدد : ٢٦٤٠
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٩/٣٠

مستوى المعيشة منذ 10 سنوات تقريبا وذلك نتيجة لتزايد مساهمة القطاع الخاص فى العملية الانتاجية والتى يتم من خلالها ايجاد فرص عمل جديدة للعمالة وزيادة الطلب على العمالة الماهرة بدلا من الاقتصار على القطاع العام فقط كذلك يلاحظ أن القطاع الخاص ادى إلى ايجاد نوع من التنافس لدى العمالة المصرية ومحاولتها تطوير ادائها بشكل مستمر بما يعود بالايجاب على انتاجية تلك العمالة.

وحول امكانية استيعاب القطاع الخاص لنحو 500 ألف خريج جديد يبحثون عن عمل قال إنه فى ظل الاستقرار الاقتصادى الذى تشهده مصر فى الوقت الحالى وتزايد الاستثمارات المحلية والاجنبية الموجهة لجميع المجالات وبالتالى اقامة مشروعات استثمارية جديدة تكون قادرة على استيعاب تلك الزيادة فى اعداد العمالة السنوية.

وطالب رسلان العمالة المحلية بضرورة تطبيق القطاع الخاص لمبدأ «التعيين والرفت» على غرار ما يتم فى أغلب دول العالم المتقدمة إذ فى حالة احتياج صاحب العمل للعمالة الماهرة ستكون هناك عروض متنوعة لجذبها أما فى حالة رغبة بعض العمال فى البلطجة «وعدم العمل» فيحق لرب العمل رفتهم والاستغناء عنهم مع تطبيق مبدأ الثواب والعقاب لكل من اجاد وكل من أخطأ مع التاكيد على أن القطاع الخاص يكفل جميع حقوق الضمان الاجتماعى للعمالة وفقا للقانون المصرى.

ويرفض نادر شريف رئيس جمعية رجال الاعمال بين مصر والكونغو ورئيس مجلس ادارة شركة توكاى للتجارة اتهام القطاع الخاص بانه مصدر لعدم الامان للعمالة مشيرا إلى أن الشركات عادة ما تقوم بتدريب العاملين بها، وتحمل تكاليف مالية كبيرة لتطوير مستوى الاداء وارسال بعثات خارجية لتعظيم الاستفادة من العمالة الموجودة لديها ومن ثمة فليس من السهل أن يتم الاستغناء عن تلك العمالة بعد تحمل كل تلك التكاليف بل إن هناك بعض الشركات الخاصة التى تلزم العمالة بها بعدم ترك العمل قبل مرور فترة زمنية محددة تسمح لها باسترداد جزء كبير من نفقات التدريب.

واضاف أن تطبيق سياسة العقاب والثواب بطريقة ايجابية فى القطاع الخاص تؤدى إلى حرص العامل على اخراج كل ما لديه من طاقة ويشعر بانتمائه لعمله أكثر كما أن فرص الترقى والتقدم تكون متاحة بشكل أكبر فى القطاع الخاص مؤكدا ان اغلب رجال الأعمال والمستثمرين يعلمون أن تحقيق نوع من الاستقرار المادى للعمالة سينعكس على ادائها مادامت هذه العمالة جيدة وتؤدى ما عليها.

وترى هدى جلال يسى رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر للتنمية ونائب رئيس مجلس ادارة شركة TCL أهمية دور القطاع الخاص فى اتاحة الفرصة للمبتكرين من العمالة وإخراج ابداعهم وتطبيقه مادامت هذه الاختراعات قابلة للتنفيذ وذات تكلفة اقتصادية مناسبة وستؤدى إلى زيادة القدرات التنافسية للمنتجات فى الاسواق مشيرة إلى وجود عدد كبير من الاختراعات «نحو 2 مليون اختراع لدى وزارة البحث العلمى» يمكن أن تتم الاستفادة منها عن طريق انشاء شركة قومية تضم فى عضويتها مجموعة من رجال وسيدات الاعمال والمسئولين والمخترعين بهدف فحص هذه المخترعات والاتفاق على خروجها إلى النور فى صورة منتجات بما يسمح باقامة مشروعات انتاجية جديدة قادرة على استيعاب عمالة جديدة.

واضافت انه من الممكن أن تتولى البنوك عملية التمويل لبعض تلك النماذج من الابتكارات التى يقوم بها العاملون أو شباب الخريجين وفى حالة تسويق المنتج يتم توزيع العائد بنسب محددة على كل من شارك فى ابتكاره وانتاجه وتسويقه.

وقال محمود دياب رئيس غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرى ان طبيعة القطاع الخاص وتركيزه على الجانب الاقتصادى للمنشأة يجعل هدفه الاساسى تعظيم الاستفادة من العمالة لديه مع اعطائها جميع حقوقها التى نص عليها قانون العمل إلا أن نسبة الاخطاء المسموح بها «للعامل» لدى القطاع الخاص عادة ما تكون محدودة بشكل كبير وتتم محاسبته بطريقة فورية وهو ما يختلف عن القطاع العام والذى عادة ما لا يطبق مبدأ العقاب والثواب مما يجعل الجميع سواسية ويفقد العامل الحافز الداخلى لتطوير ادائه.

وأوضح الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد مركز البحوث باكاديمية السادات الادارية أنه بصفة عامة فإن وضع العامل المصرى قد تحسن فى الوقت الحالى عن وضعه فى ظل سيطرة قطاع الأعمال العام حيث اصبحت هناك امكانية للعامل فى أن يحصل على حوافز ومكافآت مالية أعلى بكثير مما كان يحصل عليه مع وضع معايير موضوعية للتفرقة بين نوعيات العمالة من ناحية المهارة والخبرة وليس مجرد الاقدمية كمعيار وحيد للترقى وزيادة الاجور مشيرا إلى أن قانون رقم 8 لعام 97 والخاص بتشجيع الاستثمار أعطى للعمالة الحق فى الحصول على نسبة 10٪ من اجمالى ارباح أية مؤسسة اقتصادية وهو بالتاكيد ما يدفع العمالة لتحقيق أقصى ربح للمؤسسة باعتبارهم مستفيدين من زيادة ونمو حجم المؤسسة.

واضاف أن الجانب الاجتماعى بالنسبة للعمالة عادة لايأخذ حقه الكافى من الاهتمام لدى القطاع الخاص ويتم الاستعاضة بذلك عن طريق زيادة المرتبات والأجور ليكون العامل حرا فى تلبية احتياجاته الاجتماعية والصحية عكس ما كانت تركز عليه شركات قطاع الاعمال العام من توفير جميع عناصر الامان الاجتماعى للعاملين كما أن أحد عيوب القطاع الخاص هو سرعة اتخاذ القرارات العقابية بغض النظر عن مصلحة العامل.

ومن جانبه قال ممدوح مكى عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس غرفة صناعة الجلود إن الأوضاع الحالية للعمالة مع قيام القطاع الخاص بنحو 70٪ من اجمالى الاستثمارات الجديدة فى تحسن خاصة أن عنصر العمل يعد أحد العوامل المحددة لتكلفة الانتاج وجودته ويتحدد بناء عليه مدى القدرات التنافسية التى تتمتع بها المؤسسة إذ أصبح مفهوم الجودة «الايزو 9000» يشتمل على جميع مراحل العملية الانتاجية بداية من نظم الإدارة والموارد البشرية والانتاج والتسويق وكلها مراحل تتطلب مستوى معيناً من الكفاءة فى العمالة لم تكن موجودة لدى قطاع الأعمال العام.

مؤكدا أن العصر القادم سيكون عصر المنافسة والتى تتوقف بدورها على كل ما تمتلكه المؤسسات من امكانيات وقدرات أمام مثيلتها المحلية والاجنبية وإذا لم يتم إعداد العامل المصرى بالشكل الجيد «تدريب ـ الدخول فى المجالات الانتاجية الحديثة» سنفقد عنصراً مهماً من عناصر المنافسة العالمية.

عن مدى تحسن ظروف العمالة فى الوقت الحالى ومع قيام القطاع الخاص بالدور الاساسى فى عملية التنمية الاقتصادية أكد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن التحولات الاقتصادية التى شهدتها مصر مؤخرا مع بداية ولاية الرئيس مبارك «منذ أوائل الثمانينات» كانت محل اهتمام كبير ودراسة من اتحاد العمال لتحديد مدى الانعكاسات والاثار الايجابية والسلبية لتلك التحولات على أوضاع العمالة والتأكد من أن العمالة لن تضار من جراء تنفيذ عملية الخصخصة وتوسيع دائرة الملكية وكذلك الحفاظ على جميع حقوق العمال فى ظل القطاع الخاص لتوفير مستوى معيشة أفضل يتناسب مع حجم المجهود المبذول فى القطاع الخاص.

وأوضح أن الخطة الخمسية الأخيرة تستهدف اتاحة فرص عمل فى حدود 2,5 مليون فرصة عمل خلال عام 2005 يقوم القطاع الخاص بالدور الاساسى فى توفير هذه الفرص.

مشيرا إلى أن الاتجاه العام حاليا هو التخفيض التدريجى لعدد العمالة فى القطاع العام نتيجة تنفيذ برنامج الخصخصة وما يطبق حاليا من أنظمة المعاش المبكر للعاملين فى القطاع العام لتخفيض حجم العمالة الزائدة التى قد تمثل أعباء مالية على ميزانية تلك الشركات والتى تحاول الحكومة جاهدة اصلاح الهياكل المالية والإدارية لها قبل طرحها للبيع والاستفادة من جهود هذه العمالة فى مشروعات أخرى جديدة أو تحويلهم لاصحاب مشروعات صغيرة.

واشار السيد راشد إلى أن التغيرات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على آليات السوق كمحدد اساسى للنشاط الاقتصادى أدت لفرض اوضاع جديدة على العمالة من الممكن أن تكون فرصة كبيرة لتحسين مستوى معيشة العامل المصرى وزيادة دخله السنوى علاوة على اتاحة الفرصة للتدريب واكتساب المهارات الفنية وايجاد مزيد من فرص العمل الجديدة واستحداث مجالات انتاجية لم تكن موجودة او معروفة من قبل وبالتالى زيادة الفرص المتاحة للعمالة للانتقال إلى أسواق خارجية للعمالة بشروط مالية افضل علاوة على امكانية انتقال العامل المصرى داخل سوق العمل المحلى بشكل اكثر سهولة وفقا لما يتم الاتفاق عليه من شروط العمل بين رب العمل والعامل.

السيد راشد

اتحاد العمال اجرى دراسة للتأكد من ان العمالة لن تضار من الخصخصة

هدى جلال يسى

الفرصة متاحة أمام المبتكرين من العمال لتطبيق افكارهم

محمود دياب

نسبة الاخطاء المسموح بها للعامل فى القطاع الخاص محدودة للغاية

محمد رجب

المزايا المادية التى يمنحها القطاع الخاص للعمالة يجب ان يقابلها التزام من جانب العمال

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ١٩٩٩

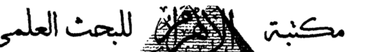
وضع العمالة فى برنامج الخصخصة

ان مشكلة العمالة الزائدة تقف عائقاً حقيقياً أمام اتمام عمليـــة الخصخصـــة ، فـــان الاستغناء غير المنظم عن العمالة الزائدة سيترتب عليـــه دون شـــك عواقـــب اجتماعيـــة وسياسية خطيرة. ان اسلوب المواجهة لابد وأن يتسم بالاتزان الاقتصادى والاجتمـــاعى ان نجاح مستقبل الخصخصة يرتبط بالآثار الاجتماعية لها، وفى الواقع ان قضية العمالة فـــى الخصخصة تحظى باهتمام كبير وربما كان ذلك لأسباب تتعلق بالاســـتقرار الاجتمـــاعى والسعى نحو تجنيب فئة من فئات المجتمع الجزء الأكبر من فاتورة الاصلاح الاقتصـــادى، وان كان تأمين مستقبل العمالة فى ظل الخصخصة يجب أن يلقى هذا الاهتمام الكبـــير ، الا انه فى نفس الوقت لا يجب أن يكبل الادارة والمشروعات المخصخصة بقيود تهدد قدرتـــها على النجاح وبالتالى تهدد مستقبل المشروع ذاته والحقيقة ان المشكلة تنحصر فيما يلى:[١]

انه نتيجة للنظام المركزى والتخطيط الموجه ، وكان الحاق العمال بمراكز الانتـــاج يقوم على اعتبارات سياسية وليست اقتصادية، مما أدى الى تضخم فى عـــدد العمـــال لا يقابله انتاج حقيقى، وتصحيح هذا الوضع فى ظل سياسة الخصخصة يقتضى القضاء علـــى هذه الظاهرة، وفى نفس الوقت من المطلوب الا يترتب على ذلك آثار اجتماعيـــة وخيمـــة تتمثل فى التخلص من هذه العمالة الزائدة دون تدبير عمل آخر لها فى قطاعـــات أخـــرى تحتاج اليها. والا ترتب على ذلك نتائج وخيمة على الصعيد الاجتماعى،[٢] فى بلاد تشـــكو من تزايد اعداد العمال المتعطلين وما يمثله ذلك من اهدار للقوى البشرية.

ان مشكلة العمالة الزائدة لا تنفصم عن مشكلة البطالة التى تعرفها مصـــر ولا تعدو أن تكون احدى صور البطالة (البطالة المقنعة) لذلك فإن كل محاولة لحـــل مشـــكلة العمالة الزائدة هى فى نفس الوقت محاولة لحل مشكلة البطالة والتـــى تعـــد مـــن اخطـــر المشاكل التى تواجه الدول التى تحاول التحول الـــى نظـــام الاقتصـــاد الحـــر وتســـتخدم الخصخصة وسيلة لذلك.

لابد من أن ننتبه الى أن الاصل فى حل هذه المشاكل، هو المعالجة الاقتصاديـــة على الأخص تحرير القاعدة الاقتصادية من القيود البيروقراطية التى تكبلـــها، والتركـــيز على الامكانيات المتاحة، لأن الانسان لابد وأن يستغل كافة الموارد المتاحـــة بيـــن يديـــه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغير خاف ان الموارد البشرية فى مصـــر ، ذات أهمية كبيرة، فلابد من وضع استراتيجية للتشغيل على أمد طويل، يمتد لمدة ربـــع قـــرن، والا تقف رؤيتنا عند عدد محدد من السنوات، لابد من أن نعى جيداً، ان مصر أمة عريقـــة وحياة الأمم لا تقاس بالسنوات ولا بعقد بل بالقرون.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

لذلك لابد أن نضع نصب أعيننا المشكلة الأهم وهى: لقد مضت بنا حتى الآن ٦ سنوات منذ أن اعلن عن تصفية شركات القطاع العام الخاسرة، وعن ضـرورة تصفية العمالة الزائدة. وترددت اقوال المسؤولين، بين داع لضرورة "التخلص من هـذه العمالـة وبين قائل " أنه لن يضار عامل من عملية الخصخصة " وبين مؤكد انه "لا استغناء عـن أى عامل" وهذا هو التحفظ الناجم فى نظرنا عن أمرين:

أما الأمر الأول : هو التصور الخاطئ للمشكلة ان الحكومة تصـورت أن حـل مشـكلة العمالة الزائدة، يعنى الابقاء بعدد كبير من العمال فى صفوف البطالـة السـافرة. لذلـك خشيت الاقتراب من هذه الدائرة الخطرة وفضلت اتباع اسلوب الدفـع الذاتـى فـى حـس الأمور. ولكن مشكلة كهذه. لن تحل بهذا الاسلوب وانما بالمواجهة الصريحـة والحلـول الواقعية.

ولنا هنا ان نستعرض اسباب ما الذى ادى بنا الى ما نحن عليه الأن فيما يتعلق بالعمالـة الزائدة . الاجابة هى: الخطأ فى سياسة التشغيل فى مصر.

الخطأ فى سياسة التشغيل فى مصر

رفعت الحكومات المصرية المتعاقبة، منذ أوائل الستينات، استناداً الى شعارات سياسية لا تتسم بالواقعية ولا تأخذ بالقوانين الاقتصادية فى الاعتبار رفعت شعار مسئولية الدولة عن ايجاد عمل لكل خريج جامعى ولحملة الشهادات المتوسطة) وعن طريق مكاتب القوى العاملة واعتبرت هذه الحكومات نفسها مسئولة عن الحاق العمال بالقطاع العام، بعد أن تحولت الحكومة الى أكبر صاحب عمل فى مصر، نتيجة للقرارات الاشتراكية. وقد كلفت سياسة التشغيل هذه مصر الكثير، وساهمت هذه السياسة الحكومية فى خلق وتفاقم البطالة المقنعة، التى لا تعدو ان تكون احدى صور التشغيل الناقص، والتى كانت ظاهرة تقليدية فى القطاع الزراعى (حيث كانت تتركز الزيادات السكانية الكبيرة) وتخلق فائضاً فى عرض العمل يشكل عبئا على النشاط الزراعى ، ومع تتابع مراحل التحضر والتحولات فى أنماط السلوك الاقتصادى والاجتماعى، أخذ موقع البطالة المقنعة فى التحرك الى المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية استجابة للفروق الجديدة النفسية والاجتماعية والمادية بين بيئتى الريف والحضر وقد تمثل التعليم احد تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية التعليم فى كافة المراحل، وسياسة الالتزام الحكومى بتعيين الخريجين فى أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة، التى تضخم حجمها واصبحت بطالتها المقنعة عبئاً كبيراً علينا[١]. ذلك أن البطالة المقنعة، تعنى أن جزءاً من قوة العمل يشغل وظائف معينة ولكن هذه الوظائف لا تستوعب كامل طاقاتهم ولا تستفيد من كل خبراتهم ما حصلوا عليه من علم. انهم يشغلون وظائف لا تستوعب إلا جزءاً من وقتهم مما دفع الغالبية منهم بالعمل بوظائف أخرى تشغل وقتهم بالكامل مثل العمالة المؤقتة فى قطاع التشييد والبناء وقطاع السياحة والالتحاق بأعمال اخرى بعض الوقت.

ومما لا شك فيه أن هذه السياسة فى التشغيل اضطرت الحكومة الى أداء مبالغ لأناس لا عائد من وراء الحاقهم بالعمل - اى أن عملهم غير منتج ولا يمكن أن نطلق على هذه المبالغ وصف (الأجر) انما هى أقرب الى اعانات البطالة وعلى الأخص البطالة المقنعة وهذه السياسة وصلت الى أن المشروعات لا يمكنها أن تستمر فى استيعاب العمالة فتضيف الى جانب البطالة المقنعة التى اوجدتها بطالة سافرة.. ومن ناحية اخرى فإن الأموال المستخدمة فى منح هذه العمالة الزائدة، "اعانات فى شكل أجور" يمثل استقطاعات من ميزانية المشروعات، كان يمكن أن تستخدم فى الاحلال والتجديد وتطوير الانتاج، وتمكن من ثم من ايجاد فرص عمل حقيقية، أى فرص عمل منتجة.

اذن هذه المبالغ بدلاً من أن تساعد على تحقيق الرخاء والرفاهية تجلب الخسارة للمنشآت وتوقف عملية الاستثمار وتسبب التضخم وارتفاع الاسعار وبالتالى تؤدى الى اضعاف النمو الاقتصادى . وسيقلل من معدل النمو.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

واثبتت سياسة التشغيل واعتمادها على مجرد تشغيل الافراد وحشرهم فى المنشآت، وبغير حاجة الانتاج لهم. اثبتت تلك السياسة فشلها وانتهت نظرية ان الناس تتقاضى أجراً دون أن يكون لهم عمل حقيقى وهذا ليس أجراً، فالأجر هو مقابل العمل والأجر لابد وأن يتناسب أولاً مع الجهد المبذول وأن يكفل الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

وحل المشكلة

كما هو معلوم للجميع يمكن فى ايجاد فرص عمل حقيقية، وهى لن تتأتى فى مصر الا من خلال استثمارات ضخمة تحسب ان القطاع الخاص وحده هو القادر عليها نظراً لأن حالة القطاع العام لم تعد تسمح له بإعادة الاستثمار والقطاع الخاص أو اسلوب ادارة المنشأة وفقاً لنظام الاقتصاد الحر، لا يعرف اعطاء الأجر بلا عمل أى لا يستوعب فكرة (العمالة الزائدة) وهو ما قد يقف عائقاً حقيقياً امام عملية الخصخصة والتى لابد منها أو على الأقل إدارة منشآت قطاع الأعمال، وفقاً لاقتصاديات السوق ولكن الأمر يقتضى أيضاً الاعتراف بأن الاستغناء غير المنظم عن العمالة الزائدة سيترتب عليه -دون شك- عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة.

لذلك فإن اسلوب المواجهة، لابد وأن يتسم بالاتزان الاقتصادى والاجتماعى.

أ- اقتصادياً: لا مناص لتحرير المشروعات اياً كان القطاع الذى تنتمى اليه من الالتزام بالقوانين الاقتصادية ومنها على الأخص "الحد الأمثل للعمالة" فلكل مشروع ميزانية ولكل ميزانية قواعدها الفنية والمالية والاقتصادية التى لابد من احترامها حرصاً على نجاح المشروع.

ولا يمكن تجاهل تلك القواعد ، لأسباب اجتماعية.

ب- اجتماعيا: لابد أيضاً أن تنفى تماماً ما يثور فى خيال البعض من أن الاستغناء عن العمالة الزائدة، يعنى القاء العمال "الزائدين عن الحاجة" فى عرض الطريق، فهذا تصور خاطئ ولكن يهمنا فى هذا القول توضيح نقطة هامة. لماذا تعارض الطبقة العاملة موضوع الخصخصة وما موقف الشعب المصرى منها؟

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

رأى الطبقة العاملة فى موضوع الخصخصة

بالنسبة لمفهوم الخصخصة فنجد أنه لا يزال غير واضح تماماً لدى جميع فئات الشعب حيث نجد أن كل مجموعة من الشعب تفهمها بطريقة مختلفة عن المجموعات الأخرى، فالبعض يذهب مثلا الى انها تعنى:

تصفية القطاع العام، أما البعض الأخر يفهمها على أنها بيع شركات القطاع العام الخاسرة، بينما يفهمها أخرون على أنها تعنى تنشيط المنافسة فى الأسواق أو تحرير ادارة الاقتصاد الوطنى.. فالمعنى اذن ما زال غامضاً لم تتضح صورته بعد.

ويقول الصحفى الاقتصادى عصام رفعت فى أحد مقالاته:[1]

ان مفهوم الخصخصة يعنى أن الخصخصة بكل تأكيد ليس بيع القطاع العام ولكنه بيع اصول وحدات قطاع الأعمال العام التى تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة من ناحية كما تمثل عبئاً على الادارة الاقتصادية الرشيدة لهذه الوحدات.

والمفهوم الذى نقصده هو أن الخصخصة لها عدة صيغ منها بيع بعض اصول القطاع العام أو المشاركة فى ادارة بعض هذه الأصول سواء بتأجيرها للعمال أو للقطاع الخاص أو الأجنبى، كما أنها أيضاً توسيع لقاعدة الملكية الخاصة لشراء الأسهم والسندات بتوسيع سوق المال فى مصر.

ولابد هنا أن نحدد ماذا نبيع من وحدات القطاع العام؟ والى من نبيع هذه الوحدات؟

هل نبيع الوحدات الرابحة أم الخاسرة؟ وما هى احجام الوحدات التى ستباع؟ وهل هى الوحدات الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة؟ والشق الثانى من السؤال وهو لمن نبيع؟

يوضح "عصام رفعت" أن البيع لأصول وحدات قطاع الأعمال العام أما ان يكون للعمال أو الافراد أو للقطاع الخاص أو للعرب أو للأجانب وهو من أنصار لبيع لجميع هذه القطاعات ولكن بشرط ووضع الضوابط الضرورية.

وبالنسبة لموقف الشعب المصرى من الخصخصة ؟

بالنسبة لرأى الشعب المصرى من هذا النظام فنجد أن هناك آراء معارضة لهذا الموضوع وفى المقابل نجد آراء مؤيدة له ولكل منهم مبرراته واسبابه ووجهة نظره الخاصة.

فهناك مجموعة من الأفراد يتمسكون بكل ما هو قديم وعتيق فى المجال الاقتصادى ولهذا يرفضون بشدة نظام الخصخصة الذى يتم تنفيذه حالياً ويبذلون ما فى وسعهم لتعطيل واعاقة مسيرة هذا النظام الجديد[1] لأنهم يتمسكون بمبادئ وقواعد اقتصادية قديمة وبذلك فهم توقفوا عند فترة زمنية معينة ولم يدركوا ان العصر الحالى بما فيه من تطورات هائلة فى مختلف المجالات يحتاج الى نظم اقتصادية جديدة غير النظم القديمة التى عفى عليها الزمن.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

وبينما هناك آراء معارضة لعملية الخصخصة فى الاصلاح الاقتصادى نجد وعلى العكس من ذلك أن هناك آخرون يؤيدون هذا النظام ويرون فيه الملجأ الوحيد لتخليص وانقاذ قطاع الأعمال من الخسائر والنهب والفساد والبيروقراطية.

وبالنسبة لرأى العمال: فمما لا شك فيه أن موضوع الخصخصة يشغل بال كثير من العمال سواء كانوا من الشباب أو كبار السن وينظر كل منهم الى الموضوع بوجهة نظر مختلفة.

فنجد كبار السن ينظرون الى الخصخصة على أنها عدو لهم، اعتقاداً منهم أن أصحاب رؤوس الأموال سوف ستغنون عنهم ويستخدون احدث الماكينات التى قد تحل محل عدد كبير منهم.

فى حين أن الشباب يرى أن الخصخصة فرصة ذهبية لهم لتكوين أنفسهم وذلك فى ظل ضعف مرتبات القطاع العام وارتفاع الاسعار وفتح فرص عمل جديدة لهم فى القطاع الخاص بأجور أعلى تناسب تعليمهم وامكانياتهم وخبراتهم العملية. أى أنها فرصة لإثبات وجودهم كجيل جديد.

نستطيع أن نستخلص من هذا العرض لآراء الناس والعاملين أن موضوع الخصخصة لم يأخذ حقه من الاعلان والشفافية سواء على المستوى الخاص بالنسبة للعمال أو المستوى العام بالنسبة للشعب وعدم وضوح المعلومات وتضارب التصريحات والتأكيدات من المسؤولين خلق نوع من البلبلة والغموض وفرصة لانتشار الشائعات وانتشار الأخبار الغير صحيحة وظهور تيار عام على مستوى العمال وصغار الموظفين يناهض برنامج الخصخصة .

لابد للحكومة وقطاع الأعمال وضع الجانب الاجتماعى والبعد والرؤية الاجتماعية نصب عيه وبذل المجهود فى هذا المضمار، فالجانب الاقتصادى بمفرده لا ينجح بدون مساندة الجانب الاجتماعى له، فالأمور الانسانية لا يمكن انكارها والتغاضى عنها وخاصة ونحن نتعامل مع بشر يتوقف حياتهم ومصير اسرهم على تطبيق تلك القرارات الاقتصادية.

فالعامل هو عنصر اساسى فى العملية الاقتصادية ومدى رضاه عن عملية الخصخصة يدعمها ويساعد على نجاحها بدون تضحيات أو خسائر أو احساس بالظلم الاجتماعى.

فالدول ذات الاقتصاد الموجه تعانى عند تحويلها الى اقتصاديات السوق من معضلة مهمة اقتصادياً واجتماعياً الا وهى معضلة التعامل مع العامل.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

كما هو معلوم فإن العمالة فى القطاع الصناعى تتمتع بامتيازات مهمة، وهـى لا تقاس بمقاييس الكفاءة والانتاجية كما هو متبع فى نظام الاقتصاد الحر. وعندما تتحول ملكية المؤسسات الى القطاع الخاص فإن الادارات الجديدة ربما تتخذ قرارات بفصل العمالة الفائضة أو تحاول تعديل الامتيازات والأجور، أو تعديل ساعات العمل، أو تقرر اتباع قياس اداء مختلف عما كان مألوفاً فى عهد القطاع العام، ولذلك لابد من ايجاد بدائل اقتصادية مقبولة اجتماعياً لاقناع الفئات العمالية بجدوى التخصيص.

ولا شك ان هناك امكانية لاعادة تأهيل العمالة وتهيئتها للعمل فى بيئة اقتصادية تعتمد على الكفاءة والمبادرة الحرة. وقد قطعت عدة بلدان أشواطاً طويلة فى برامج الاعداد والتأهيل كذلك هناك امكانات للاستغناء عن العمالة الفائضة عن طريق التوظيف فى مواقع جديدة، أى فى مؤسسات أخرى.. أو فى احالة عدد كبير من العمال الى التقاعد ولو كان مبكراً لتخفيف أعباء التشغيل وانهاء وضع البطالة المقنعة فى العديد من المؤسسات المنتوى تخصيصها ومن المؤكد أن هناك تكاليف عالية ستنتج من التقاعد المبكر، الا أنها تظل أفضل اقتصادياً من وضعية بقاء عمال فى حالة بطالة مقنعة. وهناك أيضاً حلول المسألة العمالة والتخصيص وهى منح العاملين أسهم حقوق الملكية فى النشآت التى تم تخصيصها. وقد اتبعت هذه الطريقة فى بلدان رأسمالية تقليدية مثل بريطانيا أو فى بلدان جديدة التحول نحو الاقتصاد الحر[٢].

وهنا يمكن تحفيز العاملين لزيادة الانتاجية حيث يصبح لديهم حقوق تملك فى مؤسساتهم، ومن ثم يحرصون على تحسين الاداء ورفع مستوى الانتاجية والحرص على تقليص الانفاق التشغيلى ووقف الهدر فى المصاريف. ولكن يبقى العديد من المسائل الشائكة فى العلاقة بين العمالة والتخصيص.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

آثار الخصخصة (الآثار الايجابية والسلبية على العمالة)

فى الواقع قضية العمالة في الخصخصة تحظى بإهتمام كبير وربما كان ذلك لأسباب تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والسعى نحو تجنيب فئة من فئات المجتمع الجزء الأكبر من فاتورة الاصلاح الاقتصادى. وأن كان تأمين مستقبل العمالة فى ظل الخصخصة يجب أن يلقى هذا الاهتمام الكبير، الا أنه فى نفس الوقت لا يجب أن يكبل الادارة والمشروعات المخصصة بقيود تهدد قدرتها على النجاح وبالتالى تهدد مستقبل المشروع ومما لا شك فيه أن للخصخصة

أ – آثاراً ايجابية على العمالة:

تتمثل فى اشتراك العاملين فى المشروعات المخصصة عن طريق تحويلهم الى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لأصحاب رأس المال ومن ثم تكفل لهم تلك المساهمة قدراً من المشاركة فى ادارة المشروع وفى أرباحه . وتخفف من شعورهم بالتبعية والخضوع لأصحاب رأس المال. كما تحفزهم على العمل وتؤدى الى النهوض بمستواهم وتنمية احساسهم بالمسؤولية مما يعود أيضاً على الاقتصاد القومى بالخير والازدهار بالاضافة الى زيادة الانتاجية فى تلك المشروعات ورفع الكفاءة ومستوى الجودة مما ينتج عنه زيادة فى مكافآت واجور العاملين بها[1]

ب– أما الجانب السلبى للخصخصة على العمالة:

وهو يمثل لب القضية المثارة فى هذا الأمر، ان الخصخصة بالضرورة تؤدى الى فقدان بعض الأفراد لوظائفهم، والاستغناء عن الكثير من العمال خاصة الذين كانوا من قبل فى المشروعات العامة يمثلون بطالة مقنعة وصاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع، حيث أنه يبحث فى المقام الأول عن أعلى عائد ممكن، ومن ثم لا يقبل الا العامل الذى يكون المشروع فى حاجة فعلية اليه، وفى ظل هذا الوضع سوف يترتب لا محالة الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن حاجة المشروعات المخصصة مما خلق معارضة من جانب العمال للخصخصة، كما يخلق مشاكل عديدة للحكومة من حيث اضطرارها الى ايجاد فرص عمل بديلة أو حلول للعمالة الزائدة، بل قد يتطلب الأمر وضع برامج زمنية لعلاج هذه المشكلة قبل بدء التطبيق للخصخصة حيث أن الدولة بما لها من وضع سيادى يقع على عاتقها العبء الأكبر من هذه المشكلة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ١٩٩٩

١- مشكلة العمالة الزائدة فى برنامج الحكومة المصرية للخصخصة[١]:

بادئ ذى بدء نشير الى أن مشكلة البطالة فى مصر كما عبر عنها البعض بحـــق تعد من أكبر التحديات التى تواجه مصر خلال عقد التســعينات وأن علاجــها فــى رأى الدكتور سعيد النجار[٢] هو المقياس الحقيقى لنجاح الاصلاح الاقتصادى فلا يكفى أن نشير الى تخفيض معدل التضخم أو الى ثبات سعر الجنيـــه أو تحســين العجــز فــى مــيزان المدفوعات. فإن ذلك كله ببعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العادى، الذى يســعى أولاً وقبل كل شيئ الى الحصول على عمل شريف يسد رمقه ويحفظ كرامته.

وقد أشار برنامج الحكومة للخصخصة الى أنه لا يوجد فى التشريع الحـــالى اية اشارة لدفع تعويضات لتشجيع العمالة الزائدة على التحرك الاختيارى للعمل، غير أن عــدم وجود نصوص تشريعية يجب الا يؤثر على الالتزام بالمحافظة للعاملين علــــى أعمالــهم وارزاقهم. ومن ثم يمكن التعامل مع هذه القضايا من خلال مجموعة برامـــج اقتصاديــة اجتماعية هادفة ومتنوعة وايجابية وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد العام لنقابــات عمــال مصر، والنقابات العامة والصندوق الاجتماعى وقد يشمل أياً من الاجراءات التالية:

١- صياغة برنامج لتشجيع التقاعد المبكر. وقد تم تنفيذه بنجاح فـــى عــدد مــن الشركات.

٢- دفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة.

٣- اعداد برامج للتدريب التحويلى تركز على التخصصات المطلوبـــة حاليــاً أو المتوقع الاحتياج اليها فى المستقبل القريب.

٤- اتاحة الفرصة للعاملين الراغبين فى ترك العمل وبـــدء مشــروعات خاصــة صغيرة لشراء بعض الاصول الانتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة مــع توفير برامج لتمويل الشراء والمساعدة فى ادارة هذه الوحدات.

كما أشار البرنامج أيضاً فيما يتعلق بالشركات التى يتقرر تصفيتها على ضـــرورة التشاور مع اللجنة النقابية للعاملين فى الشركة ومع اتحادات العمال لتحديد الآثار المترتبــة على التصفية وصياغة الحلول المطلوبة لحماية العاملين فى الشركات التى يتم تصفيتـــها. كما يجب تدبير التمويل المطلوب قبل بدء تنفيذ هذه الحلول.

وتجدر الاشارة الى أنه تحقيقاً لهذه الأغراض ومحاولة جادة من الدولة للمســـاهمة فى حل مشكلة العمالة الزائدة التى تنتج عن الخصخصة. فقد انشئ الصندوق الاجتمـــاعى للتنمية فى ٢٩ يناير ١٩٩١ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ويهدف الى توفـــير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالـــة وتخفيــف وطــأة اجــراءات الاصــلاح الاقتصادى عن كاهل محدود الدخل[١].

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصـــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٢- نقابات واتحادات العمال فى ظل الخصخصة:

تلعب نقابات واتحادات العمال دوراً كبيراً فى انجاح عملية الخصخصة لا سيما فى المراحل الأولى لها. وذلك بالعمل على تقليل الصدمات العنيفة التى قد يقوم بـها العمـال سواء فى شكل مظاهرات أو فى شكل محاولات لافشال البرنـامج[٢] ذلـك أن مخـاوف البطالة وفقدان الوظائف ومخاطر التصفية والاعلان لبعض الشـركات والتخـوف مـن الاحتكارات تدفع النقابات العمالية الى المسارعة فى شراء اسهم المشروعات التى تطـرح للبيع، بالاضافة الى تشجيع العمال على استثمار مدخراتهم البسيطة لشراء هـذه الأسـهم

تجنباً لتلك المخاطر المختلفة[١] أما بعد تطبيق الخصخصة فإن تـأثير نقابـات واتحـادات العمال سوف يصبح أقوى مما كان عليه بسبب عدم السيطرة الحكومية على تلك النقابـات بالاضافة الى تملكهم لجزء من أسهم المشروعات سوف يعطيهم امكانات أقوى ودور أكبر ولنا فى التجربة البريطانية فى الخصخصة مثال عملى فى هذا الصدد حيث قادت نقابـات العمال والاتحادات العمالية حملة هائلة من المعارضة ضد ما سموه فـى بدايـة التحـول "بتهديد الخصخصة " غير أن حرص الحكومة البريطانية على اشراك كل الفئات الشـعبية والعاملين فى المشروعات المخصصة جعل موقف تلك النقابات واتحادات العمال يتحـول بعد بدء عملية الخصخصة لسنوات قليلة الى موقف مؤيد.

موقف النقابات من موضوع الخصخصة :

لم يكن موقف اتحاد نقابات عمال مصر موقفاً موحداً بالنسبة لعملية الخصخصـة حيث كان:

١- هناك اتجاه رسمى موافق على سياسة الدولة مثل رئيس اتحاد النقابات وبتأييد جـزء من العمال أنفسهم بتوجيهات القيادة السياسية إعتبار أن ذلك يمكـن أن يكـون حـلاً لمديونية القطاع العام، واسلوباً من أساليب زيادة الانتاج، وانه ليس هناك اسلوب آخـر يمكن أن يتبع لانهاء حالة المديونية للقطاع العام خاصة ان الاسلوب الذى كان يتبع فى الستينات وخيارات الستينات لا يصلح حالياً.

وواضح هذا الاتجاه ان الحكومة لا يمكن أن تستمر فى المحافظة على شركاتها فى ظل هذه المديونية ولكن طالب هذا الاتجاه الرسمى لنقابات العمال بوضع ضوابط محـددة لإتمام عملية البيع أهمها[٢]:

(البيع للمصريين وخاصة العمال منهم ومراعاة البعد الاجتماعى عند التطبيق معلنـا أهمية تغيير ادارات بعض الشركات التى ترفض الجلوس والحوار مع العمال ممـا خلـق

مشكلات محددة قابلت العاملين بشركات الكوكاكولا والبيبسى كــولا والتــى تـم بيعـها للمستثمرين متمثلة فى عدم حصول العمال على الأربـــاح ومشـــاكل تتعلــق بالتأمينـات والمعاشات. والبعض الأخر خطير كما حدث فى شركة المراجـــل البخاريـــة حيـث تـم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الموجودة لها رغم نص عقد البيع على عـــدم جـواز التصرف فى العمالة قبل ثلاثة سنوات من اتمام عملية البيع. ولم يتم حسم هــذه المشـكلة حتى الآن.

أما الاتجاه الثانى:

فيمثله مجموعة من العاملين تحت اسم "الجبهة النقابية للدفاع عــن القطـــاع العـام ويرفض التحول الى القطاع الخاص" بإعتباره يضر بحقوق العاملين. وتمســكوا بورقـة تطوير القطاع العام التى أقرتها الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصـــر فـى نهاية ديسمبر ١٩٨٩.

النتائج المصاحبة للخصخصة:

١- البطالة:

سيصحب عملية التحول من ملكية الدولة لأصول الانتــاج الــى ملكيــة الافـــراد والهيئات والمنشآت لهذه الأصول ان تتعرض مجموعة من العمال والعـــاملين بالمنشــآت للبطالة السافرة وهذا يقتضى وضع برنامج قومى لمجابهة البطالة الحالية والبطالـــة التــى سيفسر عنها برنامج الخصخصة لحين عودة التوازن المفقود لسوق العمل بعد الانتقال الــى الاقتصاد الحر.

٢- التشريعات الخاصة بعلاقة العامل والرأسمالى:

اذا اراد التحول الى القطاع الخاص أن ينجح فلابد من تشريع جديــد يعيــد لـــرب العمل والعامل احترامهما للعمل والمنشأة التى تظلهم بظلالـــــها. هــذا التشـــريع يتنــاول تشريعات اساسية مثل دور النقابات العمالية وحق الاضراب وحق طلب اعانة مالية عنـــد البطالة وغيرها من القواعد الحاكمة للعلاقة بين رب العمل والعامل فى نظم اقتصاديــــات السوق.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٣- العمالـــــة:

لا شك أن أى برنامج للخصخصة لابد أن يصطدم بموضوع (العمالة) يـأتى هـذا الموضوع على رأس قائمة الأولويات التى تواجه برامج التحول للطاع الخاص وأولاهـا بالرعاية والاهتمام. فمن امهات المشاكل فى القطاع العام مشكلة العمالة الفائضـة والتـى اظهرت القطاع العام على أنه مستودع لتخزين العمالة غـير المنتجـة أو ذات الانتاجيـة الضعيفة للغاية - وهو ما يعلق عليه بظـاهرة البطالـة المقنعـة . ولا يوجـد برنـامج للخصخصة الا وحظيت فيه العمالة الفائضة وغير المنتجة فى شـركات القطـاع العـام بأولويات المعالجة. فبعض الدول تناولت قضية العمالة فى الشركات التـى تعدهـا للبيـع بالأساليب التالية:

أ- البدء بالمنشآت ذات العمالة الأقل كثافة والأعلى انتاجية.

ب- البدء ببيع المنشآت ذات العمالة المسنة.

جـ- الاتفاق مع المشترى على صرف مكافآت تعادل الأجور والحوافز السـنوية للعامل لحين بلوغ سن التقاعد عند الاستغناء عنه، والاتفـاق بيـن الحكومـة والمشترى على خصم قيمة هذه المكافآت من القيمة البيعية.

د- تشجيع العمال على تملك اسهم فى الشركات المعروضة للبيع وتخصـم مـن الأرباح السنوية وهو النظام المعروف بإسم Esops .

هـ- منح قروض للعمال لشراء اسهم فى شركاتهم.

و - اعداد برنامج أو مجموعة برامج تدريبية مكثفة. ويكون الـهدف مـن هـذه البرامج تحويل العمالة الفائضة فى الشركات المعروضة للبيع لعمالـة منتجـة يمكن تشغيلها فى مشروعات أو صناعات لديها نقص فى هذه النوعيـة مـن العمالة. وهذا النوع من التدريب الذى يطلق عليه التدريب التحويلـى يسـاهم كثيراً فى تذليل مشاكل العمالة الفائضة ويخفف من البطالة التى تصاحب عملية الخصخصة .

ز- انشاء صناديق اجتماعية وتنموية داخل وخارج البلاد هدفها الاشـراف علـى برامج تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة وإزالة العقبـات التـى تعترضـها وتوفير التمويل والضمان لاستمرارها وتدعيم قدرتها على المساهمة فى التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية[1]

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ١٩٩٩

مشكلات تطبيق الخصخصة على العمال

من المشاهد ان اسلوب وطريقة الخصخصة تحدد الى اى مدى يمكن خلق مشاكل العمالة فيها. ففى حالة بيع كل أو جزء من اسهم الشركة ليس من الضرورى حدوث تغيرات فى عقود العاملين فالشركة التى يتم نقل ملكيتها وهى مستمرة فى ممارسة نشاطها، فإنا الشركة يعاد هيكلتها قبل بيع اسهمها مما قد يؤثر على العمالة فيها. اما فى حالة بيع الاصول فإنها عادة ما تؤدى الى تحويلات اساسية (وربما تصفية الشركة) فى الأعمال والتى تتضمن انهاء خدمات العديد من العاملين واحتمالات اعادة توظيف جديد يقوم به المشترى[1] بدأت الدولة برنامجها للخصخصة تدريجياً منذ أكثر من ثلاث سنوات حتى يستوعبها المواطن ويلمسون نتائجها بأنفسهم رغم الأصوات المتشددة التى تؤكد أن الخصخصة معناها الاستغناء عن العمال ومعناها اجور أقل ومزيد من البطالة.

١) إن تفاقم مشكلة البطالة : التى تتروح ما بين ١٦% الى ١٨% من القوة العاملة وفى ظل هذه الظروف الصعبة أدت محاولات المديرين فى القطاع العام للتخلص من العمالة المؤقتة غير المنتجة الى توتر شديد فى الكثير من مواقع الانتاج ابرزها احداث كفر الدوار فى اكتوبر ١٩٩٤ وهو ما يؤكد ان مشكلة التشغيل تعتبر احدى اهم المشاكل والعقبات التى تواجه الخصخصة فى مصر[2].

تتكون كل وكالة حكومية أو هيئة أو مؤسسة أو شركة من مجموعة من الأفراد تحركهم آمالهم ومخاوفهم نحو التمييز بين العام والخاص وحتى الآن لم تعد هناك جدوى حقيقية ملموسة من محاولة اقتناع العاملين فى مختلف المستويات التنظيمية (عليا-وسطى-تنفيذية) من أهمية التغير من القطاع العام الى القطاع الخاص. ونظراً لغياب المشاركة المسبقة من جانب والخوف من فقد عشرات الآلاف من العاملين لوظائفهم من جانب آخر - عند التحول الى القطاع الخاص بشكل أو بآخر رغم اعلان الحكومات عن حماية العاملين سواء بفرض الشروط التى تقضى بعدم اقصاء العاملين عن وظائفهم أو السماح لهم بمعاش مبكر أو غير ذلك.

٣- مشاكل المعاش المبكر: وكيف يمكن تداركها:

ان التقاعد المبكر يهدد احساس العامل بالانتماء لمنشأته ولبلده ويضر التوجه نحو التنمية مشيراً الى أن اليابان مثلا كان احد عوامل تقدمها الاساسية هو وضع نظام مريح للعامل يجعله يحس بالانتماء للمنشأة بالاضافة الى مكافأة من يعمل أكثر وليس من يتقاعد مبكراً. فإن الذين سيحالون الى المعاش المبكر نتيجة لخصخصة المؤسسة التى كانوا يعملون بها سيصبحون متعطلون وان حالات التعطل تتساوى مع العجز الكامل. ومن المعروف تأمينياً ان العجز الكامل أسوأ من الوفاة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	في مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

ان المعاش المبكر سيطبق بالضرورة بحكم سياسات الاصلاح الاقتصادى ونتيجة اتباع نظام الخصخصة . لكن لابد ان تراعى الشركات ان العامل هنا لم يطلب الخروج من العمل ولكن الشركات هى التى أصرت ونجحت بأساليب عديدة فى تسويق ما اطلقت عليه المعاش المبكر ولا يجوز هنا الاكتفاء بصرف مبلغ تعويضى من دفعة واحدة لأن العامل سينفقه فى أى مجال من مجالات المعيشة الضرورية كزواج ابن أو بنت أو تحت أى ظرف طارئ وقد يصبح حسب قولهم (يا مولاى كما خلقتنى) صفر اليدين عاطلاً وعاجزاً عن مواصلة فتح بقية بالمعاش المنخفض الذى سيتقاضاه شهرياً بسبب التقاعد المبكر. والشركات فى مثل هذا النظام مطالبة بتوفير الحد الأدنى من المعاش الشهرى الكافى لاستمرار فتح بيت العامل بنفس المستوى الذى يحصل عليه زميله المستمر فى العمل والمتساوى معه فى ظروف وشروط العمل.

كما أن عليها السعى بكافة السبل لاعادة تأهيل وتزويد العمال المتقاعدة مبكراً والذين سيصبحون بعد انفاق مبلغ الدفعة الواحدة التعويضية عاطلين وعاجزين مما يدمرهم وأسرهم نفسياً واجتماعياً وتحويلهم الى طاقة تدمير خطيرة تصب فى طاحونة الجريمة والارهاب.

ولنا هنا ملاحظة .

اقتراب موعد تطبيق اتفاقية الجات التى تعنى وببساطة حرية تداول السلع بلا قيود بين كافة الدول وفى مقدمة هذه السلع العمالة نفسها ، واذا كانت العمالة الآسيوية قد نافستنا منذ سنوات فى اسواق العمل بدول الخليج واعادت العمالة المصرية الى مصر فإنها بعد الجات ستغزونا فى عقر دارنا ما لم تكن العمالة عندنا قد اعيد تأهيلها وتدريبها على أساس متطلبات سوق العمل والتكنولوجيا المتقدمة. ونخشى هنا لجوء المسئولين الى التعامل مع تلك القضية من منظور ضيق دون مراعاة لبعادها وتأثيرها ومخاطرها على استقرار المجتمع ومستقبله.

وفى مواجهة مشكلة كفاية المعاش المبكر، هناك عدة حلول عاجلة وضرورية لضمان استقرار اسر العاملين الذين سيحاولون الى المعاش المبكر وهى:

١- انشاء جمعية تعاونية للتأمين تتولى جمع أموال نظم التأمين التكميلية (صناديق وعقود جماعية) واستثمارها لصالح العاملين ليمكنها من حصيلة مبالغ الدفعة الواحدة ان تضمن معاشاً شهرياً كاملاً للعامل يستطيع به الانفاق على اسرته بشكل لائق وكريم.

٢- قيام اتحاد نقابات العمال بتجميع مبلغ تعويض المعاش المبكر واستثمارها لصالح العمال واعطائهم معاشاً شهرياً كاملاً بدلاً من معاش الأجــر الأســاس المقــرر صرفه فى نظام المعاش المبكر والذى ينخفض بنسبة ٥% الى ٥٠% تبعاً لســن العامل حيث ينخفض عن كل سنة اقل من سن الستين[١].

مشروع المعاش المبكر وآثاره السلبية:

١) ازدياد مشكلة البطالة تعقيداً بعد أن تخلت القوى العاملة عن تشــغيل الشــباب والعمال، فهى بهذا الاسلوب قد اتجهت لزيادة نسبة البطالة الى ما فوق المعدل الطبيعى، فالعامل بعد اختياره الخروج للمعاش المبكر سيجد نفسه خلال فــترة قصيرة فى دوامة الحياة ومتطلباتها الكثيرة وسنجده يتصفح صفحات الجرائــد للبحث عن عمل أو وظيفة يتكسب منها ويشغل بها وقتــه وبالتــالى ســيزاحم الشباب اليائس من فرص عملهم والتى ستتاح لهم بصعوبة. هذا بالنسبة للعــامل العادى، ولكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة للعامل صـــاحب الحرفــة النــادرة. فخروجه للمعاش المبكر يعد خسارة فادحة للشركة لأنه قوى انتاجية ضاربـــة يصعب تعويضها فالمهارة ليست مكتسبة فى يوم وليلة بل هى نتاج سنوات من التعب والجد فكيف للشركة ان تعوضه. واذا افترضت الشركة أو الجهة امكانية التفريط دون اضرار لها يكون ذلك لصالح العامل الذى يستطيع أن يجد أكــثر من عمل آخر، ولكن ذلك على حساب الاقتصاد القومى. لأن المكافــأة التــى يتقاضاها عند نهاية الخدمة تعد خسارة.. ثم ان جهة العمل التــى تفــرط فــى العاملين والمهرة ستنخفض فيها الكفاءة الانتاجية وتنعكس على نتائج أعمالـــها بالضرر الجسيم.

ولو نظرنا لمستقبل ذلك العامل خارج أسوار شركته لا شك فى أنه سوف يســتثمر أمواله فى أنشطة ومجالات متعددة وبذلك يكون أوصد الطريق امام الشــباب لأنــه أخــذ فرصتهم فى نفس المجال لأنهم بلا شك أصحاب خبرة ضئيلة بالمقارنـــة بذلــك العــامل الماهر.

٤- مشاكل ترتبط بالعدالة الاجتماعية:

وهو ما يتصل أساساً برفع الأعباء على محدودى الدخل وعدم السماح بزيـــادة أو اتساع نطاق الفقر والجهل والمرض نتيجة تدنى الدخل الحقيقى للأفراد أو ارتفاع اســـعار وأثمان السلع والخدمات واتساع نطاق البطالة فى المجتمع ومن ثم فقد يترتب على سيطرة القطاع الخاص بشكل كامل على النشاط الاقتصادى حدوث اختلالات هيكلية فى المجتمــع تؤدى الى:

- انهيار مصالح محدودى الدخل.
- اتساع التفاوت فى الدخول والثروات.
- اتساع نطاق الفقر والمرض والجهل.
- انهيار هيكل القيم وتمزق النسيج الاجتماعى.

٥- انتشار الجريمة:

لاشك أن العمال المحالين الى المعاش المبكر سوف يكدسون ميدان العمل الخارجى وبالتالى سيزداد الاحتكاك بسبب الاعداد المهولة الخارجة التى سوف تكون بلا شك من الرواد الأوائل للمقاهى من جراء الوحدة ووقت الفراغ والملل والاحباط الذى يؤدى بالانسان الى ارتكاب ابشع الجرائم مما يزيد من معدلات الجريمة بطريقة غير مباشرة.

٦- كما يؤدى خروج العمال غير المهرة الى مجموعة من الأضرار:

- انخفاض القوة الشرائية فى ايدى شريحة عريضة من المجتمع وبالتالى يحجمون عن شراء المنتجات المعروضة بالسوق مما يؤدى الى الانكماش فى الاقتصاد القومى.
- احساس هذه الفئة بالاحباط نتيجة لتناقص دخله وفاعليته فى المجتمع بل ودخل اسرته وكذلك احساسه بعدم أهميته وتضاؤل قيمته مما يؤدى الى أحد النقيضين:

أ- الانحراف والذى ينتج عنه السرقة والاغتصاب والادمان.

ب- التطرف الدينى .. وتكفير المجتمع.

بالاضافة الى مشاكل اخرى نفسيه أهمها الاحباط والعزلة والاحساس بالدونية وعدم تحقيق الذات والاشباع النفسى والوظيفى والاحساس بفقد دوره ومكانته داخل الاسرة وبين ابنائه فجزء هام من المكانة الاجتماعية مرتبطة بدوره والوضع الاقتصادى والقدرة على الشراء والانفاق.

كل هذه الأمور تؤدى الى مشاكل اسريه اجتماعية نفسية تؤدى الى تفكك اجتماعى وانهيار الاسرة وتحطمها وتعديل دور الأب.

- أما بالنسبة لشباب الخريجين أو غير المؤهلين فستواجههم مشكلة خطيرة حيث أن السياسة الطاردة للعمالة من شركات قطاع الأعمال والتى تتبعها الحكومة لن توفر

لهم فرصة واحدة للتعيين لأن المصانع الجديدة فى القطاع الخاص تتبـع سياسات انتاجية كثيفة "الانتاج الكبير 'Mass Production' وتبنى على استخدام آلات حديثة مع استخدام عدد قليل من العمال. مما يخلق فرص البطالة الدائمة لـهؤلاء الشباب وندرة مجالات العمل.

- وهناك آثار سلبية أخرى للمعاش المبكر أهمها: قيمة المعاش الشهرى وهو الدخـل الأساسى ويصل من ٥٠% الى ٧٠% من قيمة المعاش الذى يتقرر للعامل المماثل فى مدة الخدمة.
- تخفيض المعاش عن الأجور المتغيرة بنسبة ٥% عن كل سنة تقـل عـن السـتين اضافة لعدم احتساب العلاوات الاضافية بالكامل.
- انكماش سن العمال ينحصر ما بين الثلاثين (سن التعييـن) والخمسين (المعـاش المبكر) وهى مأساة من كل الوجوه وبالتالى فإن الخاسر الوحيد هـو رب الأسـرة المصرية.

وفى النهاية نتساءل تساؤل هام:

ان المعاش المبكر سلاح ذو حدين فالناحية الأولى ان الشركة سوف توفر رواتـب وبدلات الخارجين على المعاش وبالتالى ستنتعش اقتصاديا ويحل مشاكلها والثانية هى ماذا يصنع الخارجون؟ وما هو مصيرهم؟ هذا هو السؤال.

اساليب حل مشكلة العمالة الزائدة:

"وضع الصندوق الاجتماعى للتنمية" وهو أحد الصن?ديق التى تسعى الـى تنمية العمالة وفرص العمل. برنامج تفصيلى لمشكلة العمالة الزائدة والناجمة عن الخصخصـة ويسمى (التنقلية) وهو يعنى وضع العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام والتى سيتم خصخصتها وذلك من خلال عدة أساليب تضمن عدم ضرر العمال من الخصخصة تضمن استفادة الشركات التى سيتم خصخصتها من مواردها البشرية بشكل اقتصـادى. ويطـرح برنامج (التنقلية) للصندوق الاجتماعى للتنمية ست حلول وأساليب بديلة تتمثل فى الآتى:[١]

١- التقاعـــد:

فيما يتعلق بالتقاعد فسيتم تطبيق قاعدة (عدة الاحلال) للعمالة وفى حالـة ظـهور عجز فى تخصيص ما، نتيجة للتقاعد سيتم الاحلال كلما كان ذلك ممكناً وهل الحـل يتـم كلية من خلال المشروع وسوف ينحصر فى مجال حرفة برنامج التنقلية فى المعاونة فـى متطلبات التدريب والاحلال من الخارج.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٤٢
المصـــــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٢- التقاعد المبكر:

تشجيع هذا البديل يتطلب تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية حتى لا تصبح عـاملاً معوقاً، أيضا تدبير التمويل الكافى لحصول العمال على معاشاتهم كاملة، بما يشجع عـدداً كبيراً منهم على التقاعد المبكر.

٣- التدريب واعادة التدريب :

هذا البديل سيعتمد فى الاساس على اجراء حصر شامل لاعداد العمالة الزائدة والمعرفة الكاملة بخصائصها.

٤- تعويضات البطالة :

ففى هذا البديل ستتعاون اطراف متعـددة لتدبـير التمويـل الكـافى لـهذه التعويضات: المشروعات المعينة -الصندوق الاجتماعي- الحكومة . فانه بالنسـبة للعمالة التى تقرر باختيارها الحصول على تعويض مناسب لترك عملها. فيمكن ان تتعاون مع عدة أطراف لتدبير التمويل الكافى لهذه التعويضات.

٥- ايجاد فرص عمل بديلة :

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال أجهزته بالبحث عن وظائف فـى شركات مماثلة للعمالة الزائدة فى احدى الشركات.

٦- المساعدة على انشاء مشروعات خاصة صغيرة:

يمكن للصندوق الاجتماعي للتنمية فى حل مشكلة العمالة الزائدة وذلـك مـن خلال تشجيع هذه العمالة على انشاء مشروعات صغيرة من خلال القروض التـى يقدمها الصندوق.

- وهناك اساليب اخرى لعلاج التاثيرات السلبية للخصخصة على العمالة وهى

١- الحوار البناء مع العاملين :

يتعين اجراء محاورات بناته مع العاملين ونقابات العمال حول ثمار الخصخصـة ومبرراتها والأساليب التى تقلل من سلبياتها والتركيز على منافع الخصخصة والمتمثلة فـى السماح بنمو القطاع الخاص مما يزيد من احتمالات زيادة فرص التوظيف.

٢- مشاركة العاملين فى الملكية :

هناك العديد من الأساليب لكن استخدامها على مستوى الشـركة بغـرض تحفـيز العاملين فيها لتأييد عملية اعادة الهيكلة أو الخصخصة ومن بينها قيام الشركة بحجز نسـبة من أسهمها لمشاركة العاملين فيها والعمل على تشجيعهم على ذلك.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الاثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٢
المصــــدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٣- شراء العاملين لادارة الشركة :

غالباً ما ينظر الى تملك العاملين للشركات التى يعملون بها كأسلوب من أســاليب اعادة الهيكلة على أنه الاسلوب البديل لتجنب فصلهم والواقع أن التجارب فى هذا المجــال غير حاسمة. فهناك بعض الحالات حققت نجاحاً والبعض الآخر قابلته مشاكل وصعوبــات جمة.

٤- التقليل من النتائج العكسية على العاملين :

مما لا شك فيه ان الاساليب التى تطبقها الدولة فى جميع حالات الخصخصة علــى المستوى القومى من أجل تشجيع العاملين ومساعدتهم فى التغلب على الآثار السلبية التــى حاقت بهم من جراء الخصخصة هى العوامل الفاعلة والمخففة من هذه الآثار. فــالتخفيض من حجم العمالة يتطلب توفير حجم كبير من التعويضات والتى تمثل بدورهــا تكلفــة لا يستهان بها للحكومة، والشركة نفسها. هذه العويضات تشمل مكافآت ترك الخدمة. وهنــا يجب تدبير مصادر التمويل اللازمة لهذه النفقات فهى تمثل تكلفة يتعين مقابلتها.

٥- تحميل الحكومة لتكاليف العمالة الفائضة :

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى تونس حيث قامت الحكومة من خلال مفاوضتها مــع المستثمرين الذين اشتروا احدى شركاتها والتى تبلغ القوة العاملة فيها ٥٥٩ عاملاً، الاتفاق على أن تتحمل هى أجور العمال الزائدين عن الحاجة وعددهم ١٥٠ عاملاً لحيــن تدبــير مجالات عمل بديلة لهم فى أماكن أخرى.

٦- اعطاء العاملين المتقاعدين طواعية أو المسرحين مبلغ محدد مقطوع :

ومثل هذا التصرف يساعد على رفع النمو الاقتصادى من خلال العمل على زيــادة عدد المشروعات الصغيرة وان هى اساس النمو فى بلدان العالم الثالث.

٧- الحصول على التزام المشترى بالاحتفاظ بالعمالة الحالية :

وفى هذه الحالة يطلب من المشترى الا يقوم بالاستغناء عــن العــاملين الا بعــد سنتين، وبالتالى يتم تخفيض العمالة تدريجياً كما أنه يمكن التفاوض على بيع مزيــد مــن الآلات والمعدات اذا وافق الطرف المشترى، على ضم العمليات والعمالة المرتبطة بها فى هذه الصفقة.

ان المدخل الفعال لحل مشكلة العمالة فى الشركات التى تقوم بتسريحهم بعد الخصخصة يتمثل فى تحفيز هؤلاء العمال أنفسهم من خلال توفير شبكة معلومات توفر فرص ومجالات العمال البديلة وتشجعهم على بدء مشروعات وأعمال صغيرة. ويلاحظ أن المشترين قد يرغبون فعلاً فى التقليل من النتائج العكسية على العمالة نتيجة الخصخصة لذلك فإنهم يتفاوضون مع الحكومة لتخفيض سعر الشراء مقابل احتفاظهم بالعمالة الحالية أو بجزء منها.

٨- العمل على نشر ثقافة القطاع الخاص بين العمال :

القائمة على تحمل المخاطرة والمرونة فى التصرفات واعتبار معدل العائد على الاستثمار مؤشر النجاح الادارى فيها. بدلاً من ثقافة القطاع العام المرتكزة على حماية الدولة للشركات فى مواجهة المخاطرة.

٩- التسويق الفعال للشركة المراد خصخصتها :

هذه الفاعلية التسويقية تعمل على رفع قيمة الأصول المعروضة للبيع، وهذا يزيد من الايرادات المتحصل عليها الى أقصى مبلغ ممكن. هذه الحصيلة يمكن استخدامها فى التخفيف من الآثار السلبية لعملية الخصخصة.

١٠- اتخاذ تدابيرات التعويض الاجتماعى للعمال المسرحين:

من خلال تحسين المهارات والتشجيع على الانتقال الى اعمال أخرى أو تيسير فرص العمل فى مؤسسات اخرى[١]

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٥٨٨
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٦/٢١

المعـاش المبكر ..إعالـة أم بداية نشاط

حذرت دراسة المكتب الفني المعروض أمام الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام من تطبيق نظام المعاش المبكر بشركات قطاع الأعمال العام دون النظر إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة والقطاع الخاص لتوليد فرص عمل جديدة وأكدت الدراسة أن المعاش المبكر سوف يؤدى الى زيادة معدلات البطالة في المجتمع على الرغم من تحسين اقتصاديات شركات قطاع الأعمال ونبهت الدراسة إلى إن الاستثمار في تكلفة المعاش المبكر بالمقارنة بتكلفة الفرصة البديلة (المضاعه) غير مفيد من الناحية الاقتصادية البحتة وأوجبت الدراسة أن يكون تدبير استثمارات المعاش المبكر من خلال الاقتراض بمعدل فائد ١٣٪ في المتوسط حتى يكون له مردود اقتصادى أعلى من تكلفة الأجور في الشركات.

واكدت الدراسة أن هناك فروقا معنوية فيما بين اتجاهات الادارة واتجاهات ممثلي العمال حول أهداف تطبيق المعاش المبكر وأدواته والعائد المتوقع منه ومتطلبات تطبيقه ولذا توصي الدراسة لتعظيم المنافع المتولدة من تطبيق المعاش المبكر بفتح قنوات اتصال ولاعداد لحوار مع النقابات العمالية لتأكيد البعد الأجتماعي في عملية التحول الاقتصادى من خلال تعويض العمالة الزائدة والطالبة للمعاش المبكر وان يكون طلب المعاش المبكر بناء على رغبة حقيقية من قبل العامل دون ضغوط تمارسها الادارة وان تساعد الدولة العمالة المستغنى عنها بالارشاد لها نحو فرص العمل المتاحة الأخرى وتهيئة الرأى العام لموضوع المعاش المبكر وأهميته كخطوة استراتيجية من خطوات الإصلاح الاقتصادى

عرض التقرير : سلوى غنيم

مفهوم المعاش المبكر

يقول الدكتور عادل مبروك مستشار وزير قطاع الاعمال العام واستاذ اقتصاد بجامعة القاهرة ان المقصود بالمعاش المبكر من الناحية القانونية انهاء عقد العمل بين رب العمل والعامل والمبنية على رغبة الطرفين وقضية المعاش المبكر تعتبر من القضايا التى تواجه المنظمات عموما سواء تلك المنظمات بالبلاد الرأسمالية أو تلك التى فى مرحلة التحول فى نمط ملكيتها ومن الناحية الاقتصادية فإن المقصود بالمعاش المبكر رفع كفاءة المنظمات من خلال تخفيض عدد العمال للوصول الى عدد العمالة المثلى والذى ينظم من انتاجية المنظمات من خلال الوفر الناشىء عن التخلص من أعباء الاجور او تكلفة العمل الزائدة ويعتبر مفهوم المعاش الاختيارى من المفاهيم الشائعة الاستخدام في الدول ذات التوجد الاقتصادى الحر وقد بدأ هذا المفهوم بطرح نفسه لدى الدول التى بدأت الاتجاه نحو توسيع قاعدة الملكية رغبة منها فى رفع كفاءة تلك المنظمات والمطروحة لتغيير نمط ملكيتها ويندرج مفهوم المعاش المبكر بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد المستخدم فيه تحت مظلة الأمن الاجتماعى.

مبررات التطبيق

هناك العديد من المبررات الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية والتى تحتم ضرورة تطبيق المعاش المبكر حفاظا على الصحة المالية والاقتصادية للمنظمات .

وبالنسبة للمبررات الاقتصادية سواء على المستوى القومى أو مستوى المنظمات كما ترى الدراسة تتمثل فى تعظيم القيمة الحقيقية والمتولدة من قوة العمل ومحاولة القضاء على البطالة المقنعة مما ينعكس على زيادة انتاجية المنظمات والناتج القومى فضلا عن صيانة الاستثمار فى الموارد البشرية. والمبررات الإدارية تهدف إلى اتساق الهيكل البشرى فى المنظمات مع الأهداف الأساسية لها والمتمثلة فى البقاء فضلا عن تقديم الحوافز لتطوير مهارات العمال واستقرار العمل والمبرر القانونى يحتم ضمان حد أدنى من الدخل للعامل وتعويضه عن تقلب الدخل والذى يمكنه من البحث والحصول على وظيفة اخرى ويتمثل المبرر الاجتماعى فى العمل فى توافر الأمن الاجتماعى تحسبا لما يسببه من مخاطر اجتماعية تنعكس على توليد المخاطر السياسية والتى تهدد الأمن الاجتماعى على المستوى القومى ومن هنا يتولد المبرر الاجتماعى وهو عدم اضرار العمالة لأسباب لا دخل لهم فيها والعمل على الحفاظ على الأمن الاجتماعى من خلال تقديم تعويض ملائم لهم يساعدهم على التوافق النفسى والاجتماعى لتقليل المخاطر الاجتماعية والسياسية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٥٨٨
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/٦/٢١

المتطلبات

لكى ينجح تطبيق المعاش المبكر ترى الدراسة ضرورة توفير عدد من المتطلبات الأساسية وأهمها العمل الجاد على إعادة تشكيل سوق العمل لايجاد فرص عمل وتحسين مهارات وقدرات العمال فى ظل تحسين الامن الا جتماعى الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة تقديم التسهيلات الملائمة لإعادة هيكلة العمالة وتدنية الآثار السلبية الواقعة على العمال وتشجيع انطلاق القطاع الخاص فى مساهمته فى بناء الاقتصاد لتوفير فرص العمل الكافية الحقيقية لاستيعاب بعض من العمالة الخارجية طبقا للمعاش المبكر والاعتراف بأن تكلفة برنامج المعاش المبكر قد تكون مرتفعة فى الأجل القصير إلا أنها فى الأجل الطويل سوف تكون العوائد الاقتصادية والمالية اعلى كما توجب المتطلبات مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع المعاش المبكر وإعادة هيكلة العمالة فى الاتجاهات والفلسفة من ورائه بقتها ضرورية بغض النظر عن طبيعة الملكية وتخطيط وتنفيذ ورقابة برامج للعلاقات العامة لموضوع المعاش المبكر على المستوى القومى واعتباره استراتيجية قومية تكون رسالتها تدعيم الاقتصاد القومى كله وإصلاحه فى ظل عدم الاضرار مع تضمين ذلك ضمن قيم وثقافة المجتمعات كما يحتاج تطبيق مفهوم المعاش المبكر الى التكامل فيما بين الانشطة الوظيفية الرئيسية للانتاج والتسويق والتمويل فضلا عن ارتباطه بأهداف وقيم المنظمات وتوافر الاتجاهات الايجابية .

ورصدت الدراسة تجارب بعض الدول حيث اشارت إلى ان هناك حوالى ٢٢٠٠٠ عامل تم تطبيق المعاش الاختيارى عليهم فى بنجلاديش من ١٩٩٠ و ١٩٩٣ كإحدى الركائز الأساسية للخصخصة وإعادة الهيكلة وفى المكسيك تمت خصخصة ٢١٨ شركة وخفض عدد العمالة الإدارية والفنية بما يقرب من ٥٠٪ خلال ٤ سنوات قبل بيعها وانخفض عدد العمال بمصانع الصلب الاربعة ليصبح ١٧٤٨٠ عاملا بدلا من ٣٥٥٧٥ عاملا فى عام ١٩٨٥ واوضحت تجربة البرازيل ان هناك ما بين ١٤٥٠٠ إلى ١٨٠٠٠ عامل تم تطبيق المعاش المبكر عليهم فى نهاية ديسمبر ١٩٩٦ بينما تم الاستغناء عن ٧٠٪ من العمالة فى صناعة الأسمنت فى تركيا تمهيدا لخصخصة هذا القطاع.

وتتساءل الدراسة هل توجد مشكلة زيادة العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام ، وتجيب ان هناك ظواهر دالة على وجود المشكلة حيث اضيف إلى قوة العمل فى شركات قطاع الأعمال العام فيما بين الاعوام ١٩٦٦ - ١٩٨١ ما يقرب من ٣٠٢ الف عامل برغم عدم وجود مبرر اقتصادى لتشغيلهم فى شركاته ونشأ عن ذلك ان تحملت الشركات فى البداية تكلفة تشغيل سنوية كانت فى حدود ٩٠٠ مليون جنيه زادت الى ١٥٠٠ مليون جنيه، ورصدت الدراسة عدد العاملين قبل وبعد المعاش المبكر ونسبة الفائض وتكلفة المعاش المبكر فى بعض الشركات واشارت الدراسة الى ان هناك تضخما فى اعداد العمالة حيث ان المشروعات المماثلة بنفس المتغيرات والتى تحقق نفس الانتاجية لا تزيد العمالة فيها على ٤٠٪ من ذلك العدد أى ٣٤٣٩٨ عاملا فقط ووصل عدد من تقدم للمعاش المبكر فى احدى الشركات بنسبة مقدارها ٤٦٪ من العمالة وبلغت تكلفة المعاش المبكر لمن تقدم حتى نهاية يونيو ٩٧ حوالى ٤٦٢ مليون جنيه وان عدد العاملين بالشركات المتعثرة بالشركات القابضة للغزل والنسيج والقطن والتجارة الدولية وتصنيع المنسجات والتجارة وعددها ٣٣ شركة إن عدد العاملين بها ١٣١٨٧ عاملا بأجور مقدارها ٦٩٠.٦ مليون جنيه ويبلغ عدد العاملين بعد خروج الراغبين فى المعاش المبكر هو ١٠٤٥٤ عاملا بأجور مقدارها ٥٤٠.٥ مليون جنيه وان الوفر فى العمالة مقداره ٢٧٣٣٣ عاملا ، وبالنسبة لقواعد تطبيق المعاش المبكر أشارت الدراسة الى إن هناك اطارا واحدا عاما يحكم جميع الشركات وفى هذا الصدد تنصح الدراسة بأن يكون هناك نوع من المرونة فى التطبيق يعكس اختلاف طبيعة العمل بالشركات وكذلك لتوفير العدالة فى النظام من وجهة نظر العاملين مع تاكيد أهمية توحيد الإطار العام لنظم المعاش المبكر لتفادى وقوع الشركات فى مشاكل قانونية قد تسببها النقابات إذا ما كان هناك اختلاف فى الإطار العام للنظام.

العائد الاقتصادى

لتحديد العائد الاقتصادى لتكلفة المعاش المبكر افترضت الدراسة ان مجموع الأجور المدفوعة للعامل هى مجموع ما متوسط مدة العمل المتبقية بالنسبة لقوة العمل واوضحت الدراسة أن تكلفة المعاش المبكر تزيد على تكلفة الأجور فى حالة الفرصة البديلة بمجتمع مقداره ٢٩٢٧.٧ الف جنيه أى حوالى ٣ ملايين جنيه بالقيمة الحقيقية فى الشركات القابضة للصناعات المعدنية والتشييد والغذائية والنقل البرى والكيماوية والهندسية والتعدين والحراريات والغزل والنسيج والقطن والتجارة وتصنيع المنسوجات مما يعنى أن الاستثمار فى تكلفة المعاش المبكر وفى ضوء تكلفة الفرصة البديلة (المضاعة) غير مفيد من الناحية الاقتصادية البحتة وترى الدراسة أن الافتراض هو البديل الافضل لتمويل المعاش المبكر لعدة أسباب منها نفرغ الأموال بالشركات التى تعانى من تضخم العمالة لشدة تعثر تلك الشركات والتى تكون العمالة بسبب مباشر للتعثر بها وعدم قدرة الشركات على بيع ما لديها من ممتلكات عقارية فى الأجل القصير لتوفير السيولة لدفع تكلفة المعاش المبكر نظرا لظروف السوق العقارى المصرى فى الوقت الراهن وإنه إذا توافرت سيولة لدى تلك الشركات فإنها غالبا ما يتم توجيهها لسداد حسابات الدائنين والتفاوض مع البنوك لسداد المديونيات لوقف سريان الفوائد وإسقاط جزء من تلك المديونيات واستخلصت الدراسة أن العائد الاقتصادى لتكلفة المعاش المبكر يفوق تكلفة الأجور المدفوعة وأن استمرار العمالة الزائدة بالشركات لا مبرر اقتصادى له وان التخلص منها فى ظل الامن الاجتماعى والذى تمثل تكلفته فى قيمة المعاش المبكر أمرا حتميا وله مردود اقتصادى أعلى من التكلفة

تداعيات

اكدت الدراسة أن هناك سلبيات سوف تنشأ من تطبيق المعاش المبكر تتمثل فى زيادة معدلات البطالة وانخفاض دخل الاسرة وانخفاض الأجور نتيجة زيادة المعروض فى سوق العمل وهجرة بعض العمالة الفنية ذات المواصفات الخاصة وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع بالبنوك ولعلاج هذه المشاكل أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص لتوفير فرص عمالة جديدة لاستيعاب الخارجين من العمل مع مساعدة الدولة لتلك العمالة مع زيادة مكافأة نهاية الخدمة